

نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة
ذات الأولوية في الدول الأعضاء
في منظمة التعاون الإسلامي 2022



منظمة التعاون الإسلامي



مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
(سيسرك)



نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية
في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2022

تقرير مرحلي من إعداد سيسرك



منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
(سيسرك)



© 2022 مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

العنوان: Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Türkiye
رقم الهاتف: +90-312-468 6172 | رقم الفاكس: +90-312-467 3458 | E-mail: pubs@sesric.org | Website: www.sesric.org

جميع الحقوق محفوظة

اعتمد سيسرك معايير عالية خلال مرحلة إعداد هذا العمل، وذلك بغرض تحقيق أقصى حد من الدقة في البيانات الواردة فيه. لا تعبر التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وباقي المعلومات المشار إليها في أي فقرة توضيحية أو على أي شكل من الأشكال الواردة فيه بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. كما يخلي المركز مسؤوليته عما قد يترتب من جدل سياسي بشأن استخدام البيانات والمعلومات الواردة في هذا المنشور. كما أن الحدود والأسماء التي تظهر على الخرائط (إن وجدت) المستعملة في هذا المنشور لا تنطوي على إقرار أو قبول رسمي من طرف سيسرك.

وتخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. وبموجب هذه الحقوق وبحكم تشجيع سيسرك على نشر مطبوعاته خدمة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فهو يعطى الإذن بعرض ونسخ وتحميل المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها لأغراض تجارية في أي ظرف كان.

للحصول على إذن لإعادة إنتاج أو إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال الطلب مع المعلومات الكاملة لإدارة النشر بسيسرك إلى العنوان التالي: Kudüs Cad., No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Türkiye توجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-625-7162-25-8

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الإحصاءات والمعلومات في سيسرك عبر البريد الإلكتروني: statistics@sesric.org

شكرو وتقدير

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق البحث بسيسرك، تحت إشراف سعادة السيد نبيل دبور، المدير العام لسيسرك، وترأس فريق البحث الدكتور أتيل كرامان، مدير دائرة الإحصاءات والمعلومات. وضم فريق العمل كلا من د. أحمد أوزتورك ودافرون إشنازاروف وموزاميل إديما. تصميم الغلاف: سفاش بهليمان.

المحتويات

V.....	توطئة.....
VI.....	الملخص التنفيذي.....
1.....	تقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.....
12.....	هدف التنمية المستدامة 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.....
19.....	هدف التنمية المستدامة 2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.....
25.....	هدف التنمية المستدامة 3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.....
34.....	هدف التنمية المستدامة 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.....
41.....	هدف التنمية المستدامة 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.....
.....	هدف التنمية المستدامة 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير
45.....	العمل اللائق للجميع.....
.....	هدف التنمية المستدامة 9. إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع
51.....	الابتكار.....
60.....	هدف التنمية المستدامة 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.....
62.....	المراجع.....
64.....	الملحقات.....
64.....	الملحق 1: ملاحظات فنية.....
69.....	الملحق 2: قائمة المؤشرات المختارة للتقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.....

قائمة الأشكال

- الشكل 1: النظام الرباعي الأسهم للدلالة على تقييم التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة. 1
- الشكل 2: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية 8
- الشكل 3: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات بدون المقاصد الكمية 9
- الشكل 4: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (%)، 2000 مقابل 2021 13
- الشكل 5: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني (%)، 2000 مقابل 2020 14
- الشكل 6: نسبة السكان المشمولين باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية (%)، 2020 15
- الشكل 7: نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب، (%)، 2000 مقابل 2020 .. 16
- الشكل 8: نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية، التعليم (%)، 2000 مقابل 2021 17
- الشكل 9: انتشار نقص التغذية (%)، 2001 مقابل 2019 20
- الشكل 10: نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد (%)، 2000 مقابل 2020 22
- الشكل 11: مؤشر التوجه الزراعي، 2001 مقابل 2020 23
- الشكل 12: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، كلا الجنسين (لكل 1,000 ولادة حية)، 2000 مقابل 2020 26
- الشكل 13: معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة، كلا الجنسين (لكل 1,000 ولادة حية)، 2000 مقابل 2020 27
- الشكل 14: الإصابات بالسل (لكل 100,000 شخص)، 2000 مقابل 2020 28
- الشكل 15: مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة، 2000 مقابل 2019 29
- الشكل 16: معدل الاستعمال الحالي للتبغ المقاس حسب السن بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فما فوق، كلا الجنسين، (%)، 2000 مقابل 2020 30
- الشكل 17: نسبة السكان المستهدفين ذوي إمكانية الوصول إلى لفاح الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي، (%)، 2000 مقابل 2020 32
- الشكل 18: كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 نسمة)، 2000 مقابل 2020 33
- الشكل 19: معدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية، لكلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2020 35
- الشكل 20: معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2020 37
- الشكل 21: مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدل لمعدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية، 2000 مقابل 2020 38
- الشكل 22: نسبة المدرسين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمدرسين، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2020 39

42	الشكل 23: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، (%) من إجمالي عدد المقاعد، 2000 مقابل 2022
43	الشكل 24: نسبة النساء في المناصب الإدارية، (%)، 2000 مقابل 2020
46	الشكل 25: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (%)، 2000-2020
47	الشكل 26: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (%)، 2000-2021
48	الشكل 27: معدل البطالة، أعمار +15، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2021
50	الشكل 28: نسبة الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، أعمار 15-24، كلا الجنسين (%)، 2000 مقابل 2021
52	الشكل 29: القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) (%)، 2000 مقابل 2020
53	الشكل 30: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالسعر الثابت للدولار لعام 2015) 2000 مقابل 2019
55	الشكل 31: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)، 2000 مقابل 2018
55	الشكل 32: عدد الباحثين (بما يعادل الدوام الكامل)، لكل مليون نسمة، 2000 مقابل 2018
57	الشكل 33: نسبة القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة، %، 2000 مقابل 2019
58	الشكل 34: نسبة الأفراد الذين تشملهم على الأقل شبكة هاتف خلوي من الجيل الثالث %، 2000 مقابل 2020

قائمة الجداول

2	الجدول 1: اتجاه أهداف التنمية المستدامة
4	الجدول 2: اتجاه أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها

المختصرات

G3	تكنولوجيا الهاتف المحمول من الجيل الثالث
AOI	مؤشر التوجه الزراعي
CO ₂	ثاني أكسيد الكربون
COVID-19	مرض فيروس كورونا 2019
EAGR	معدل النمو السنوي الآسي
ESCAP	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GNI	الدخل القومي الإجمالي
HIV	فيروس نقص المناعة المكتسبة
ICTs	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ILO	منظمة العمل الدولية
Kyrgyz Rep.	جمهورية قرغيزستان
LDCs	أقل البلدان نموا
MHT	الصناعة التكنولوجية المتقدمة والمتوسطة
MVA	القيمة المضافة للتصنيع
NEET	خارج نطاق التعليم والعمالة والتدريب
NMR	معدل وفيات حديثي الولادة
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
OICStat	قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي
PPP	تعادل القوة الشرائية
R&D	البحث والتطوير
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SESRIC	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)
SMEs	المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
TB	مرض السل
U5MR	نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UHC	التغطية الصحية الشاملة
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNSD	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة
USD	الدولار الأمريكي
WHO	منظمة الصحة العالمية

توطئة

هذا الإصدار هو الرابع ضمن سلسلة تقارير سيسرك حول رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2019. ويعرض التقرير تقييما كميا للتقدم الذي تحرزه مجموعة البلدان الأعضاء في المنظمة صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الثمانية التي تحظى بالأولوية (الأهداف من 1 إلى 5 و 8 و 9 و 13)، وذلك بالاستناد إلى أحدث البيانات المتاحة. وإلى جانب الأهداف التنموية ذات الأولوية، يلخص هذا الإصدار التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية التسعة المتبقية، أي الأهداف 6 و 7 و 10 إلى 12 ومن 14 إلى 17.

وبالموازاة مع نتائج الإصدارات الثلاث السابقة، يؤكد هذا الإصدار أيضا أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، لن تكون قادرة على تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 إذا ما واصلت عملها بوتيرة التقدم الراهنة. ولكن التقرير يشير إلى بعض الإنجازات التي حققتها مجموعة بلدان المنظمة، لا سيما في مجالي ضمان حياة صحية والتحصيل التعليمي. على سبيل المثال، تراجع متوسط معدل وفيات الأطفال من 98 إلى 55 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية ما بين عامي 2000 و 2020. كما زاد متوسط معدل إكمال الدراسة في مستويي التعليم الابتدائي والثانوي، مع تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين على مستوى التعليم في المدارس في معظم البلدان الأعضاء.

لكن رغم التقدم المحرز في هذا المجال، تبقى العديد من المجالات الحيوية الأخرى متخبطة في مجموعة من التحديات، خاصة ما يتعلق منها بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، لم يبلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الفرد في مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأقل نموا حتى نصف المعدل المستهدف المتمثل في 7%. وزيادة على ذلك، عام 2021، لم يكن أكثر من خمس الشباب في 25 من أصل 30 بلد عضو في المنظمة، التي تتوفر بيانات عنها، منخرطون في العمالة ولا في التعليم ولا التدريب.

كما يؤكد التقرير على تباطؤ وتيرة تقدم بلدان منظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية، ليس فقط بسبب آثار جائحة كوفيد-19 ولكن أيضا بسبب الصراع المتصاعد بين روسيا وأوكرانيا. وبالنظر إلى بيانات فترة ما قبل الجائحة، لم تكن مجموعة بلدان المنظمة أصلا على المسار الصحيح صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للتعافي من الجائحة، فإن الأزمات العالمية التي ظهرت مؤخرا، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، لا تزال تؤثر سلبا على التقدم الذي سجلته بلدان المنظمة وتبعدها أكثر عن المسار الصحيح صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أتمنى أن يكون التحليل الشامل والمعمق الذي يقدمه هذا التقرير حافزا بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي ومختلف الشركاء في العمل التنموي للعمل جنبا إلى جنب واتخاذ إجراءات موحدة خاصة ونحن على بعد أقل من ثماني سنوات لبلوغ تاريخ تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

نبيل دبور

المدير العام

سيسرك

الملخص التنفيذي

يتناول هذا التقرير بالتحليل مسألة ما إذا كانت مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تسير على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية (الأهداف من 1 إلى 5 و 8 و 9 و 13) في ضوء المؤشرات المختارة. ولإثراء محتوى التقرير وتوسيع نطاق تغطيته، يتناول إصدار هذا العام جميع أهداف التنمية المستدامة إلى جانب الأهداف الثمانية السالفة الذكر التي تحظى بالأولوية.

والأساليب المعتمدة لإبراز التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة تركز في المقام الأول على تطور المؤشرات والأهداف ذات الصلة مع مرور الوقت. وفي هذا الصدد، يتمثل الهدف الرئيسي للتقرير في عرض ما إذا كانت المؤشرات المختارة تسير في المسار الصحيح صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة أو حادت عن ذلك. ويتم تقدير التقدم المحرز من خلال مقارنة قيمة المؤشر قيد التحليل في عام 2000 (أو أقرب سنة بعد 2000) مع قيمة نفس المؤشر في 2021 (أو آخر سنة بين 2015 و 2021).

وعموماً، بناء على تقديرات التقرير، فإن مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست على المسار الصحيح لتحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وبالرغم من تسجيل بعض التقدم على مستوى هدف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) وهدف التنمية المستدامة 3 (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية) وهدف التنمية المستدامة 4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع) وهدف التنمية المستدامة 6 (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي) وهدف التنمية المستدامة 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) وهدف التنمية المستدامة 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) وهدف التنمية المستدامة 14 (الحياة تحت البحار والمحيطات) وهدف التنمية المستدامة 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، تبقى هذه المستويات غير كافية لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بحلول عام 2030.

وبخصوص هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع) وهدف التنمية المستدامة 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) وهدف التنمية المستدامة 10 (التقليص من معدلات عدم المساواة) وهدف التنمية المستدامة 11 (المدن والمجتمعات المستدامة) وهدف التنمية المستدامة 15 (الحياة على الأرض) وهدف التنمية المستدامة 17 (الشراكات)، فقد تم تسجيل وتيرة تقدم جد بطيئة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا ما يجعلها تحيد عن المسار الصحيح صوب تحقيق هذه الأهداف التنموية الستة.

ومن جهة أخرى، شكلت قلة البيانات بخصوص أهداف التنمية المستدامة 5 و 12 و 13 تحديات أثرت على عملية تحليل شامل للتقدم المحرز على مستوى كل هذه الأهداف. لذلك لم يعرض التقرير التقديرات الإجمالية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي على أمل تغطيتها في الإصدارات المستقبلية بمجرد أن تكون البيانات متاحة على قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

الهدف 1: القضاء على الفقر

أحرزت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدماً متواضعاً على مستوى القضاء على الفقر المدقع وباقي أشكال الفقر. ففي العقد الأول من الألفية، بلغ معدل الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم في بلدان المنظمة ما يناهز 30.6% من إجمالي السكان استناداً إلى البيانات المتاحة عن 31 بلداً عضواً في المنظمة. وبحلول عام 2021، تراجعت هذه النسبة المئوية إلى 12.4% من إجمالي السكان. وبالرغم من التحسن الملحوظ، تبقى وتيرة التقدم غير كافية للقضاء على الفقر المدقع في صفوف جميع الناس في بلدان المنظمة بحلول عام 2030.

وقُدرت نسبة السكان الذين يتلقون استحقاقاً واحداً على الأقل للحماية الاجتماعية في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بـ 25.1% عام 2020، أي ما يمثل حوالي نصف المتوسط العالمي فقط (46.9%). وسجلت ست بلدان فقط في المنظمة (غيانا وكازاخستان والمملكة العربية السعودية وتركيا والبحرين وتونس) تغطية تزيد عن 50% وهي أعلى من المتوسط العالمي،

في عام 2020، أتاح 32 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي إمكانية الاستفادة من خدمات المياه الصالحة للشرب لأكثر من 90% من سكانها، وهو رقم أعلى من المتوسط العالمي. وإذا استمر الاتجاه الراهن للتقدم، بحلول عام 2030، فمن المتوقع أن توفر سبعة بلدان أخرى من بلدان المنظمة لأكثر من 90% من سكانها إمكانية الوصول إلى مرافق مياه الشرب الأساسية.

وقد زادت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حجم إنفاقها على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام من 14% المسجلة عام 2000 إلى أكثر من 15% في عام 2021، وحقت بذلك الهدف الذي حدده إعلان إنتشون. وفي المقابل، بلغ عدد دول المنظمة التي تنفق على التعليم في حدود 15%-20% من إجمالي الإنفاق العام أو أكثر 28 دولة سنة 2000، ثم انخفض بشكل طفيف إلى 25 دولة في عام 2021.

الهدف 2: القضاء على الجوع

أظهرت دول منظمة التعاون الإسلامي تقدماً بطيئاً في اتجاه تحقيق عدف التنمية المستدامة 2 مما يجعل الهدف بعيد المنال بحلول عام 2030. فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و 2019، تراجع معدل انتشار نقص التغذية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة من 15.4% إلى 11% من إجمالي السكان.

وقد سجلت مجموعة بلدان المنظمة تراجعاً في نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد بين عامي 2000 و 2020، بحيث أصبح المعدل 28.3% بدل 39.5%. ورغم تسجيل تراجع متواصل في معدلات التقزم والهزال وفقر الوزن في صفوف الأطفال، إلا أنه حسب المعدلات الراهنة للتقدم المحرز لن تتمكن أي من هذه البلدان من تحقيق مقصدي هدف التنمية المستدامة 2 المتمثلين في القضاء على الجوع ووضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030.

ووتيرة التقدم البطيئة هذه تحتم على صناع القرار استخدام وإدارة الموارد المائية والأراضي والتكنولوجيا والموارد الأخرى الطبيعية والبشرية على نحو رشيد لإنتاج ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي للجميع. وفي هذا السياق، من شأن زيادة مستوى التمويل والاستثمار في الإنتاجية الزراعية أن يكون عاملاً مهماً لتحقيق المقاصد المندرجة تحت أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة

تسجل بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام تقدماً متواضعاً صوب تحقيق هدف التنمية المستدامة 3، ولكن هذا المستوى من التقدم لا يكفي لتحقيق الهدف بحلول عام 2030. كما يؤدي تفشي جائحة كوفيد-19 إلى تداعيات صحية مدمرة للأفراد والأسر والمجتمعات، ويهدد بإرهاق الأنظمة الصحية. ومثل هذه المشاكل ستقوض التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 3 بحلول عام 2030.

وقد حققت مجموعة بلدان المنظمة منذ عام 2000 تقدماً ملموساً من حيث التقليل من معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات حديثي الولادة. فقد تراجع متوسط معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في مجموعة بلدان المنظمة بشكل كبير من 98 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية المسجلة عام 2000 إلى 55 حالة وفاة عام 2020. كما سجلت بلدان المنظمة تحسناً مماثلاً من حيث التقليل من معدل وفيات حديثي الولادة إذ أنه تراجع من 36 إلى 23 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي بين عامي 2000 و 2020. ولتحقيق المقاصد المدرجة تحت هدف التنمية المستدامة 3 بحلول عام 2030، يجب الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي والتهوض به لمستويات أعلى.

لقد تحسنت قيم التغطية الصحية الشاملة (UHC) في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي المسجلة ما بين عامي 2000 و 2019 من 37 إلى 57. ولوحظ تحسن كبير في قيم مؤشر تغطية الخدمات بالتغطية الصحية الشاملة في 32 بلداً عضواً في المنظمة على مدى العقدين الماضيين، حيث زادت قيم مؤشرها بمقدار 20 نقطة وأكثر. ومع ذلك، سجل مؤشر تغطية خدمات التغطية الصحية الشاملة في بلدان المنظمة تبايناً كبيراً بنطاق بلغ 52 نقطة.

في عام 2020، بلغ متوسط كثافة الأطباء لكل 10,000 من السكان 9 أطباء. ومن بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، سجلت كثافة الأطباء في 15 بلداً فقط متوسطاً أعلى من المتوسط العالمي (16.4). وفي 28 بلداً عضواً في المنظمة، كانت هذا الكثافة أقل من 10، والحالة مثيرة للقلق في 15 بلداً عضواً حيث يوجد أقل من طبيبين لكل 10,000 من السكان.

الهدف 4: التعليم الجيد

على الرغم من تسجيل بعض الإنجازات على مستويات مختلفة في مجال التعليم، أبانت مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام عن معدلات تقدم متدنية في إطار مساعي تحقيق المقاصد المدرجة تحت هدف التنمية المستدامة 4 بحلول عام 2030. وفيما يتعلق بمعدل إكمال الدراسة على وجه الخصوص، تشير الأرقام إلى أن 26 من أصل 46 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات قد حققت المقصد المتعلق بمستوى التعليم الابتدائي أو تسير على الطريق الصحيح صوب تحقيقه بحلول عام 2030، ويقتصر عدد البلدان المحققة للمقصد المتعلق بالمرحلة الإعدادية على 15 بلداً فقط، بينما لم تسجل سوى 5 بلدان نتائج جيدة بخصوص مستوى التعليم الثانوي.

واعتباراً من عام 2020، حقق 17 بلداً من أصل 29 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي تكافؤاً أو تفاوتاً بين الجنسين لصالح الفتيات في معدل إتمام التعليم الابتدائي. ويتوقع أن تحقق أربع دول أخرى في المنظمة التكافؤ بين الجنسين بحلول عام 2030. وحقق التكافؤ بين الجنسين أو تفاوتاً لصالح الإناث على مستوى إكمال الدراسة في المرحلتين الإعدادية والثانوية في 13 و 11 بلداً عضواً في المنظمة على التوالي. ومن المتوقع أيضاً أن تحقق ستة بلدان في المرحلة الإعدادية وثمانية بلدان أخرى في المرحلة الثانوية التكافؤ بحلول عام 2030.

وزادت نسبة المشاركة في التعليم ما قبل الابتدائي في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من معدل 53.9% إلى 66.8% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2020. أما على المستوى القطري، فقد حققت 8 من أصل 34 بلدا تتوافر حولها ما يكفي من البيانات معدلات مشاركة تراوحت بين 90% و 100%. وفي المقابل، تم تسجيل أقل من ربع الأطفال في التعليم المنظم قبل عام واحد من سن الالتحاق الرسمي بالمدرسة الابتدائية في ثمانية بلدان في المنظمة عام 2020 (أو آخر عام متاح). وفي هذا الصدد، يتعين على العديد من بلدان المنظمة تكثيف جهودها لضمان استفادة جميع الفتيات والفتيان من تعليم ونمو جيد في مرحلة الطفولة المبكرة.

وثمة كذلك حاجة متزايدة للمعلمين المؤهلين في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فاعتبارا من عام 2020، كان لدى 19 من أصل 37 دولة عضو في المنظمة أكثر من 95% من معلمي المرحلة الابتدائية الذين تلقوا تدريباً منظماً للمعلمين. وفي المقابل، انخفضت نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا الحد الأدنى المطلوب من التدريب في 12 دولة في المنظمة بين عامي 2000 و 2020. لذلك يتعين على بلدان المنظمة تكثيف الجهود واتخاذ إجراءات إضافية للوصول للعدد المطلوب من المعلمين المؤهلين بحلول عام 2030.

الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

لن تتمكن البلدان الأعضاء في المنظمة الأقل نمواً تحقيق المقصد المتمثل في تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنوياً ما لم تسرع من وتيرة تنميتها بشكل ملحوظ. ففي الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2020، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الفرد 2.1% في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي ككل و 2.6% على مستوى مجموعة البلدان الأعضاء في المنظمة الأقل نمواً التي تضم 21 بلداً. وعلى الرغم من أن هذين المعدلين كانا أعلى قليلاً من المعدل العالمي (1.5%)، إلا أنه كان أقل من نصف المعدل المستهدف وهو 7% سنوياً. لذلك، يتعين على بلدان المنظمة الأقل نمواً مضاعفة جهودها لتحقيق المقصد المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنوياً.

لقد عرف النمو في إنتاجية العمل - الذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل - بعد الأزمة المالية لفترة 2008-2009 تراجعاً في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. إذ بلغ متوسط المعدل 1.4% بين عامي 2009 و 2021، بالمقارنة مع 2.9% المسجلة بين عامي 2000 و 2008. كما أن معدل نمو إنتاجية العمل، في المتوسط، فاق نسبة 5% فقط في ثلاثة بلدان أعضاء في المنظمة (أذربيجان وتركمانستان وغيانا) خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2021. وخلال الفترة ذاتها، سجل 20 بلداً عضواً في المنظمة متوسطاً تراوح بين 2% و 5% من حيث نمو إنتاجية العمل، فيما تراوح هذا المتوسط بين 0% و 2% في 18 بلداً عضواً في المنظمة، بينما سجل 15 بلداً عضواً في المنظمة معدلاً سلبياً بهذا الصدد.

وانخفض متوسط معدل البطالة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل طفيف من 6.6% المسجل عام 2000 إلى 6.5% في 2021 استناداً إلى البيانات المتاحة عن 42 بلداً عضواً في المنظمة. وفي هذا الصدد، يبدو أن مجموعة بلدان المنظمة لن تكون قادرة على تحقيق المقصد المتمثل في تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع بحلول عام 2030، وذلك حسب ما تعكسه وتيرة التقدم البطيء المسجل خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2021.

لا تزال نسبة الشباب الذين هم خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب مرتفعة في جل بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ففي 25 من أصل 30 بلداً من البلدان التي تتوفر بشأنها البيانات، يعد أكثر من خمس الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب. وبعبارة أخرى، هناك هدر لمواهب وطاقات خمس الشباب في منطقة منظمة التعاون الإسلامي ولا يستعان بها بفعالية بأي شكل من الأشكال للمساهمة في تحقيق التنمية.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

تراجعت القيمة المضافة للتصنيع (MVA) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2020 بمعدل 0.33 نقطة مئوية في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، أي من نسبة 14.87% إلى 14.54%. وعلى نفس المنوال، تراجع المتوسط العالمي أيضا بنسبة 1.5 نقطة مئوية، أي من 17.3% عام 2000 إلى 15.8% عام 2020. وجدير بالذكر أنه ليس من المتوقع أن تحقق مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المقصد المتمثل في مضاعفة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، وخصوصا إذا ما تواصلت وتيرة التقدم البطيئة المسجلة حتى الآن. لذلك، تبقى الحاجة إلى مستويات استثمار أكبر قائمة في بلدان المنظمة الأقل نموا لتعزيز التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن النفقات المخصصة للبحث والتطوير تشهد زيادة مستمرة على مستوى بلدان المنظمة بشكل عام، إلا أن هذه البلدان لا تزال تسجل معدلات دون المتوسط العالمي بهذا الخصوص. فبينما بلغت حصة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للبحث والتطوير 0.6% في مجموعة بلدان المنظمة، بلغ المتوسط العالمي لهذه الحصة 1.7% في 2018.

وقد زادت حصة صناعة التكنولوجيا المتوسطة إلى المتقدمة والتكنولوجيا المتقدمة في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع بنسبة 1.7 نقطة مئوية من 31.2% عام 2000 إلى 32.9% عام 2019 في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي. في المقابل، شهد العالم تراجعا بنسبة 1.6 نقطة مئوية من 46.7% عام 2000 إلى 45.1% عام 2019. ونظرا لارتفاع المتوسط العالمي بشكل كبير عن متوسط المنظمة، فإن الدعم القوي والفعال لأنشطة البحث والتطوير والابتكار على مستوى السياسات العامة من القضايا المطلوبة والضرورية في هذه البلدان لسد الفجوات التنموية القائمة بين بلدان المنظمة وبقيّة العالم.

وتم تسجيل اتجاه تراجع في كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO2) الناتجة عن الصناعات التحويلية في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وقد قُدرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بالأسعار الثابتة للدولار عام 2015 بمعدل 0.8 كغ في مجموعة بلدان المنظمة عام 2019، ما يمثل تراجعا بمعدل 0.2 كغ عن معدل عام 2000. وبلغ المتوسط العالمي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع معدل 0.4 كغ لكل دولار أمريكي عام 2019 بالمقارنة مع قيمته البالغة 0.5 كغ المسجلة عام 2000.

أهداف التنمية المستدامة الأخرى غير ذات الأولوية (7-6 و 10-12 و 14-17)

بينما سجل تقدم معتدل في منطقة منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي (هدف التنمية المستدامة 6)، والطاقة النظيفة بأسعار معقولة (هدف التنمية المستدامة 7)، والحياة تحت البحار (هدف التنمية المستدامة 14)، والسلام والعدالة والمؤسسات القوية (هدف التنمية المستدامة 16)، لم تكن الوتيرة قوية بما يكفي لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. وفي الوقت نفسه، سجل التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة 10 و 11 و 15 و 17 على مستوى مجموعة بلدان المنظمة وتيرة بطيئة جدا تكاد تكون راكدة. وفي المقابل، شكلت قلة البيانات بخصوص هدف التنمية المستدامة 12 تحديات أثرت على عملية تحليل شامل للتقدم المحرز على مستوى هذا الهدف. ويعرض الجدول 2 تقييم للتقدم المحرز حسب الأهداف لجميع أهداف التنمية المستدامة التي يغطيها التقرير.

تقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يقيم هذا القسم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وباستخدام البيانات المتاحة منذ عام 2000، يتم تقدير مدى سرعة إحراز مجموعة دول المنظمة للتقدم نحو تحقيق هدف معين من أهداف التنمية المستدامة، وما إذا كانت هذه الوتيرة كافية لتحقيق الهدف المعني بحلول عام 2030 أو قبل ذلك بالنسبة للمقاصد المحددة كمياً والقابلة للقياس. وفي الحالات المتبقية، يتم مقارنة اتجاه المؤشر بالاتجاه المرغوب فيه بناء على بعض العتبات المحددة مسبقاً.

ويوضح الشكل 1 كيفية تفسير تقييم المؤشرات على شكل نظام رباعي الأسهم وارد في الجدول 1. ويبين اتجاه الأسهم ما إذا كان من المقرر تحقيق الأهداف بحلول عام 2030 أو قبل ذلك استناداً إلى البيانات المتاحة.

الشكل 1: النظام الرباعي الأسهم للدلالة على تقييم التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة.

↑	↗	→	↓	:
يقصد بالسهم المتجه للأعلى "على المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة" أو "تقدم كبير في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة".	يظهر السهم المتجه "تقدم متواضع في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة"، لكن هذا التقدم غير كاف لتحقيق الهدف بحلول عام 2030.	ويعكس السهم المتجه يميناً "تقدماً بطيئاً في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" مما يجعل الهدف بعيد المنال بحلول عام 2030.	يبين السهم المتجه إلى الأسفل اتجاهها غير مواتياً ويفسر على أنه "تحرك بعيد عن تحقيق هدف التنمية المستدامة".	يظهر العمود أن حساب الاتجاه غير ممكن بسبب نقص البيانات.

ويعتمد التحليل على الاتجاه المرغوب فيه والذي يمكن أن يكون معاكساً للاتجاه الذي يتحرك فيه المؤشر. فعلى سبيل المثال، يمثل تراجع معدل البطالة أو نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي بسهم متجه نحو "الأعلى"، لكون التراجع في هذين المؤشرين يعني التقدم نحو تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة. تعرض منهجية تقييم المؤشرات بشكل مفصل في القسم الفرعي التالي.

ويغطي تقرير هذا العام جميع أهداف التنمية المستدامة. ولا تتيح النتائج الواردة في التقرير الحالي إمكانية مقارنته بتقرير العام السابق، حيث يغطي التحليل مجموعة موسعة من مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة في ضوء البيانات الجديدة المتاحة. ومع ذلك، فإن البيانات عن الأهداف غير متاحة بشكل متوازن، وبالتالي قد لا تعكس النتائج الصورة الكاملة للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يشير الجدول 1 إلى أن مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي لن تحقق أيًا من أهداف التنمية المستدامة، التي تتوفر حولها البيانات، بحلول عام 2030 إذا استمرت على نفس الوتيرة القائمة. وبالرغم من تسجيل تقدم على مستوى أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) و 3 (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية) و 4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع) و 6 (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي) و 7 (طاقة نظيفة

وبأسعار معقولة) و 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) و 14 (الحياة تحت البحار والمحيطات) و 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، تبقى هذه المستويات غير كافية لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بحلول عام 2030.

وبخصوص هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع) وهدف التنمية المستدامة 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) وهدف التنمية المستدامة 10 (التقليص من معدلات عدم المساواة) وهدف التنمية المستدامة 11 (المدن والمجتمعات المستدامة) وهدف التنمية المستدامة 15 (الحياة على الأرض) وهدف التنمية المستدامة 17 (الشراكات)، فقد تم تسجيل وتيرة تقدم جد بطيئة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا ما يجعلها تحيد عن المسار الصحيح صوب تحقيق هذه الأهداف التنموية الستة.

يوجد نقص في البيانات يحول دون إجراء تحليل شامل حول أهداف التنمية المستدامة 5 و 12 و 13. وبالتالي سيعرض التقرير التقديرات الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي في الإصدارات المستقبلية بمجرد توفر إمكانية الوصول إلى البيانات على قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

الجدول 1: اتجاه أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	هدف ذو أولوية؟	اتجاه منظمة التعاون الإسلامي
الهدف 1: القضاء على الفقر	نعم	↗
الهدف 2: القضاء على الجوع	نعم	→
الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة	نعم	↗
الهدف 4: التعليم الجيد	نعم	↗
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	نعم	:
الهدف 6: المياه النظيفة والصرف الصحي	لا	↗
الهدف 7: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة	لا	↗
الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	نعم	→
الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية	نعم	↗
الهدف 10: التقليص من معدلات عدم المساواة	لا	→
الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة	لا	→
الهدف 12: أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة	لا	:
الهدف 13: العمل من أجل المناخ	نعم	:
الهدف 14: الحياة تحت البحار والمحيطات	لا	↗
الهدف 15: الحياة على الأرض	لا	→
الهدف 16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية	لا	↗
الهدف 17: الشراكات	لا	→

المصدر: حسابات موظفي سيرك استنادا إلى البيانات المستقاة ما بين 03/08/2022 و 28/09/2022 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

يظهر الجدول 2 تقييما للتقدم المحرز حسب المقاصد المختارة في التحليل. وبشكل عام، يتبين أن متغيرات الأهداف والمقاصد متقاربة. ومع ذلك، لوحظ وجود بعض الاختلافات. أولاً، على الرغم من التقدم الكبير المحرز في تلبية إمكانيات الحصول على خدمات الطاقة، فإن وتيرة التقدم في استخدام مصادر الطاقة المتجددة ليست واعدة في هدف التنمية المستدامة 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

ثانياً، أحرزت المنظمة تقدماً جيداً على مستوى الحصول على الخدمات المالية. بيد أن التحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، وإنتاجية العمالة، ومعدل البطالة، والشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (NEET) في هدف التنمية المستدامة 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) حيث وتيرة التقدم بطيئة للغاية. كما تتراجع المجموعة أيضاً إلى الوراء فيما يتعلق بكفاءة الموارد المادية.

ثالثاً، في حين أن التقدم المحرز غير كاف بشأن حصة الصناعة من العمالة والناتج المحلي الإجمالي، والحصول على التمويل بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وصناعة التكنولوجيا المتقدمة، يبدو أن نسبة السكان الذين تغطهم شبكات الجيل الثالث للهاتف الخليوي (G3) تسير على المسار الصحيح في هدف التنمية المستدامة 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية). وعلاوة على ذلك، لا يزال خطر الانقراض عبر مجموعات الأنواع يمثل تهديداً في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في هدف التنمية المستدامة 15 (الحياة على الأرض).

منهجية التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يجري تطبيق أسلوبين لعرض التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة. ويركز أسلوب التقييم هذين على التطورات عبر فترات زمنية محددة وليس على الوضع الراهن للمؤشرات. وفي هذا الصدد، يتمثل الهدف الرئيسي لتقييم التقدم المحرز في قياس ما إذا كان مؤشر معين قد اتجه في مسار تحقيق هدف التنمية المستدامة المقصود أو حاد عن ذلك.

يتم تقدير التقدم المحرز على مستوى مقاصد أهداف التنمية المستدامة من خلال مقارنة قيمة المؤشر عام 2000 أو أقرب سنة متاحة مع قيمة نفس المؤشر عام 2021 أو آخر سنة متاحة قبل 2021 استناداً إلى معدل النمو السنوي الأمي. ثم يحسب التقدم العام لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي باعتباره المتوسط الحسابي لجميع المؤشرات التي يمكن تقدير التقدم المحرز بشأنها. وفي هذا التقدير، يغطي كل هدف الحد الأقصى من المقاصد ذات مؤشرات مع بيانات حول أكثر من 50% من البلدان ويتم تمثيل كل مقصد بمؤشر واحد على الأقل.

ونظراً لكون عدد قليل فقط من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة هي التي تتوفر على مقاصد واضحة المعالم وقابلة للقياس الكمي، فقد تم تطوير أسلوبين لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية، تتم مقارنة الاتجاه المقدّر الحالي لكل مؤشر مع الاتجاه المطلوب أو النظري الضروري للوصول إلى المقصد الكمي. وبالنسبة للمؤشرات التي ليس لها مقاصد كمية، يتم تطبيق المعدل السنوي للتقدم لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويستخدم كل من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (2022)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (2022)، وتقرير التنمية المستدامة (Sachs et al., 2022) استراتيجيات مماثلة.

الجدول 2: اتجاه أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها

أهداف التنمية المستدامة	اتجاه منظمة التعاون الإسلامي
الهدف 1: القضاء على الفقر	↗
الفقر المدقع	↗
الفقر الوطني	→
الحماية الاجتماعية	↗
الوصول إلى الخدمات الأساسية	↗
المرونة تجاه الكوارث	↗
تعبئة الموارد من أجل التعليم	→
الهدف 2: القضاء على الجوع	→
نقص التغذية	→
سوء التغذية	→
الاستثمار في الزراعة	→
الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة	↗
الوفيات النفاسية	↗
وفيات الأطفال	↗
الأمراض المعدية	→
الأمراض غير المعدية والصحة النفسية	→
استهلاك الكحول	→
الوفيات بسبب حوادث السير	→
الصحة الإنجابية	→
التغطية الصحية	↗
الوفيات بسبب التسمم غير المتعمد	↗
مكافحة التبغ	↗
تغطية التحصين	↗
كثافة العاملين في مجال الصحة	↗
الهدف 4: التعليم الجيد	↗
معدل الإكمال	↗
المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	↗
المساواة في الحصول على التعليم	↑
المدارس التي تصلها خدمة الكهرباء	↑
معلمين أكفاء	↗

الجدول 2: اتجاه أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها (تتمة)

أهداف التنمية المستدامة	اتجاه منظمة التعاون الإسلامي
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	:
المرأة في ريادة الأعمال	↗
الهدف 6: المياه النظيفة والصرف الصحي	↗
مياه آمنة صالحة للشرب	↗
إمكانية الوصول إلى النظافة	↗
كفاءة استخدام المياه	↗
الهدف 7: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة	↗
الوصول إلى خدمات الطاقة	↑
حصة الطاقة المتجددة	↓
كفاءة الطاقة	→
الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة	↗
الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	→
النمو الاقتصادي حسب الفرد	→
النمو في إنتاجية العمل	→
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	↓
معدل البطالة	→
معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب	→
الوصول إلى الخدمات المالية	↑
الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية	↗
حصة الصناعة من العمالة والنتائج المحلي الإجمالي	→
الولوج إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	→
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	↗
البحث والتطوير	↗
التصنيع المتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة	→
تغطية شبكات الجيل الثالث على الهاتف المحمول	↑
الهدف 10: التقليل من معدلات عدم المساواة	→
الشمول الاقتصادي	→
عدم المساواة على مستوى الدخل	→
اللاجئون حسب بلد المنشأ	→
تكاليف التحويلات النقدية	↗

الجدول 2: اتجاه أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها (تنمة)

أهداف التنمية المستدامة	اتجاه منظمة التعاون الإسلامي
الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة	→
الإسكان والخدمات الأساسية	→
المرونة تجاه الكوارث	↗
جودة الهواء	→
الهدف 12: أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة	:
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	↓
الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة	↗
الهدف 13: العمل من أجل المناخ	:
المرونة تجاه الكوارث	↗
الهدف 14: الحياة تحت البحار والمحيطات	↗
التلوث البحري	↗
حفظ الموارد البحرية	↗
صيد الأسماك المستدام	→
الهدف 15: الحياة على الأرض	→
النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية	→
الإدارة المستدامة للغابات	→
النظم الإيكولوجية للجبال	→
خطر انقراض الأنواع	↓
الهدف 16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية	↗
جرائم القتل العمد	↗
الاتجار بالبشر	→
المعتقلون غير المحكوم عليهم	→
الرشوة	↗
الإففاق الحكومي	↗
الهدف 17: الشراكات	→
الميزانية المحلية التي تمويلها الضرائب المحلية	→
خدمة الديون	↗
متوسط التعريفات العالمية المرجحة	↗
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	↗

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى البيانات المستقاه ما بين 03/08/2022 و 28/09/2022 من قاعدة البيانات الإحصاءات لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الطريقة 1: مؤشرات ذات مقاصد كمية

تضم هذه الطريقة ثلاث خطوات. في الخطوة 1، يتم أولاً حساب الاتجاه الراهن المقدّر لكل مؤشر استناداً إلى معدل النمو السنوي الأمّي (EAGR)، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$EAGR_a = \frac{\ln(A_t/A_{t_0})}{t - t_0}$$

علماً أن t_0 = السنة الأساس، t = أحدث سنة، A_{t_0} = قيمة المؤشر في السنة الأساس، A_t = قيمة المؤشر في أحدث سنة.

وبما أن العديد من المتغيرات تتغير بشكل مستمر وليس بالتدرج، يتم اختيار EAGR لقياس تقدم عملية التتبع. EAGR يقيس وتيرة واتجاه تطور مؤشر معين. ويعتمد على بيانات السنة الأولى والأخيرة من الفترة الزمنية الخاضعة للتحليل، التي يجب ألا تقل عن 5 سنوات.

وفي الخطوة الثانية، يتم حساب الاتجاه المطلوب أو النظري اللازم للوصول إلى المقصد الكمي باستخدام المعادلة التالية:

$$EAGR_r = \frac{\ln(B_{t_1}/A_{t_0})}{t_1 - t_0}$$

علماً أن: t_0 = السنة الأساس، t_1 = السنة الهدف، A_{t_0} = قيمة المؤشر في السنة الأساس، B_{t_1} = قيمة المؤشر في السنة الهدف.

وفي الخطوة الأخيرة يتم حساب نسبة النمو الفعلي إلى معدل النمو المطلوب على النحو التالي:

$$R_{a/r} = \frac{EAGR_a}{EAGR_r}$$

وعلى أساس هذه العملية الحسابية النهائية، إذا بلغت نسبة معدل النمو الفعلي إلى معدل النمو المرغوب فيه 100% أو أكثر، فإن المؤشر يظهر "تقدماً كبيراً في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" وتكون بذلك مجموعة بلدان المنظمة على المسار الصحيح لتحقيق مقصد الهدف في ظل المؤشر ذي الصلة. وإذا كانت النسبة في حدود 50% على الأقل، لكنها أقل من 100%، فإن الاتجاه يظهر "تقدماً متواضعاً في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة"، وإذا كانت النسبة 0% على الأقل، لكنها أقل من 50%، فإن الاتجاه يظهر "تقدماً بطيئاً في اتجاه تحقيق الهدف" وهذا ما يجعل تحقيق الأهداف بحلول عام 2030 أمراً بعيد المنال. وتشير النسب السلبية إلى أن الاتجاه يسير في المسار المعاكس وتعتبر "تحرك بعيد عن هدف التنمية المستدامة". ويعرض الشكل 2 هذه المنهجية.

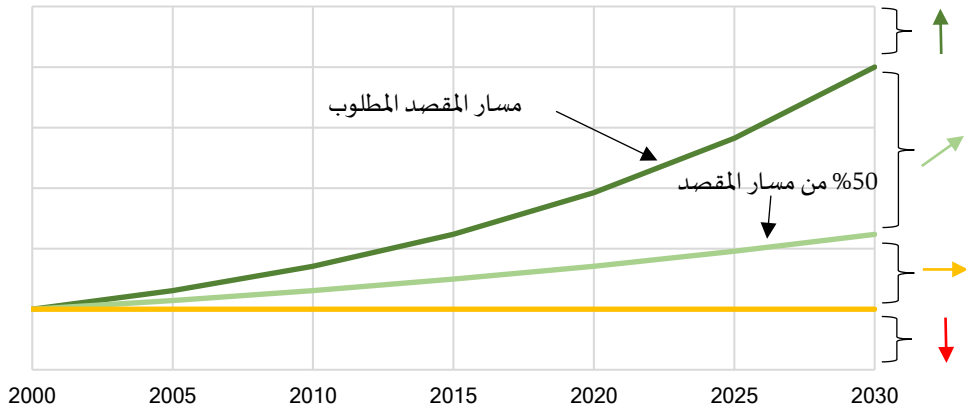
في هذا الأسلوب، يشار إلى المقاصد الكمية صراحة في أهداف التنمية المستدامة. والاستثناء الأول هو المقصد المتمثل في معدل النمو السنوي المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي غير المصنفة ضمن مجموعة البلدان الأقل نمواً (LDCs). وبالنسبة لهذه البلدان، يُحدّد المقصد في نسبة 5% سنوياً

للحصول على مقارنة أفضل في ظل منظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، نظرا لكون هذا المؤشر قد تم قياسه بالفعل كمعدل نمو سنوي، يتم استخدام المتوسط الحسابي لفترة 2000-2020 $EAGR_a \leq$ الاستثناء الثاني هو معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي لمؤشر كل شخص مُشغَّل. ويتم تطبيق نفس مقاصد ومنهجية معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص مُشغَّل بالنسبة لهذا المؤشر. للحصول على نتائج معقولة من الحسابات التي تم إجراؤها، جرى افتراض ما يلي:

- فإذا كان مقصد مؤشر معين هو 0%، (على سبيل المثال نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي)، فإن قيمة المقصد 1% تدل على التوقع في المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة ذي الصلة. وعلاوة على ذلك، إذا كانت نقطة البيانات الأولى هي 0 في مؤشر ما، فسيتم اختيار النقطة الأولى غير الصفيرية كسنة الأساس.

وبالمثل، إذا تم تعيين الهدف على 100%، فسيتم افتراض القيمة المستهدفة 95% لأنها تحافظ بالفعل على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 2: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية



الطريقة 2: مؤشرات بدون مقاصد كمية

تقوم عملية تقييم اتجاهات المؤشرات التي لا تتضمن مقاصد كمية على معدل النمو السنوي الأساسي ((EAGR)، باستخدام الصيغة التالية:

$$EAGR = \frac{\ln(A_t/A_{t_0})}{t - t_0}$$

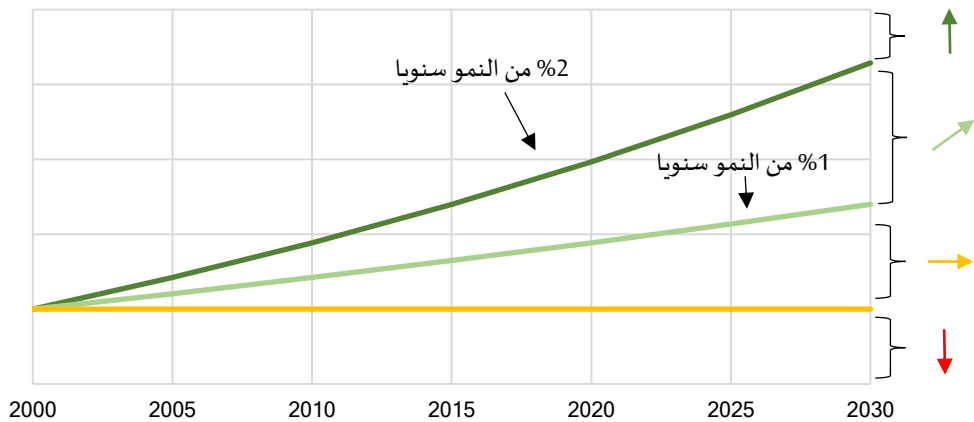
علما أن: t_0 = السنة الأساس، t = أحدث سنة، A_{t_0} = قيمة المؤشر في السنة الأساس، A_t = قيمة المؤشر في أحدث سنة. وتعتمد على بيانات السنة الأولى والأخيرة من الفترة الزمنية الخاضعة للتحليل، التي يجب ألا تقل عن خمس سنوات.

وتعد مقارنة اتجاه المؤشر مع الاتجاه المراد تحقيقه الطريقة الوحيدة الممكنة لتقدير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للمؤشرات التي لا تندرج ضمن مقاصد محددة. ويتم مقارنة معدل النمو السنوي الملحوظ بالعتبات التالية:

- يعتبر التغيير بنسبة 2% سنويا أو أكثر في الاتجاه المطلوب "تقدما كبيرا نحو هدف التنمية المستدامة"؛
- ويعتبر التغيير بأكثر من 1% ولكن أقل من 2% (بما في ذلك 1%) سنويا في الاتجاه المطلوب "تقدما معتدلا نحو هدف التنمية المستدامة"؛
- كما يعتبر التغيير بأكثر من 0% ولكن أقل من 1% (بما في ذلك 0%) سنويا في الاتجاه المطلوب "تقدما راكدا نحو هدف التنمية المستدامة"؛
- ويعتبر التغيير في الاتجاه المعاكس "حركة بعيدا عن هدف التنمية المستدامة".

وتوفر استراتيجية العتبة هذه متغيرات كافية تسبب في تواجد عدد كاف من الدول في كل الفئات الأربع. ويعتمد المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (2022) استراتيجية عتبة مماثلة لكن مع عتبات أصغر. ويعرض الشكل 3 المنهجية الخاصة بالمؤشرات بدون المقاصد الكمية.

الشكل 3: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات بدون المقاصد الكمية



منهجية حساب متوسط المعدلات على مستوى الهدف

يتم إدراج قيم التقدم المحرز المُقدَّرة للمؤشرات في دالة للدرجات لحساب متوسط التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقديريا. ويتم حساب متوسط الدرجات على مستوى الهدف كمتوسط حسابي لدرجات

المؤشرات المختارة لرصد الهدف المعني. وتتراوح درجات هذه النتائج على مستوى الهدف بين 0 (أسوأ درجة) و 4 (أفضل درجة) تماشياً مع النظام الرباعي الأسهم للإشارة إلى تقييم التقدم على مستوى أهداف التنمية المستدامة. وتستخدم دوال تحديد الدرجات حدوداً فاصلة أوسع نطاقاً من العتبات المستخدمة في حساب $R_{a/r}$ و $EAGR$ وذلك للسماح بمستوى أكبر من التغير في الدرجات. وصممت كلتا العتبتين في تناسق تام لضمان أن تتمتع المؤشرات التي تتوفر على المقاصد الكمية والتي لا تتوفر عليها بنفس الوزن عند حساب متوسط الدرجات على مستوى الهدف.

بالنسبة للمؤشرات التي تتوفر على مقاصد كمية، يتم أولاً إعادة تطبيع كل اتجاهات المؤشرات على درجة من 0 إلى 4 خطياً. وتعطى للمؤشرات المتناقصة قيمة تتراوح بين 0 و 1 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 50% أو أقل فإنها تحصل على درجة 0. وتعطى لاتجاهات المؤشرات التي تظهر "تقدماً بطيئاً في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" قيمة تتراوح بين 1 و 2 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 0% فإنها تحصل على درجة 1. وتعطى للمؤشرات التي تظهر "تقدماً متواضعاً في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" قيمة تتراوح بين 2 و 3 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 50% فإنها تحصل على درجة 2. وبالنسبة للمؤشرات التي تظهر "تقدماً كبيراً في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" أو "على المسار الصحيح" تعطى قيمة تتراوح بين 3 و 4 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 100% فإنها تحصل على درجة 3 وإذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 150% أو أكثر فإنها تحصل على درجة 4. وتتلقى المؤشرات التي تتجه في المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة المعني درجة 3.5 بالضبط لأنها متوسط مجال 3-4. وتبقى دالة الدرجة ككل خطية بشكل مستمر.

بالنسبة للمؤشرات التي لا تتوفر على مقاصد كمية، تتم إعادة ضبط اتجاه كل مؤشر بالمثل على مقياس من 0-4 تماشياً مع النظام الرباعي الأسهم للإشارة إلى تقييم التقدم على مستوى أهداف التنمية المستدامة. وتعطى للمؤشرات المتناقصة قيمة تتراوح بين 0 و 1 بحيث إذا سجلت $EAGR$ نسبة 1% أو أقل فإنها تحصل على درجة 0. وتعطى لاتجاهات المؤشرات التي تظهر "تقدماً بطيئاً في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" قيمة تتراوح بين 1 و 2 بحيث إذا سجلت $EAGR$ نسبة 0% فإنها تحصل على درجة 1. وتعطى للمؤشرات التي تظهر "تقدماً متواضعاً في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" قيمة تتراوح بين 2 و 3 بحيث إذا سجلت $EAGR$ نسبة 1% فإنها تحصل على درجة 2. وبالنسبة للمؤشرات التي تظهر "تقدماً كبيراً في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" تعطى قيمة تتراوح بين 3 و 4 بحيث إذا سجلت $EAGR$ نسبة 2% فإنها تحصل على درجة 3 وإذا سجلت $EAGR$ نسبة 3% أو أكثر فإنها تحصل على درجة 4. وتتلقى المؤشرات التي تتجه في المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة المعني درجة 3.5 بالضبط لأنها متوسط مجال 3-4. وتبقى دالة الدرجة ككل خطية بشكل مستمر.

لحساب اتجاه الهدف العام، يتم تقدير درجة المستوى المستهدف أولاً باستخدام المتوسط الحسابي للمؤشرات حيث يتم قياس تقدم الهدف بمؤشرات متعددة. وخلاف ذلك، يتم أخذ درجة المؤشر على أنها النتيجة المستهدفة. ثم يتم حساب درجات الأهداف الإجمالية كمتوسط حسابي للقيم التي تم إلغاؤها لمقاصد. ويتوافق المتوسط المتراوح بين 0 و 1 مع "حركة بعيداً عن هدف التنمية المستدامة"، وبين 1 و 2 مع "تقدم بطيء في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة"، وبين 2 و 3 مع "تقدم متواضع في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة"، وبين 3 و 4

مع "تقدم كبير في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة". ويتم التبليغ بشأن الاتجاهات على مستوى هدف التنمية المستدامة فقط إذا كانت بيانات الاتجاه متوفرة بخصوص ثلاثة مقاصد على الأقل تحت هدف محدد. المؤشرات المتاحة غير كافية لحساب متوسط درجة ذات مغزى بالنسبة للأهداف التنموية 5 و12 و13. وهذا هو السبب في ترميز اتجاهاتها بالرمز ":". وتعرض الجداول المتاحة في الملحق 2 القائمة الكاملة للمؤشرات المستخدمة لحساب اتجاهات أهداف التنمية المستدامة إلى جانب مصدر البيانات وقيم المقاصد ذات الصلة، إن وجدت.

هدف التنمية المستدامة 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الفقر حرمان واضح من الرفاه ومنع كل المشاكل ذات الصلة بسوء الحالة الصحية وتدني مستويات التعليم وتفشي البطالة. وكنيجة لذلك يخسر الفقراء فرصا لإبراز كامل إمكاناتهم وأن يكونوا مفيدون في مجتمعاتهم ولتحقيق الرفاهية في الحياة. وفي أدبيات اقتصاديات التنمية، تفترض نظرية "فخ الفقر" المستخدمة على نطاق واسع أن الاقتصادات منخفضة الدخل، خاصة في أقل البلدان نموا، غالبا ما تكون عالقة في دائرة الفقر. وفي هذا الصدد، لا غنى عن وضع التدابير الضرورية في مجال السياسات من أجل التوزيع العادل والفعال للموارد المتاحة على الحكومات الوطنية/ دون الوطنية، وكذلك لتحسين التعاون فيما بين القطاعات مع التركيز بشكل خاص على التعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من الاحتياجات الأولية العامة للناس.

والقضاء على الفقر عبارة، في المقام الأول، عن مجموعة من التدابير التي تغطي أهدافا اجتماعية وإنسانية من جهة وأهدافا اقتصادية من جهة أخرى. ويرمي هدف التنمية المستدامة 1 إلى القضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله بحلول عام 2030. ويدعو هذا الهدف إلى تمتع جميع فئات السكان من حقوق متساوية في الوصول للموارد. ويشمل الهدف التخفيف من الفقر المدقع وغيره من أشكال الفقر الاقتصادي، وتنفيذ خطط الحماية الاجتماعية، وتعزيز الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية، وبناء القدرة على الصمود، والتقليل من حالات التعرض للظواهر المناخية الحادة والهشاشة إزاءها، ووضع استراتيجيات تنمية لصالح الفقراء تأخذ في الحسبان الاعتبارات الجنسانية.

وبشكل عام، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما متواضعا في القضاء على الفقر المدقع وأشكال الفقر الأخرى المشمولة في هدف التنمية المستدامة 1، لكن هذا المستوى من التقدم غير كاف لتحقيق هدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله بحلول عام 2030. وعلاوة على ذلك، ومع ظهور كوفيد-19، سجلت البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا تراجعا خطيرا في إنجازاتها. ففي الأونة الأخيرة، استأنف الفقر مساره التنازلي المسجل قبل الجائحة ولكن التداعيات طويلة الأمد لهذه الأخيرة والصراع الروسي الأوكراني، ومعدلات التضخم المرتفعة من المتوقع أن تؤدي إلى تخط ما بين 75 مليون و 95 مليون شخص إضافي في فقر مدقع على مستوى العالم في عام 2022 بالمقارنة مع توقعات ما قبل كوفيد-19 (World Bank, 2022a).

بذل المزيد من الجهود المكثفة في القضاء على الفقر أمر ضروري للتخفيف من التداعيات الدائمة لجائحة كوفيد-19

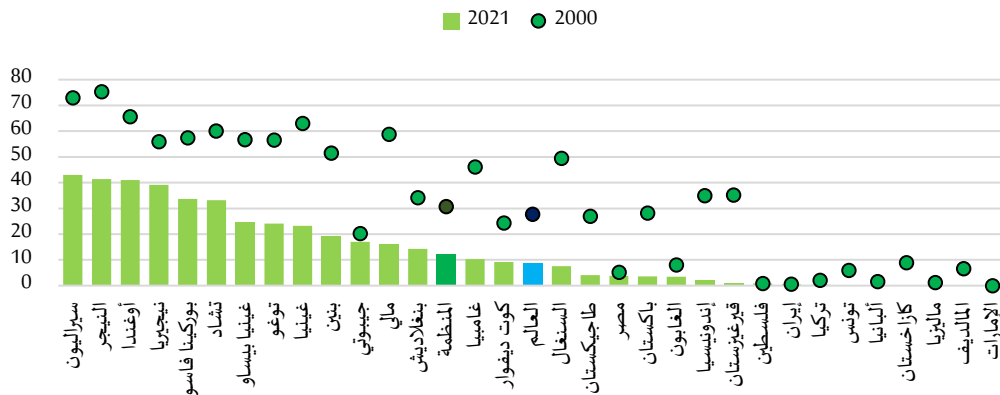
الفقر المدقع هو العيش بالاعتماد على دخل دون خط الفقر المحدد دوليا. وقد تم تحديد خط الفقر الدولي في دولار واحد في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية (PPP) لعام 1985 وقد دخل هذا المعيار حيز التنفيذ بشكل منتظم منذ عام 1990. وليس من السهل تعريف الفقر بشكل دقيق نظرا لتغير الظروف الاقتصادية وتطورها المستمر، لذلك يجب تعديل المعايير ذات الصلة بالفقر وفقا لذلك. وفي هذا الصدد، تم في عام 2008 رفع خط الفقر الدولي إلى 1.25 دولار أمريكي في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2005 وظل هذا الرقم معتمدا طوال فترة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) التي انتهت في عام 2015. وبينما كان المقياس الأول المتمثل في "دولار واحد لليوم" قائما على متوسط ثمانية من أشد البلدان فقرا، فإن معدل 1.25 دولار في اليوم يمثل متوسط خطط الفقر الوطني لأفقر 15 بلدا في العالم استنادا إلى مستويات استهلاك الفرد فيها. وفي أكتوبر من

عام 2015 تم تحديث خط الفقر الدولي وأصبح 1.90 دولار أمريكي في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2011، وذلك تماشياً مع التغيرات التي طرأت على تكلفة المعيشة في جميع أنحاء العالم (UNSD, SDG metadata).

ومنذ عام 2000 حتى عام 2018، تراجعت نسبة سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي من معدل 27.7% إلى 8.6% (الشكل 4). وستنخفض النسبة إلى 8.5% في عام 2019 مع توقعات استمرار الانخفاض إلى 8.2% في عام 2020 و 7.8% في عام 2021 بناء على آفاق ما قبل الجائحة. ومع ذلك، أدى الظهور المفاجئ لجائحة كوفيد-19 إلى تراجع الإنجازات في التخفيف من حدة الفقر بشكل كبير مما تسبب في زيادة نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 9.1% عام 2021 (World Bank, 2022b). ومن المتوقع أن يكون لكل من الجائحة والصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا والآثار الاقتصادية المترتبة عن ذلك تداعيات سلبية لبضع سنوات قادمة على الأقل في محاولات التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام.

ويهدف مقصد أهداف التنمية المستدامة 1.1 إلى القضاء التام على الفقر المدقع بحلول 2030. وحسب البيانات المتاحة عن 31 بلد عضو في منظمة التعاون الإسلامي، عاش حوالي 30.6% من سكان المنظمة بأقل من 1.90 دولارا أمريكيا في اليوم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبحلول عام 2021، تراجع هذا الرقم إلى 12.4% من إجمالي السكان (الشكل 4). وعلى المستوى القطري، حققت خمسة بلدان أعضاء في المنظمة (ألبانيا وكازاخستان وماليزيا وجزر المالديف والإمارات العربية المتحدة) فعليا مقصد أهداف التنمية المستدامة 1.1 (القضاء على الفقر المدقع) اعتبارا من 2021 أو قبل ذلك. فقد كان التقدم ملحوظا في سبعة بلدان في المنظمة (تونس وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وإندونيسيا وغامبيا وباكستان والسنغال)، التي تمكنت من تحقيق معدلات تقدم سنوية مكونة من رقمين في الحد من الفقر المدقع بنسبة تتراوح بين 11% و 22.7% في فترة 2000-2021. وبحلول 2030، من المتوقع أن تحقق ستة بلدان أخرى هي: تونس وتركيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وإندونيسيا وباكستان مقصد أهداف التنمية المستدامة 1.1 أو تخفض نسب الفقر المدقع الخاصة بها إلى أقل بكثير من 1%. وفي المقابل، استنادا إلى أحدث البيانات، كان أكثر من 40% من السكان في سيراليون والنيجر وأوغندا يعيشون في ظروف تتسم بالفقر المدقع (الشكل 4).

الشكل 4: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (%). 2000 مقابل 2021

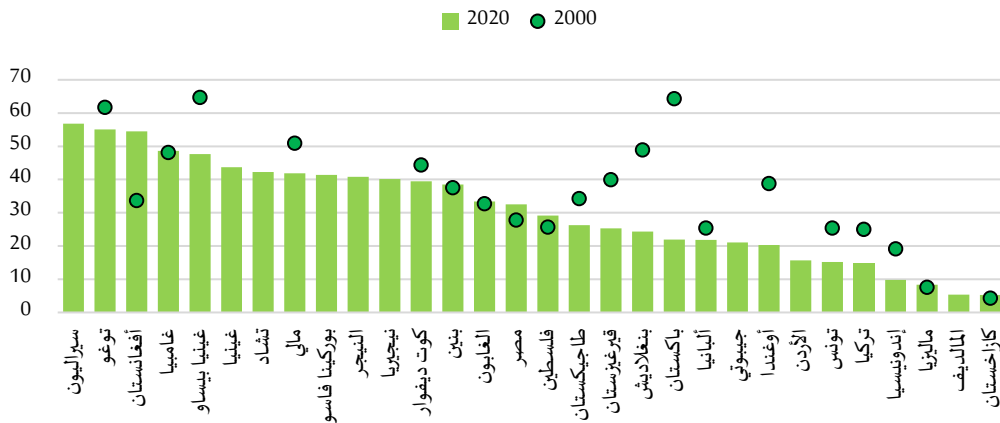


المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاة بتاريخ 2022/08/03 من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat). راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وتفاصيل أخرى.

يوفر خط الفقر الدولي أدوات قياس متجانسة لمستويات الفقر المدقع، الذي يعتبر أمراً ضرورياً لإجراء تحليل مقارن بين البلدان والمناطق. ومع ذلك، فهو لا يعكس بشكل دقيق وشامل حالة الفقر في كل بلد معين. وبدلاً من ذلك، يتم استخدام خطوط الفقر الوطنية لتقديم تقديرات أكثر دقة للفقر تتفق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحددة في البلدان ولا يُقصد بها إجراء مقارنات دولية حيث تختلف خطوط الفقر الوطنية في كل بلد. واعتباراً من عام 2020، يعيش أكثر من 40% من السكان في 11 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي (سيراليون وتوغو وأفغانستان وغامبيا وغينيا بيساو وغينيا وتشاد ومالي وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا) تحت مستويات فقر وطنية. (الشكل 5).

وفيما يتعلق بتقييم التقدم المحرز في 21 دولة عضو في المنظمة باستخدام نقطتين من البيانات، تفاقم الفقر ما بين عامي 2000 و 2020 في ثمانية بلدان أعضاء، في حين أظهرت 13 دولة عضو بعض التحسن بناءً على البيانات المتاحة لنفس الفترة (الشكل 5).

الشكل 5: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني (%، 2000 مقابل 2020)



المصدر: البيانات المستخرجة بتاريخ 2022/08/03 من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat). راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وتفصيل أخرى.

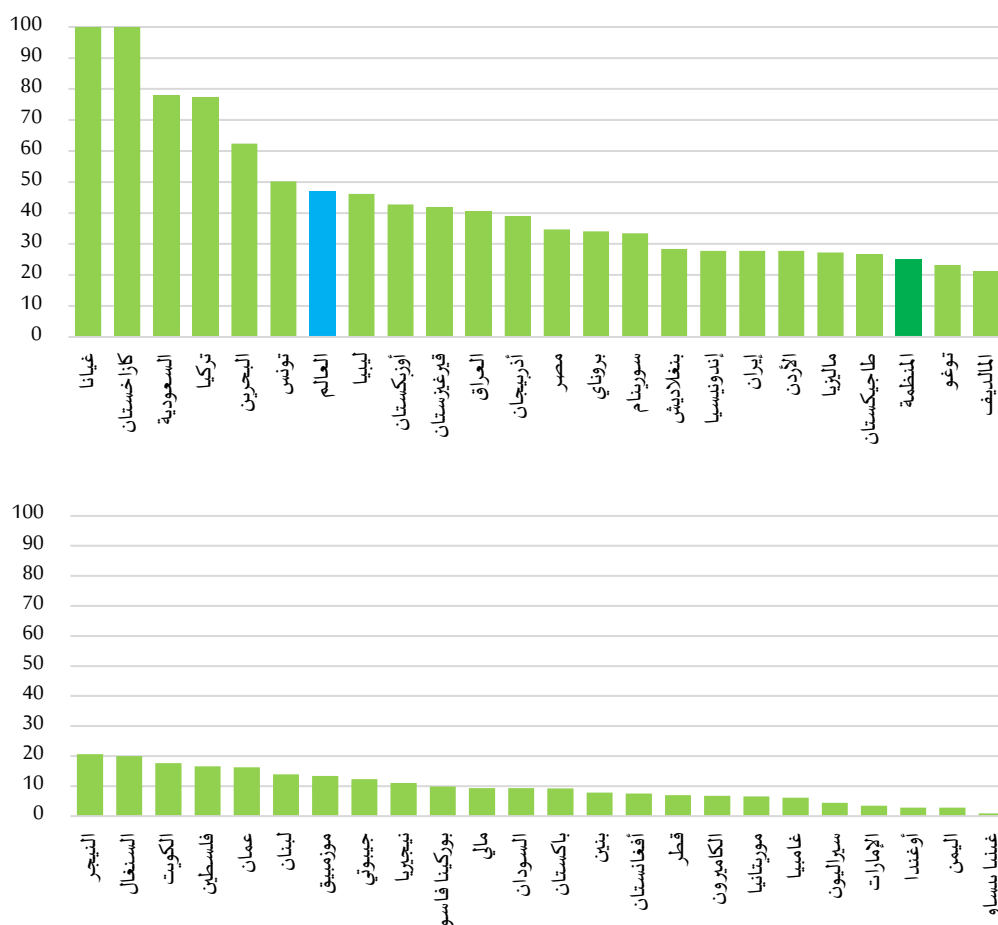
ينبغي توسيع نطاق استحقاقات الحماية الاجتماعية لتشمل نسبة أكبر من السكان المستهدفين

تشمل نظم الحماية الاجتماعية مخططات قائمة وغير قائمة على الاشتراكات لصالح الأطفال، والنساء الحوامل وحديثي الولادة، والأشخاص في سن العمل، وكبار السن، وضحايا الإصابات المهنية والأشخاص ذوي الإعاقة. كما توفر أرضيات الحماية الاجتماعية مستوى أساسياً على الأقل في جميع حالات الطوارئ الرئيسية مدى الحياة على النحو المحدد في توصية أرضيات الحماية الاجتماعية لعام 2012 (رقم 202) المشار إليها في هدف التنمية المستدامة 3.1 (UNSD, SDG metadata).

ويظهر الشكل 6 نسبة السكان المشمولين باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية. واستناداً إلى البيانات المتاحة عن 46 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، قُدرت نسبة السكان الذين يتلقون استحقاقاً واحداً على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية في مجموعة دول المنظمة بنسبة 25.1% عام

2020، وسُجل المتوسط العالمي بنسبة 46.9% في نفس العام. وسجلت ست بلدان فقط في المنظمة (غيانا وكازاخستان والمملكة العربية السعودية وتركيا والبحرين وتونس) تغطية تزيد عن 50% وهي أعلى من المتوسط العالمي، تلتها ليبيا (46.2%) وأوزبكستان (42.7%) وجمهورية قيرغيزستان (41.7%) والعراق (40.5%) في عام 2020. وعلى الجانب الآخر، كانت نسبة السكان الذين يتلقون أي مدفوعات حماية اجتماعية أقل من 10% في 15 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 6). ولكي تتمكن بلدان المنظمة من تحقيق هذا المقصد بحلول عام 2030، فإنها تحتاج إلى إحراز مزيد من التقدم من حيث حصول السكان على استحقاقات من خطة حماية اجتماعية واحدة على الأقل.

الشكل 6: نسبة السكان المشمولين باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية (%، 2020)



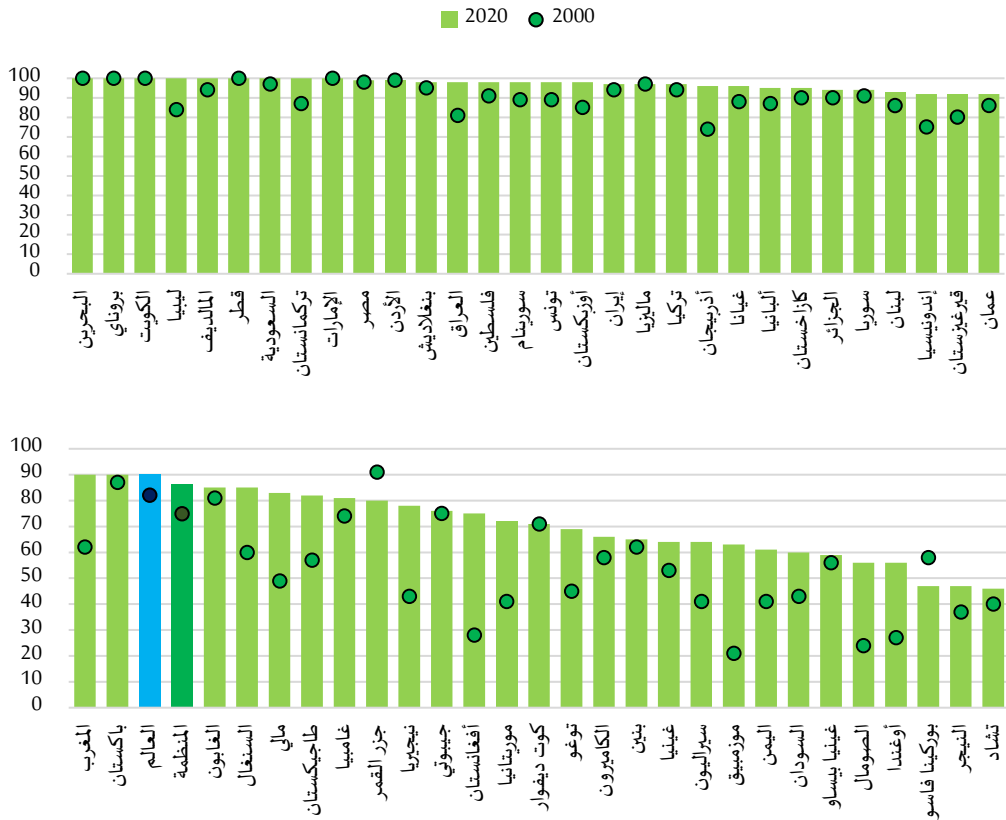
المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاة بتاريخ 2022/08/03 من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat). راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وتفاصيل أخرى.

ينبغي توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب ليشمل جميع السكان

في عام 2020، أتاح 32 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي إمكانية الاستفادة من خدمات المياه الصالحة للشرب لأكثر من 90% من سكانها، وهو رقم أعلى من المتوسط العالمي. وعلى مستوى فرادى البلدان الأعضاء، وفرت تسعة من بلدان المنظمة (البحرين وبروناي والكويت وليبيا والمالديف وقطر والمملكة العربية السعودية وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة) لجميع سكانها إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب في عام 2020 (الشكل 7).

وبحلول عام 2030، من المتوقع أيضا أن يوفر 39 بلدا عضوا في المنظمة فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب لأكثر من 90% من سكانها إذا ما استمر منحى التقدم الحالي على نفس الوتيرة. وعلى النقيض من ذلك، فإن أكثر من ثلث السكان في 13 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي لا يستفيدون من الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب (الشكل 7).

الشكل 7: نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب، (%، 2000 مقابل 2020)



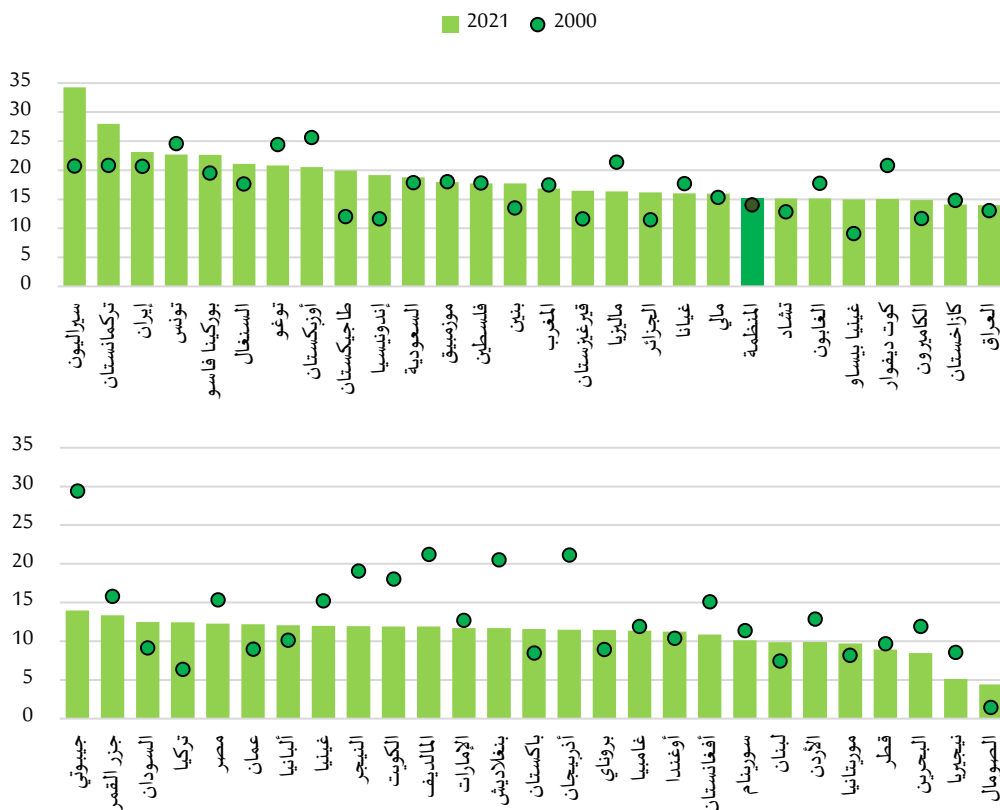
المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاة بتاريخ 2022/08/03 من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat). راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وتفاصيل أخرى.

دول منظمة التعاون الإسلامي بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للرفع من مخصصات إجمالي الإنفاق العام الموجهة للتعليم لحدود 15% - 20%

تعتبر التعبئة الفعالة للموارد الحكومية عنصرا أساسيا في استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر. فالتعليم والصحة وغيرهما من قطاعات الخدمات الاجتماعية، تعتبر عنصرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة. ونظرا لأن هدف التنمية المستدامة 2.أ.1 لا يذكر على وجه التحديد مقصدا قابلا للقياس الكمي، فقد تم استخدام بعض الأهداف المرجعية التي وضعتها الوثائق الدولية ذات الصلة كمقاصد مرجعية لتحليلنا. وفي هذا الصدد، تدعو وثائق خطة التعليم بحلول 2030 وإعلان إنتشون وإطار عمل تنفيذ هدف التنمية المستدامة 4 جميعها إلى تخصيص إجمالي الإنفاق العام على التعليم في حدود 15%-20%؛ أي ما يعادل في المتوسط 4% حتى 6% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

وقد زادت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حجم إنفاقها على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام من 14% المسجلة عام 2000 إلى أكثر من 15% في عام 2021، وحقت بذلك الهدف الذي حدده إعلان إنتشون. كما أن عدد بلدان المنظمة التي تنفق على التعليم في حدود 15%-20% من إجمالي الإنفاق العام أو أكثر قد بلغ 28 دولة سنة 2000، والذي انخفض قليلا إلى 25 دولة في عام 2021 (أو آخر سنة متاحة) (الشكل 8).

الشكل 8: نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية، التعليم (%). 2000 مقابل 2021



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاة بتاريخ 2022/08/03 من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat). راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وتفصيل أخرى.

ومن بين بلدان المنظمة التي شهدت منحا تنازليا في فترة 2000-2021، حققت 11 منها (أفغانستان وأذربيجان وبنغلاديش وجزر القمر وجيبوتي ومصر وغينيا وكازاخستان والكويت والمالديف والنيجر) فعليا النسبة المنشودة المتمثلة في نطاق 15% - 20% بخصوص نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام في عام 2000 والتي تراجعت بعد ذلك إلى أقل من عتبة 15% (الشكل 8) في 2021 أو آخر سنة متاحة.

وفي المقابل، زادت حصة الإنفاق الحكومي على التعليم في إجمالي الإنفاق العام في 26 دولة عضو بمنظمة التعاون الإسلامي في نفس الفترة. وكان التقدم المحرز ملحوظا بشكل كبير في تسعة بلدان أعضاء في المنظمة (الصومال وغينيا بيساو وتركمانستان وتركيا والجزائر وإندونيسيا وسيراليون وطاجيكستان وقيرغيزستان) وحققت سبعة منها هدف إعلان إنتشون بحلول عام 2021 (الشكل 8).

تداعيات جائحة كوفيد-19 على الفقر

أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل خاص على بعض دول منظمة التعاون الإسلامي بحبسها في دائرة الفقر. فبسبب تراجع الأنشطة الاقتصادية، ظلت دول المنظمة ذات قدرات مالية محدودة للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة تعاني بشكل كبير من تداعيات هذا التحدي غير المسبوق. ويتوقع البنك الدولي (b2022) أن 656.7 مليون شخص على مستوى العالم (في إطار السيناريو الأساسي) سيعيشون في فقر مدقع في عام 2022. ويتوافق هذا مع زيادة نسبة سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي من 8.5% المسجلة عام 2019 قبل الأزمة إلى 9.1% عام 2021 (توقعات ما بعد كوفيد-19) بالمقارنة مع 7.8% (توقعات ما قبل كوفيد-19). وبشكل خاص، وبسبب كوفيد-19 والصراع القائم في أوكرانيا، سيتم دفع 75 مليون شخص إضافي بموجب السيناريو الأساسي للعيش بمستويات دخل تحت خط الفقر الدولي.

عند مراقبة التأثيرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الحالية، يبدو أن آفاق التغلب على الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على الفقر غير واعدة على المدى العاجل. فقد شهدت حوالي 80% من البلدان ارتفاعا في التضخم في أسعار المواد الغذائية، على وجه الخصوص؛ وهو ضعف التضخم غير الغذائي المسجل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى استنادا إلى تقديرات البنك الدولي (a2022). ولا يقتصر الأمر على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فحسب، بل إن العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط من الشريحة الدنيا مرشحة لأن تصبح أكثر عرضة للفقر. وفي هذا الصدد، يمكن فقط للاستثمارات الكبيرة طويلة الأجل في برامج الحماية الاجتماعية والتنمية (بما في ذلك التعليم والبحث والتطوير) أن تدفع هذه البلدان الضعيفة إلى المراحل التالية من التنمية الاقتصادية والمستدامة.

هدف التنمية المستدامة 2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تعاني فئة كبيرة من الناس من الجوع في جميع أنحاء العالم، وهو أحد أبرز أسباب الوفاة في البلدان المنخفضة الدخل. فالعديد من الأطفال على الصعيد العالمي يعانون من نقص التغذية وهذا ما يجعلهم عرضة لمشاكل صحية خطيرة تتجلى بالدرجة الأولى في طبيعة نموهم البدني والمعرفي. وهذا بدوره من العوامل المعيقة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأقل نمواً. ويندرج تحت عدف التنمية المستدامة 2 عدداً من المقاصد التي تدعو إلى التخفيف من حدة التداعيات المتعلقة بالجوع أو القضاء عليها، بالتركيز، على سبيل المثال لا الحصر، على تعزيز حصول الجميع على الأغذية المغذية، والرفع من مستوى إنتاجية الجهات المنتجة للمواد الغذائية، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة ومستدامة، والاستثمار في البحث والتطوير التكنولوجي في مجال الزراعة.

وقد أظهرت بلدان المنظمة تقدماً بطيئاً في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة 2، وهذه الوتيرة بطيئة جداً توحى بدرجة صعوبة تحقيق الهدف بحلول عام 2030. ولما كان عدد كبير من الأشخاص لا يزالون يعانون من نقص التغذية ونسبة مهمة من الأطفال يعانون من الهزال والتقزم، فإن الاستخدام الرشيد للموارد المائية والأراضي والتكنولوجيا وغيرها من الموارد الطبيعية والبشرية وحسن إدارتها لإنتاج ما يكفي من الغذاء من الأمور التي لا مناص منها في سبيل تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 بحلول عام 2030. واليوم بات تحقيق هذه المقاصد أمراً أكثر تعقيداً بحكم الآثار السلبية على إنتاج الغذاء وتوريده المترتبة عن تفشي جائحة كوفيد-19 والصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا. وفي هذا السياق، من شأن زيادة مستويات التمويل والاستثمار، لا سيما من خلال الدعم الحكومي والتعاون الدولي، المساهمة في تحسين الإنتاجية في مجال الإنتاج الغذائي. وفي هذا الصدد، يتعين إيلاء اهتمام خاص بالشركات الزراعية الصغيرة وصغار المزارعين.

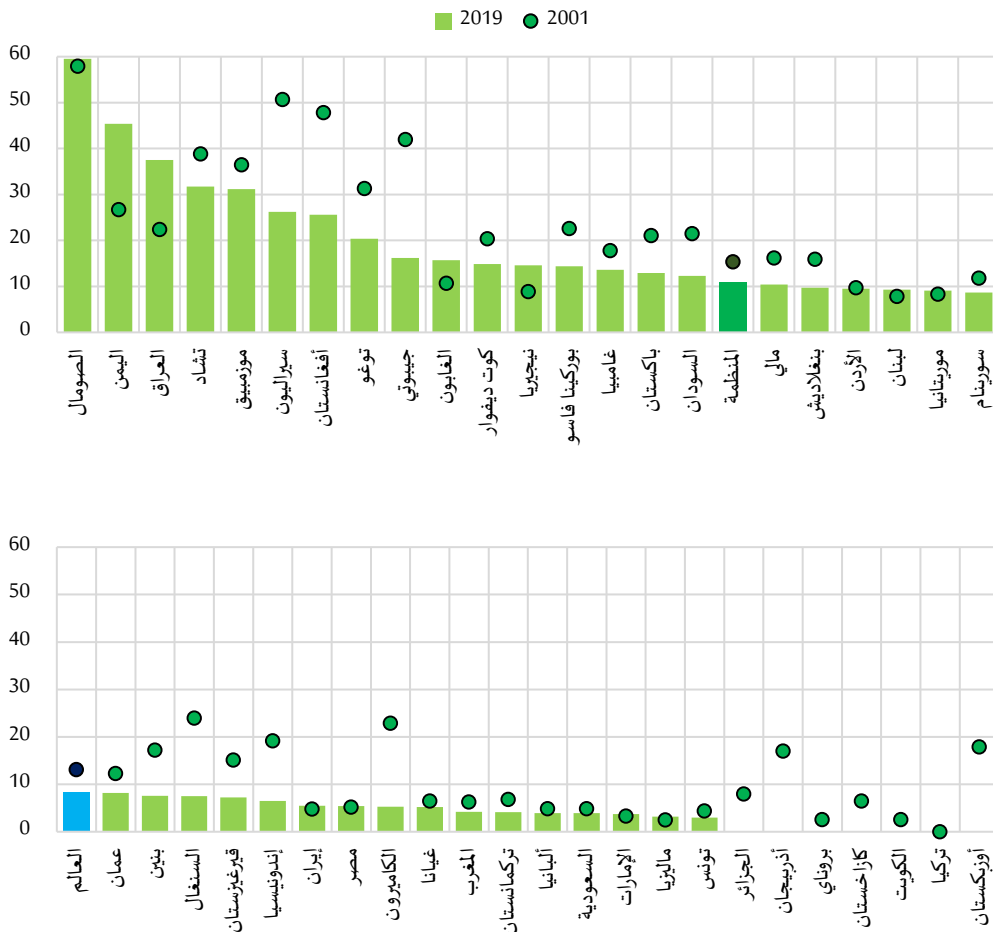
هناك حاجة إلى مزيد من التقدم نحو القضاء على نقص التغذية

يهدف مقصد أهداف التنمية المستدامة 2.1 إلى القضاء التام على انتشار نقص التغذية بحلول عام 2030. ولقياس التقدم المحرز في هذا الباب، يتم الاعتماد على المؤشر المتعلق بنسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من إجمالي السكان، وهو مؤشر مستخدم على نطاق واسع. كما يحدد نسبة السكان الذين يستهلكون بانتظام كمية غير كافية من الطعام لدرجة حرمانهم من التمتع بعيشة طبيعية وحياة سليمة صحياً، ويقاس ذلك بمعدل السعرات الحرارية التي يتناولها الأفراد. ويمكن لعمر الأفراد ووزنهم وطولهم ومستويات نشاطهم والخصائص الديمغرافية للسكان في بلد معين تحديد المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية.

فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و 2019، تراجع معدل انتشار نقص التغذية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة من 15.4% إلى 11% من إجمالي السكان. وانخفض المتوسط العالمي من 13.1% إلى 8.4% خلال نفس الفترة؛ ومع ذلك، من المقدر أن يقفز إلى 9.9% في عام 2020 بسبب كوفيد-19. وبالمثل، من المتوقع أن يزداد متوسط مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، حيث يُرتقب أن يستمر التأثير السلبي لكوفيد-19 لمدة عامين على الأقل (الشكل 9).

ومن بين دول منظمة التعاون الإسلامي التي أبلغت عن بياناتها، حققت سبعة منها (أذربيجان وأوزبكستان وبروناي والجزائر وكازاخستان والكويت وتركيا) مقصد "القضاء على نقص التغذية بحلول عام 2030" بتسجيل نسبة من السكان الذين يعانون من نقص التغذية تبلغ أقل بكثير من 2.5% من إجمالي عدد سكانها اعتباراً من عام 2019. وفي المقابل، كان انتشار نقص التغذية أعلى من المتوسط العالمي في 22 بلداً من بلدان المنظمة. وفيما يتعلق بالتقدم المحرز، من المتوقع أن تحقق دولتين إضافيتين من دول منظمة التعاون الإسلامي (الكاميرون وتونس) المقصد بتسجيل معدل انتشار نقص التغذية بنسبة أقل من 2.5% بحلول عام 2030. ولكن أداء باقي بلدان المنظمة لن يكون كافياً لتحقيق هذا المقصد إذا واصلت تسجيل معدلات متواضعة على مستوى القضاء على نقص التغذية (الشكل 9). وفي الوقت نفسه، أظهرت 11 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي من أصل 45 تتوفر عنها البيانات تراجعاً على مستوى التصدي لانتشار نقص التغذية. ومن بينها، سجلت الصومال (59.5%) واليمن (45.4%) والعراق (37.5%) معدلات عالية للغاية من انتشار نقص التغذية في عام 2019 (الشكل 9).

الشكل 9: انتشار نقص التغذية (%). 2001 مقابل 2019



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاة بتاريخ 2022/08/16 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وتفاصيل أخرى.

يسجل التقرزم والهزال تراجعاً في مستويات الانتشار عند الأطفال

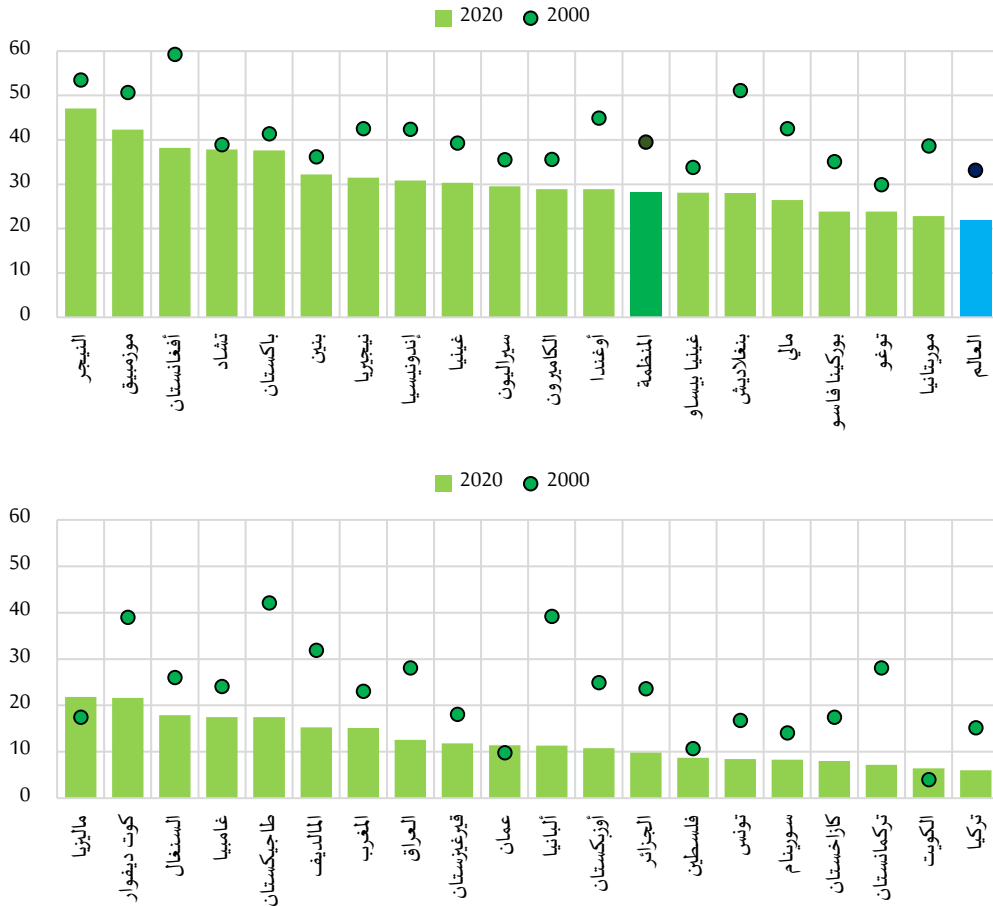
إن انتشار سوء التغذية بمختلف أشكاله (فرط الوزن والهزال والتقرزم) يقيس الجزء المتعلق بالنتيجة على مستوى الجوع على عكس نقص التغذية الذي يحدد السبب. ومن المهم جداً دراسة مسألة التقرزم من مختلف الجوانب لأنه أحد العوامل المتسببة في الوفيات في صفوف الأطفال. فالأطفال الذين يعانون من التقرزم قد يشوب جسداهم بعض النقص من حيث الطول الطبيعي وقد لا ينمو دماغهم للمستوى الطبيعي للقدرات المعرفية (WHO, 2017). وبينما يتمثل مقصد أهداف التنمية المستدامة على المدى المتوسط في التقليل من معدل انتشار تقرزم الأطفال بنسبة 40% بحلول عام 2025 بالمقارنة بمستويات معدله المسجل في 2012، فإن المقصد الطويل الأجل هو القضاء على التقرزم/الهزال/فرط الوزن وجميع أشكال سوء التغذية في صفوف الأطفال بحلول عام 2030.

وقد سجلت مجموعة بلدان المنظمة تراجعاً في نسبة الأطفال الذين يعانون من التقرزم المعتدل أو الحاد بين عامي 2000 و 2020، بحيث أصبح المعدل 28.3% بدل 39.5%. وتستند التقديرات إلى بيانات 38 دولة عضو. وعلى نفس المنوال، انخفض المتوسط العالمي أيضاً من 33.1% إلى 22% خلال نفس الفترة. وعلى الصعيد القطري، لم تظهر سوى كازاخستان وتركيا مستويات كافية من التقدم قد تؤدي بهما إلى القضاء التام على التقرزم في صفوف الأطفال بحلول عام 2030. وفيما يتعلق بالمقصد المباشر الأكثر إلحاحاً المتمثل في خفض نسبة الأطفال المصابين بالتقرزم بنسبة 40% في عام 2025 بالمقارنة مع المستويات المسجلة عام 2012، كونهما من البلدان المحققة للأهداف، فإن سبعة بلدان في منظمة التعاون الإسلامي (كازاخستان وكوت ديفوار والعراق وطاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وبنغلاديش وبوركينا فاسو) تسير على المسار الصحيح لتحقيق مقصد أهداف التنمية المستدامة المعني. تلها أربع دول أعضاء أخرى (الجزائر وتونس وأوغندا وإندونيسيا) بتراجع متوقع بأكثر من 30% عن مستوياتها المسجلة عام 2012، وذلك بحلول عام 2025. وفي المقابل، شهدت خمسة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي حالة متدهورة منذ عام 2012. وبسبب الافتقار إلى بيانات عام 2012 في بعض البلدان الأعضاء، لم يكن ممكناً تقدير التقدم المحرز سوى في 29 بلداً عضواً¹ (الشكل 10).

يصنف الطفل مصاباً بالهزال إذا كان وزنه قياساً إلى طوله دون متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل بأكثر من درجتين على سلم الانحراف المعياري. واعتباراً من عام 2020، كانت نسبة الأطفال المصابين بالهزال أقل من المتوسط العالمي البالغ 6.7% في 24 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي. ومن بينها ألبانيا وأوزبكستان والمغرب التي حققت أسرع وتيرة للتقدم - أي معدل تقدم من رقمين سنوياً - في خفض نسب الأطفال المصابين بالهزال بشكل معتدل أو شديد. ومن المتوقع أن تحقق هذه البلدان الثلاثة أو تكون قريبة للغاية من تحقيق المقصد الإنمائي المعني بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أيضاً أن تقترب ثمانية بلدان أعضاء في المنظمة (فلسطين وقيرغيزستان وكازاخستان وكوت ديفوار وتونس والعراق وموزامبيق والجزائر) من تحقيق المقصد المعني بحلول عام 2030 بناءً على المستوى الكبير للتقدم الذي أحرزته.

¹ أجريت تقديرات عناصر البيانات للسنة المرجعية 2012 لـ 14 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. وتم بالفعل تزويد 15 دولة عضو في المنظمة (الجزائر، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غامبيا، غينيا، غينيا-بيساو، الكويت، جمهورية قيرغيزستان، موريتانيا، النيجر، السنغال، طاجيكستان، توغو، تونس، أوغندا) باستخدام بيانات عام 2012 من خلال مصدر البيانات الرئيسي.

الشكل 10: نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد (%). 2000 مقابل 2020



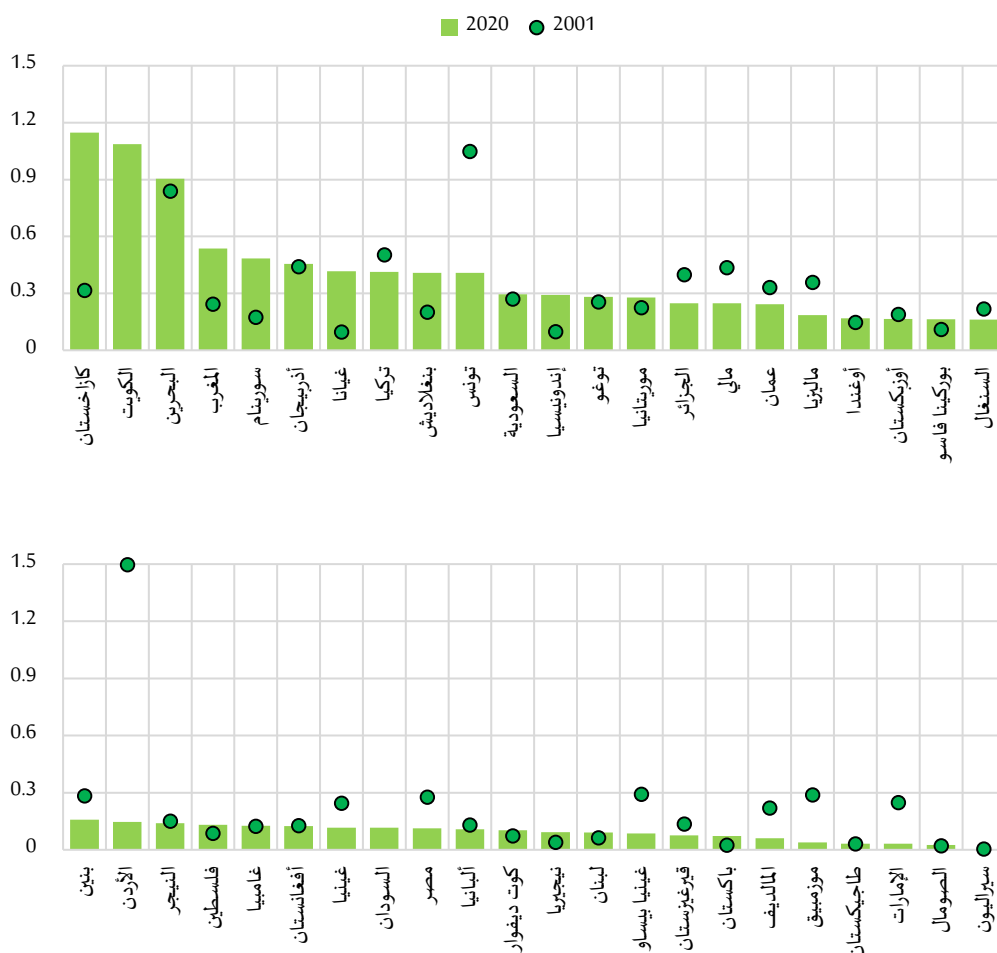
المصدر: حسابات موظفي سيرسك بناء على البيانات المستقاة بتاريخ 2022/08/16 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وتفاصيل أخرى.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن في 11 دولة في منظمة التعاون الإسلامي (تونس وإندونيسيا وعمان والكاميرون وبنغلاديش والمالديف وسورينام والعراق وتوغو وغينيا وفلسطين) من أصل 38 قدمت بيانات كافية لإجراء التقديرات. وعلى النقيض من ذلك، لوحظت أكبر معدلات انخفاض في نسب الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن في كل من كوت ديفوار ومالي ونيجيريا استنادا إلى معدلات تقديمهم السنوية. وبالإضافة إلى هذه البلدان الثلاثة، من المتوقع أن تقل نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن عن 1% بحلول عام 2030 في كل من موريتانيا وبوركينا فاسو.

يتعين على دول منظمة التعاون الإسلامي زيادة التمويل في المشاريع البحثية لتعزيز الزراعة المستدامة.

يدعو المقصد 1.2 إلى زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة بحلول عام 2030، بما في ذلك التشجيع على المزيد من الأبحاث والتطوير التكنولوجي والنهوض بالبنية التحتية وتطوير بنوك الجينات الحيوانية والنباتية لا سيما في أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، يُحدد مؤشر التوجه الزراعي (AOI) من خلال قسمة نسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة على حصة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من 1 فذلك يعني أن الحصة التي يستفيد منها قطاع الزراعة من الإنفاق الحكومي أعلى من قيمته الاقتصادية. أما إذا كانت قيمة المؤشر أدنى من 1 فهذا يشير إلى تركيز منخفض على الزراعة، وإذا كانت قيمة المؤشر تعادل 1 فهذا يدل على الحياد الحكومي في تخصيص النفقات لقطاع الزراعة (UNSD, SDG metadata).

الشكل 11: مؤشر التوجه الزراعي، 2001 مقابل 2020



المصدر: تم استخراج البيانات بتاريخ 2021/08/16 من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

وفي عام 2020، سجلت كازاخستان والكويت وحدهما من أصل 44 دولة في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر عنها البيانات، قيما أعلى من 1 على مؤشر التوجه الزراعي (1.15 و 1.09، على التوالي)، تلتها البحرين والمغرب بقيم تساوي 0.91 و 0.54 على التوالي. وفي المقابل، أظهرت 22 دولة عضو في المنظمة انخفاضاً على مستوى هذا المؤشر خلال فترة 2001-2020 (الشكل 11).

يتعين تمكين المزارعين والشركات الصغيرة العاملة في قطاع الزراعة من الحصول على ما يكفي من الدعم الحكومي للتصدي لتداعيات تفشي كوفيد-19

تعتبر مسألتي الأمن الغذائي وتنمية قطاع الزراعة من الروافد الأساسية لتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الجوع ومكافحة الفقر. وقد شكل كل من كوفيد-19 والحرب القائمة في أوكرانيا تحديات كبيرة للأمن الغذائي على مستوى العالم. ومن تداعيات ذلك أن بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كما هو شأن العديد من الاقتصادات النامية، تعاني بمستويات عالية بحكم أن حصة كبيرة من نفقات الأسر المعيشية في هذه البلدان تخصص لتلبية الاحتياجات من المواد الغذائية. كما تسببت القيود المفروضة على تنقل العمال في المزارع والشركات الزراعية في مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة للناس (World Bank, 2020a). ورغم أن القيود المفروضة على التنقل التي كانت تمارس أثناء الحجر الصحي قد تم رفعها إلى حد كبير، إلا أن آثارها السلبية لا تزال مستمرة على طول فترة الجائحة. وباعتبارها استجابة مستهدفة، من شأن تقديم الدعم للشركات الصغيرة الزراعية التي فقدت موارد الدخل فضلاً عن حماية الوظائف في هذا القطاع أن تلعب دوراً جوهرياً في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حيث تزاوّل نسبة كبيرة جداً من القوى العاملة عملها في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء.

هدف التنمية المستدامة 3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

تعتبر الصحة حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وشرطاً مسبقاً وعاملاً دافعاً لأهداف التنمية المستدامة الأخرى بفضل متانة صلتها بالجوانب الأخرى للتنمية المستدامة، أي المياه والصرف الصحي، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، والسلام والاستقرار. وباختصار، تساهم صحة الناس ورفاهيتهم في إرساء الأساس للتقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وقد سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام تقدماً متواضعاً صوب تحقيق هدف التنمية المستدامة 3، ولكن هذا المستوى من التقدم لا يكفي لتحقيق الهدف بحلول عام 2030. وتظهر غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي ثغرات ضخمة على مستوى المقاصد المحددة مقترنة بتفشّي جائحة كوفيد-19 وتداعياتها المدمرة على النظم الصحية.

لا يزال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة أعلى من المقصد المحدد في غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي إلى حدود عام 2020

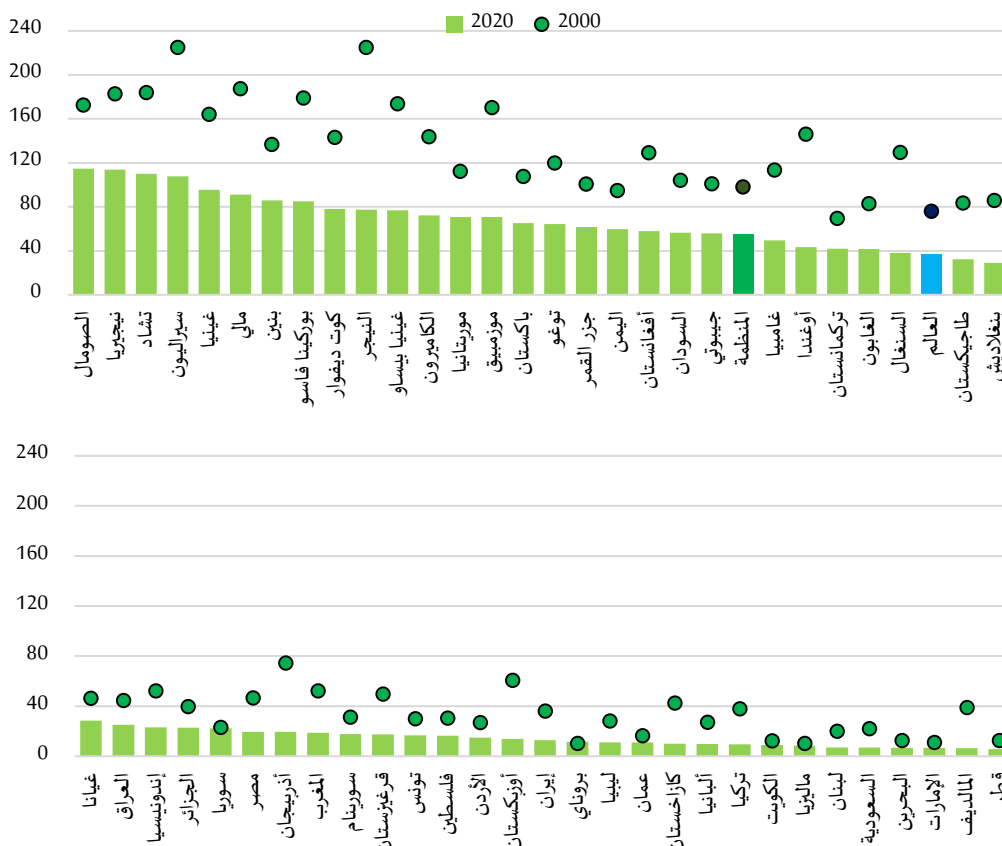
يبين معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (U5MR) احتمالية وفاة طفل مولود في سنة أو فترة معينة قبل بلوغه سن الخامسة، معبر عنه لكل 1,000 مولود حي (UNSD, SDG metadata).

ويعتبر معدل الوفيات في صفوف الأطفال دون سن الخامسة مؤشر حيوي بالنسبة لصحة الطفل ورفاهه. وتدأب الصحة العامة على رصده عن كثب لأنه يوضح وصول الأطفال والمجتمعات إلى التدخلات الصحية الأساسية مثل التلقيح والعلاج الطبي للأمراض المعدية والتغذية الكافية. كما تتوخى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إنهاء وفيات الأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تجنبها بحلول عام 2030 وتهدف البلدان أيضاً إلى خفضها إلى ما لا يقل عن 25 لكل 1,000 مولود حي.

وعلى الرغم من التدخلات التي تعمل بها البلدان لخفض معدل وفيات الأطفال، تم قياس معدل الوفيات عند الأطفال دون سن الخامسة بمقدار 55 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي، أي أكثر من ضعف المقصد المحدد إلى حدود عام 2020 في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي وقياس حوالى 37 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي على مستوى العالم في نفس العام. ومع ذلك، فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في كل من مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي والعالم من 98 إلى 55 و 76 إلى 37 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي بين عامي 2000 و 2020 على التوالي (الشكل 12).

وعلى المستوى القطري، حقق 27 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي بالفعل هذا المقصد اعتباراً من عام 2020، ومن بينها سجلت (قطر والمالديف والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية ولبنان وماليزيا والكويت وتركيا وألبانيا وكازاخستان) ما لا يقل عن 10 حالات وفاة لكل 1,000 مولود حي في صفوف الأطفال دون سن الخامسة. وفي المقابل، لا تزال الحالات أكثر من ثلاثة أضعاف المقصد المحدد في 11 دولة عضو في المنظمة (الصومال ونيجيريا وتشاد وسيراليون وغينيا ومالي وبنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار والنيجر وغينيا بيساو).

الشكل 12: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، كلا الجنسين (لكل 1,000 ولادة حية)، 2000 مقابل 2020



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاة بتاريخ 03/08/2022 من قاعدة البيانات الإحصاءات لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

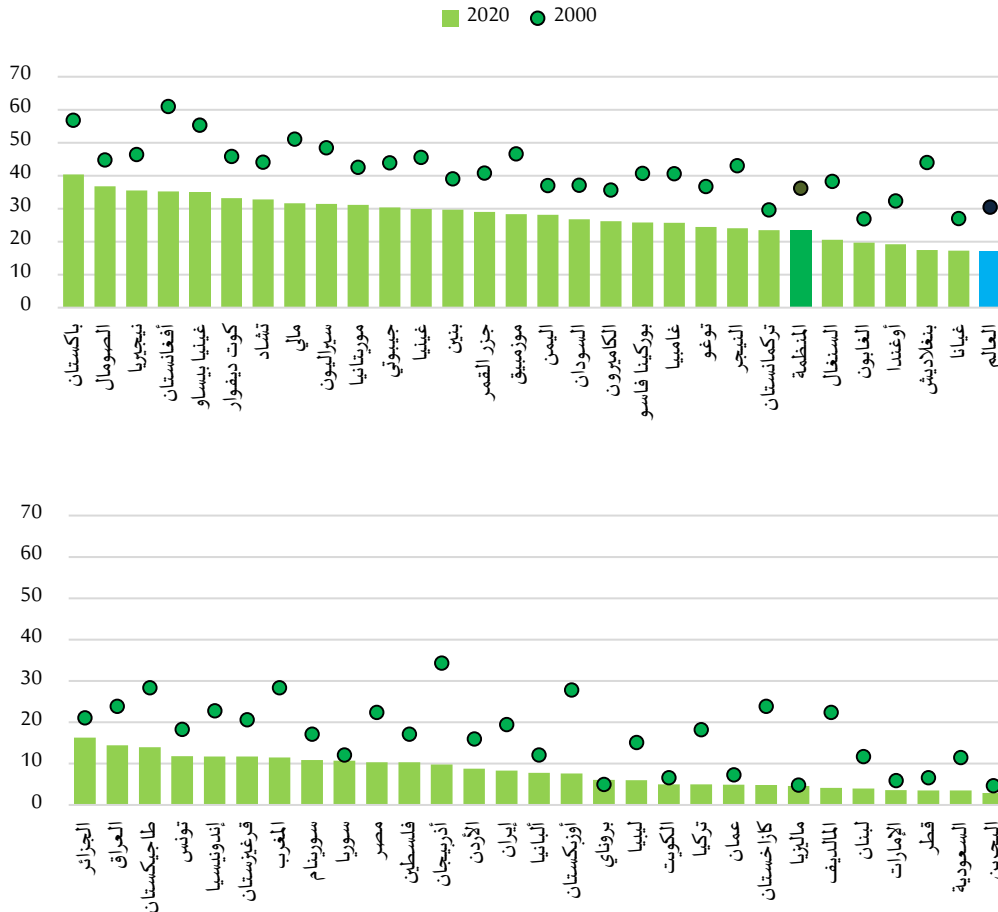
معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة أخذ في التراجع في دول منظمة التعاون الإسلامي

يُشير معدل وفيات حديثي الولادة (NMR) إلى احتمال وفاة طفل مولود في سنة أو فترة محددة قبل أن يعيش لمدة 28 يوما كاملا، لكل 1,000 مولود حي (UNSD, SDG metadata). وفي هذا الصدد، تعتبر الأيام الـ 28 الأولى في حياة المولود الجديد، التي تعتبر الفترة التالية للولادة هي أشد الأوقات ضعفا في حياة الطفل حيث يكونون أكثر عرضة لخطر الموت. والبلدان تسعى جاهدة لوضع حد لوفيات المواليد الجدد التي يمكن تجنبها وتخفيض معدل وفيات حديثي الولادة إلى ما لا يقل عن 12 لكل 1,000 مولود حي بحلول عام 2030.

على مدى العقدين الماضيين، انخفض متوسط معدل وفيات حديثي الولادة على مستوى العالم من 30 إلى 17 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي. كما لوحظ تقدم مماثل في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي حيث تراجع هذا المعدل من 36 إلى 23 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي. ومع ذلك، يبقى التقدم المسجل عبر دول المنظمة على

المستوى الفردي غير موحد. ففي حين أن 26 دولة عضو في المنظمة قد حققت هذا المقصد اعتباراً من عام 2020، فإن 23 دولة أخرى في المنظمة سجلت معدلات تساوي ضعف الرقم المستهدف (الشكل 13).

الشكل 13: معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة، كلا الجنسين (لكل 1,000 ولادة حية)، 2000 مقابل 2020



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى البيانات المستقاة بتاريخ 03/08/2022 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

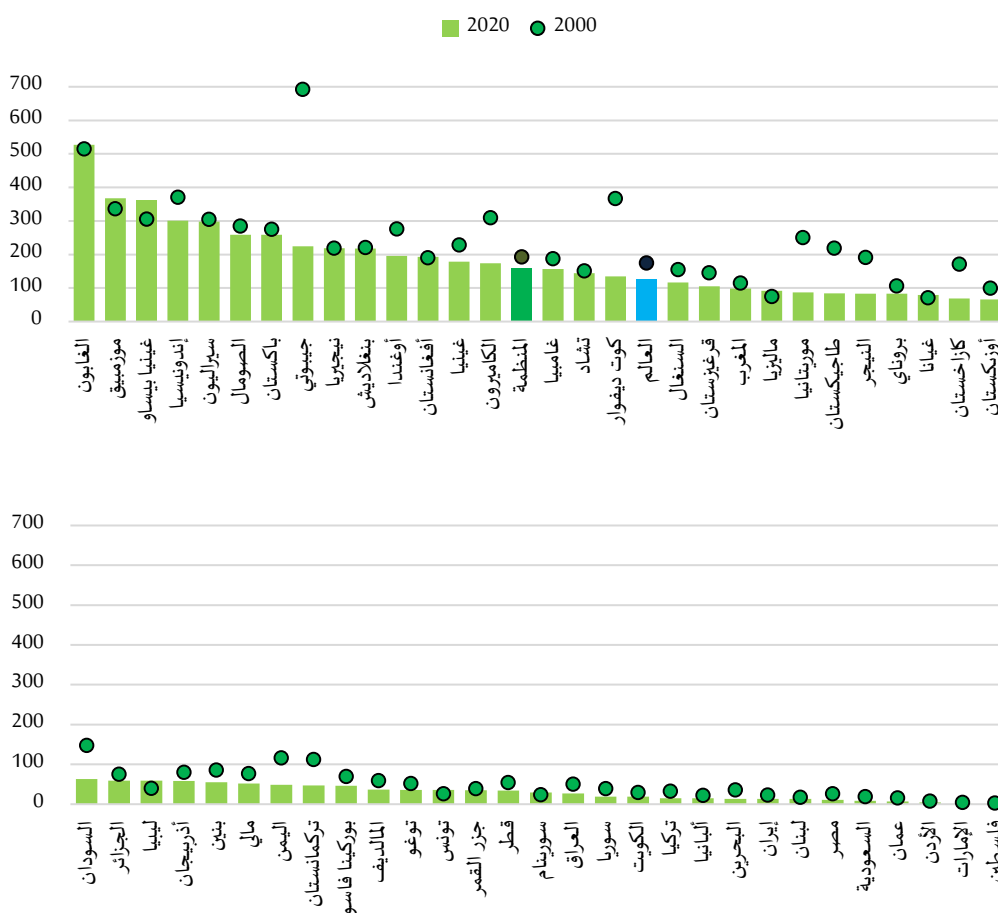
حالات الإصابة بداء السل في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي تظل مرتفعة اعتباراً من 2020

تمثل الإصابة بالسل (TB) لكل 100,000 شخص العدد التقديري لحالات السل الجديدة والانتكاسات (جميع أشكال السل، بما في ذلك الحالات المسجلة لدى المصابين بفيروس الإيدز) الناشئة في سنة معينة، معبر عنه بمعدل لكل 100,000 نسمة (UNSD, SDG metadata). ويعتبر السل أحد الأمراض المعدية التي تهدف البلدان إلى القضاء عليها بحلول عام 2030. ونتيجة للجهود المبذولة، انخفض المتوسط العالمي لحالات السل لكل مجموعة من السكان من 174 حالة المسجلة عام 2000 إلى 127 حالة لكل 100 ألف شخص في عام 2020. وبالمثل،

انخفضت حالات السل في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 192 إلى 158 ما بين السنوات قيد الدراسة (الشكل 14).

واعتباراً من عام 2020، لم تنجح أي دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي على الصعيد الفردي في تحقيق صفر حالة إصابة بالسل لكل 100,000 شخص بشكل كامل. وعلى الرغم من أن بلدين عضوين في المنظمة، فلسطين والإمارات العربية المتحدة، استأثرا بأدنى متوسطات للسل بأقل من 1 لكل 100,000 شخص في عام 2020، إلا أن حالات السل سُجلت بالمئات في 19 دولة عضو أخرى. وعموماً، انخفضت حالات السل في 47 بلداً من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وزادت في تسعة منها، وظلت ثابتة في بلد واحد ما بين عامي 2000 و 2020 (الشكل 14).

الشكل 14: الإصابات بالسل (لكل 100,000 شخص)، 2000 مقابل 2020

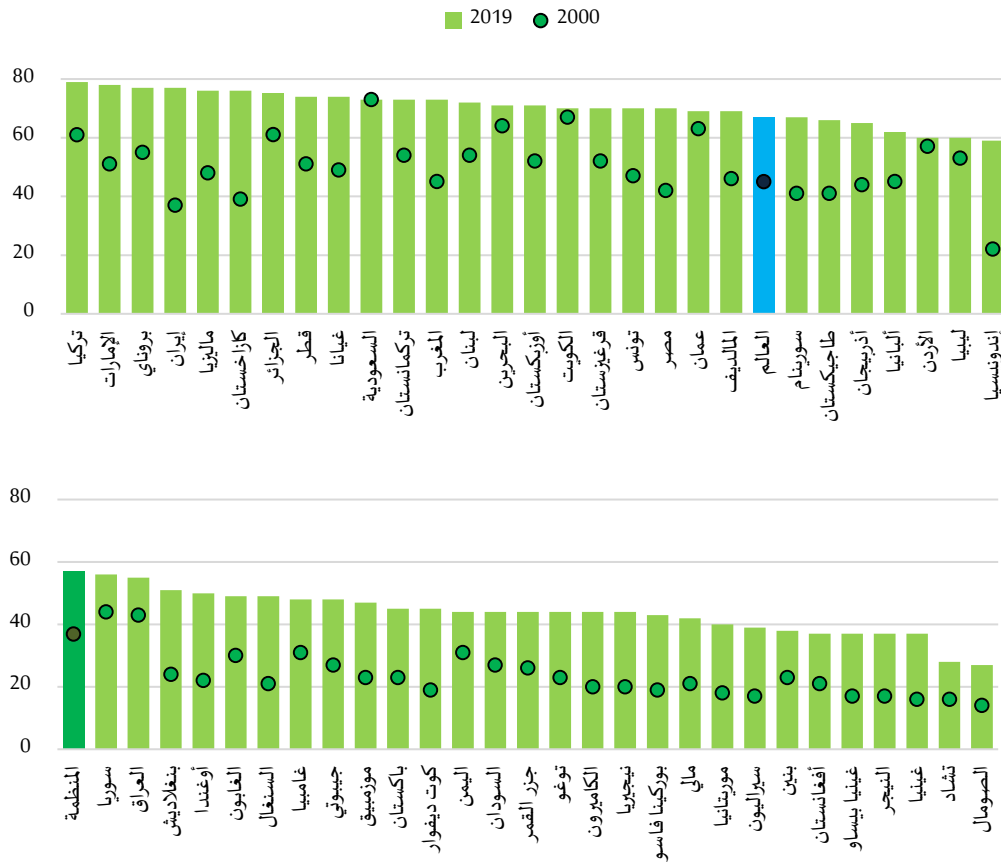


المصدر: حسابات موظفي سيرك استناداً إلى البيانات المستقاة بتاريخ 03/08/2022 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

لوحظت مستويات تقدم متباينة في التغطية الصحية عبر فرادى بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تعتبر التغطية الصحية الشاملة (UHC) مؤشراً يتم الإبلاغ عنه على مقياس غير موحد يتراوح من 0 إلى 100، والذي يتم حسابه كمتوسط هندسي لـ 14 مؤشراً تتبعياً لتغطية الخدمات الصحية مصنفة ضمن الفئات العامة الأربع التالية، وهي "الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل" و "الأمراض المعدية" و "الأمراض غير المعدية" و "القدرة على تقديم الخدمات والوصول إليها" (UNSD, SDG metadata).

الشكل 15: مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة، 2000 مقابل 2019



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى البيانات المستقاه بتاريخ 03/08/2022 من قاعدة البيانات الإحصاءات لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

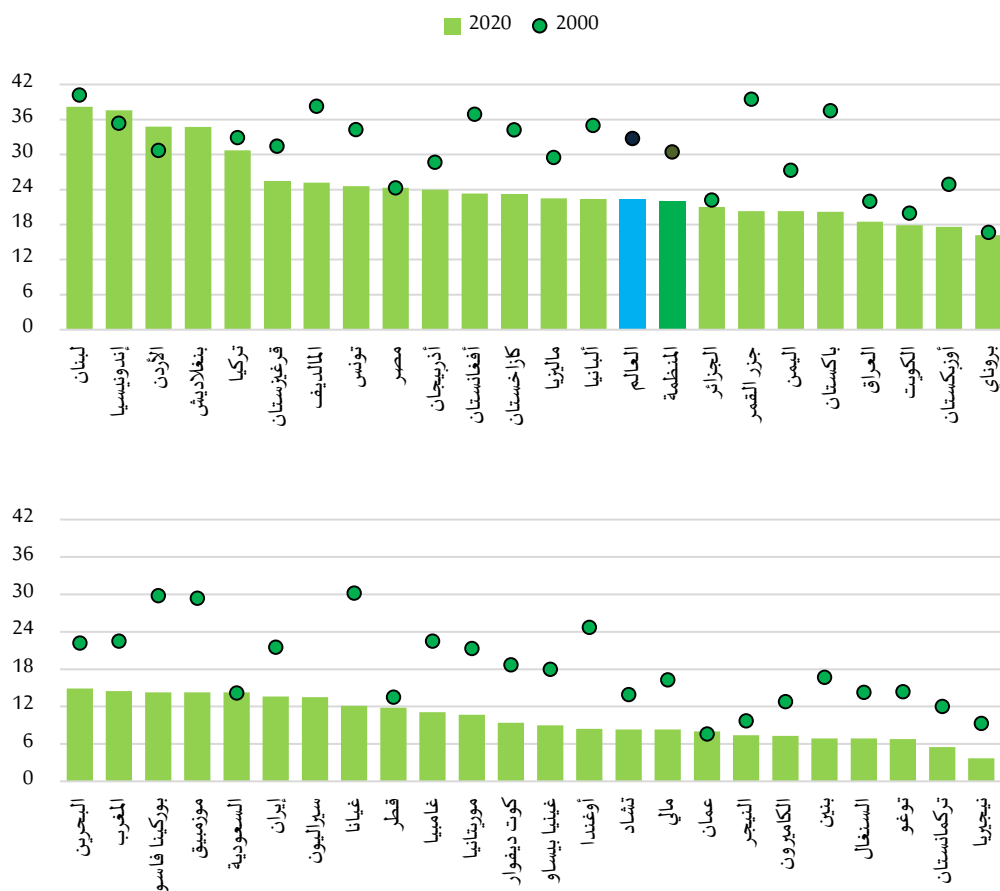
وتحسنت قيم تغطية خدمات التغطية الصحية الشاملة على صعيدي العالم ومجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2000 و 2019 مرتفعة من 45 إلى 67 و 37 إلى 57 على التوالي. ولوحظ تحسن كبير في قيم مؤشر تغطية الخدمات بالتغطية الصحية الشاملة في 32 بلداً عضواً في المنظمة على مدى العقدين الماضيين، حيث زادت قيم مؤشرها بمقدار 20 نقطة وأكثر. ومع ذلك، أظهر مؤشر تغطية الخدمات بالتغطية الصحية

الشاملة في بلدان المنظمة تباينا كبيرا كذلك حيث بلغ نطاقه 52 نقطة ما بين تركيا (التي سجلت أعلى قيمة بلغت 79 نقطة) والصومال (التي سجلت أدنى قيمة بلغت 27 نقطة) (الشكل 15).

هناك حاجة ماسة لمزيد من التدابير لمكافحة استخدام التبغ في صفوف البالغين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يُشير الاستعمال الحالي للتبغ المقاس حسب السن بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق إلى النسبة المئوية من إجمالي السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما وأكثر والذين يستخدمون حاليا أي منتج من منتجات التبغ (التبغ المدخن و/أو الذي لا يدخن) بشكل يومي أو غير يومي (UNSD, SDG metadata).

الشكل 16: معدل الاستعمال الحالي للتبغ المقاس حسب السن بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فما فوق، كلا الجنسين، (%، 2000 مقابل 2020)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاة بتاريخ 03/08/2022 من قاعدة البيانات الإحصاءات لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

وتقرر اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC)، التي تم تبنيها عام 2003، أن تعاطي التبغ هو وباء عالمي يتطلب استجابة عالمية. وفي هذا الإطار، انخفض المتوسط العالمي للاستعمال الحالي للتبغ المقاس حسب السن بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق بمعدل 10.4 نقطة مئوية من 32.7% إلى 22.3%، وانخفض بمعدل 8.4 نقطة مئوية من 30.4% إلى 22.0% في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 16).

ومن الجدير بالذكر أيضا أن معدل انتشار الاستعمال الحالي للتبغ انخفض بأكثر من 10 نقاط مئوية على مدى العقدين الماضيين في 14 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي (سيراليون، بنغلاديش، جزر القمر، غيانا، باكستان، أوغندا، بوركينا فاسو، موزمبيق، أفغانستان، المالديف، ألبانيا، غامبيا، كازاخستان، موريتانيا). ومع ذلك، كان معدل الانتشار لا يزال أكثر من 20% في 18 دولة عضو في المنظمة في عام 2020.

انخفضت تغطية التحصين ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19

تشير نسبة السكان المستهدفين الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على التحصين ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي إلى النسبة المئوية من الرضع الذين يبقون على قيد الحياة والذين تلقوا الجرعات الثلاث من لقاح يحتوي على مضاد الخناق والكزاز والسعال الديكي في سنة معينة (UNSD, SDG metadata).

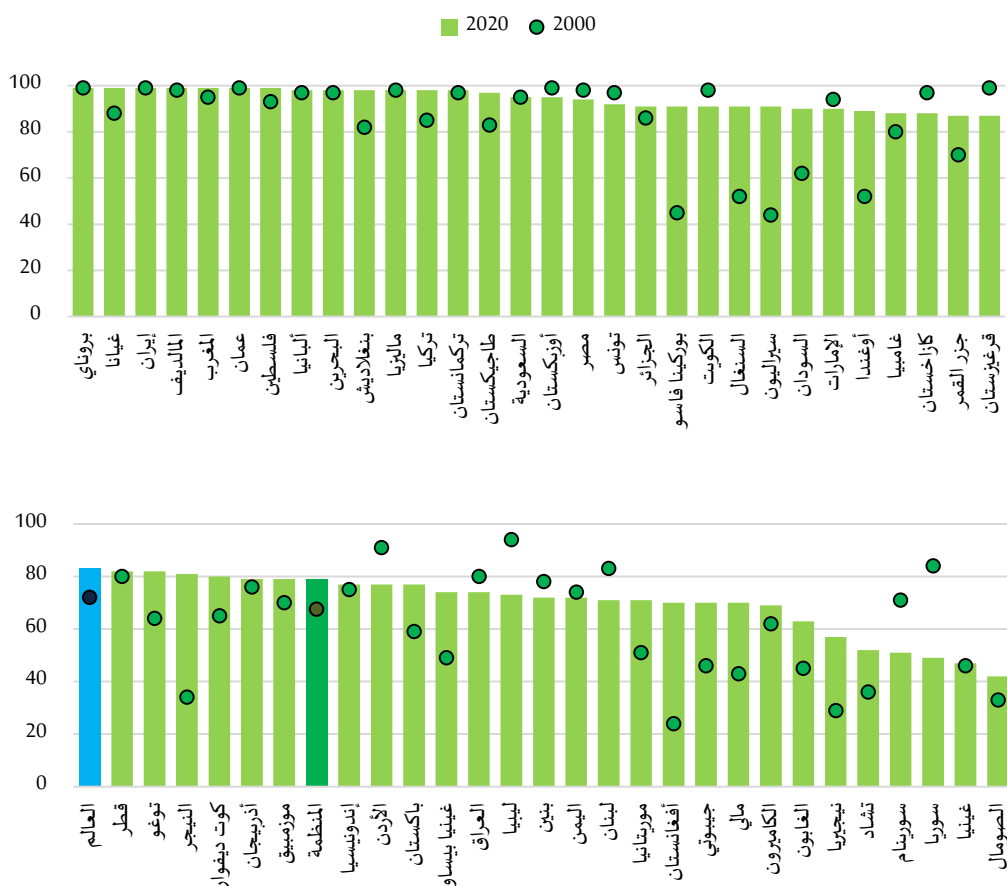
في عام 2020، تلقى ما يقرب من 83% من الأطفال في جميع أنحاء العالم لقاح ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي؛ وبالمثل، حصل 79% من الأطفال في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي على هذا اللقاح. وكانت تغطية التحصين المعني في 30 دولة عضو في المنظمة أعلى من المتوسط العالمي وفي 25 منها، وصلت على الأقل إلى 90% من التغطية (الشكل 17).

وفي المقابل، بالمقارنة مع فترة ما قبل جائحة كوفيد-19، انخفضت إمكانية الوصول إلى اللقاح ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي والعالم بمقدار 3.8 و 3.0 نقاط مئوية على التوالي بين عامي 2019 و 2020. وعلى المستوى القطري في المنظمة، انخفضت إمكانية الحصول على اللقاح في 35 بلدا أثناء الجائحة، ومن بينها، سُجل انخفاض ملحوظ بأكثر من 10 نقاط مئوية في سبعة بلدان أعضاء، هي سورينام وقطر وأذربيجان وجيبوتي والأردن ولبنان والعراق. وقد تسببت الجائحة في انتكاسة خطيرة لبرامج تحصين الأطفال حيث كانت استجابات العديد من البلدان وبرامج التطعيم موجهة نحو مكافحة كوفيد-19.

تتوفر دول منظمة التعاون الإسلامي على توزيع متدني للأطباء فيما بين السكان

تُشير كثافة الأطباء إلى عددهم، بما في ذلك الممارسين الطبيين العاملين والمتخصصين لكل 10,000 شخص في منطقة وطنية و/أو دون الوطنية معينة. وتتوخى خطة 2030 زيادة الإنفاق على الصحة وتوظيف المهنيين الصحيين في البلدان النامية وتدريبهم والاستبقاء عليهم، لا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

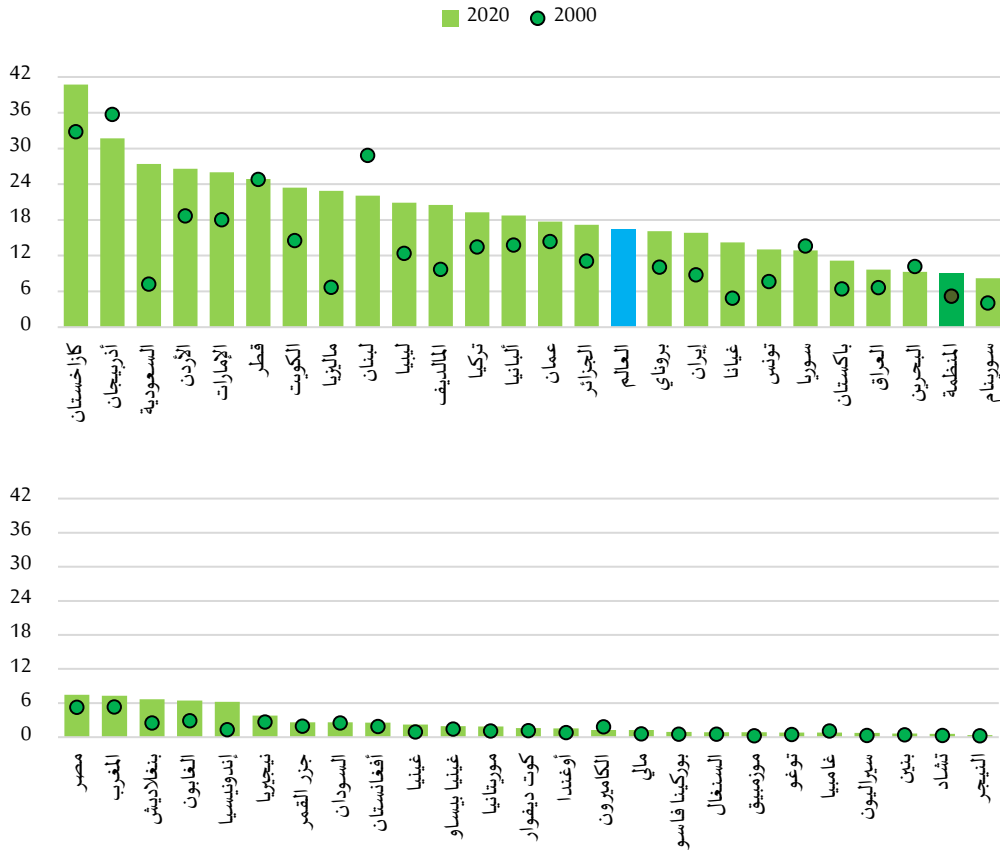
الشكل 17: نسبة السكان المستهدفين ذوي إمكانية الوصول إلى لقاح الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي، (%، 2000 مقابل 2020



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى البيانات المستقاة بتاريخ 03/08/2022 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

وفي عام 2020، كان المتوسط العالمي لكثافة الأطباء لكل 10,000 شخص يبلغ 16.4، في حين أن متوسط مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بناء على بيانات آخر عام متاح لـ 49 بلداً منذ عام 2015 كان 9 أطباء لكل 10,000 شخص. ومن بين بلدان المنظمة، سجلت كثافة الأطباء في 15 بلداً فقط متوسطاً أعلى من المتوسط العالمي. وفي 28 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، كانت كثافة الأطباء لكل 10,000 من السكان أقل من 10، والوضع مثير للقلق في 15 بلداً عضواً، تشمل النيجر وتشاد وبنين وسيراليون وغامبيا وتوغو وموزمبيق والسنغال وبوركينا فاسو والكاميرون ومالي وأوغندا وكوت ديفوار حيث تبلغ الكثافة أقل من طبيبين لكل 10,000 نسمة (الشكل 18).

الشكل 18: كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 نسمة)، 2000 مقابل 2020



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاة بتاريخ 03/08/2022 من قاعدة البيانات الإحصاءات لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

تسبب جائحة كوفيد-19 في اختلال خطير على مستوى الخدمات الصحية الأساسية

يعتبر ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وتعزيز الرفاهية في جميع الأعمار أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. ولكن في بداية عام 2020، وجد العالم نفسه يتخبط في أزمة صحية غير مسبوقة بسبب تفشي كوفيد-19، والتي على عكس أي أزمة أخرى أخذت في نشر المعاناة الإنسانية منذ ذلك الحين، مما زعزع استقرار الاقتصاد العالمي وقلب موازين الحياة للمليارات الأشخاص حول العالم. وتكشف قاعدة بيانات سيسرك حول جائحة كوفيد-19 لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (b2022) أن العدد العالمي الإجمالي لحالات كوفيد-19 بلغ أكثر من 600 مليون وأن حوالي 58 مليون من هذا العدد يتواجدون بدول منظمة التعاون الإسلامي، وذلك حتى أوائل سبتمبر 2022. وقد أدت الاستجابات والحملات الرامية للحد من أزمة بهذا الحجم من الشدة إلى تعطيل الخدمات الصحية الحيوية ولا تزال تشكل المزيد من التحديات لصحة الناس ورفاهيتهم وعكس نتائج التقدم المحرز بالفعل نحو تحقيق بعض مقاصد هدف التنمية المستدامة الثالث.

هدف التنمية المستدامة 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

يعتبر التعليم محفزا أساسيا من محفزات تحسين مستويات حياة الأفراد ورفاههم. ومن شأن التطورات الجديدة التي نشهدها اليوم في قطاع التعليم أن تتيح إمكانية توفير التعليم الجيد للمجتمعات الأكثر حرمانا بالإضافة إلى تقديم المعرفة الفنية والعملية بأكثر السبل فعالية من حيث التكلفة. والجدير بالذكر أن الممارسات الحديثة لتبادل الخبرات وبناء القدرات الفنية من خلال التدريب المهني التعليمي وبرامج التعليم عبر الإنترنت ومشاريع بناء القدرات والتعاون الفني وغيرها تستحق تماما تسليط الضوء عليها. وفي هذا الصدد، يركز الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، من بين أمور أخرى، على التعليم المجاني في المستويين الابتدائي والثانوي، والفرص المتساوية للحصول على التعليم الجيد ما قبل الابتدائي، والقضاء على جميع أشكال التمييز في التعليم، ومعرفة القراءة والكتابة والحساب على نطاق شامل، وزيادة نسبة المدرسين المؤهلين.

وعلى العموم، أظهرت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما متواضعا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة 4، لكن هذا التقدم غير كاف لتحقيق الهدف بحلول عام 2030. وبالرغم من التقدم المسجل في مختلف المستويات التعليمية في دول المنظمة، فإنه يوجد تباين كبير بينها. فمن ناحية، لوحظت إنجازات مهمة في أغلب دول المنظمة فيما يتعلق بمشاركة التلاميذ في التعليم ما قبل المدرسي والتعليم المدرسي. ومن ناحية أخرى، واجهت بعض دول المنظمة تحديات خطيرة فيما يتعلق بمعدلي الالتحاق والإنجاز في مختلف المستويات، وزيادة حصة العرض من حيث المعلمين المؤهلين. وعلى وجه الخصوص، يزداد الوضع سوءا فيما يتعلق بالمقاصد التي تظهر نتائج الأنشطة التعليمية. وإذا لم تتغير وتيرة التقدم الراهنة، فمن المتوقع أن تعجز العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي عن تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة 4 بحلول عام 2030.

وقد تفاقم الوضع مع اندلاع جائحة كوفيد-19، بحيث أدى إغلاق المدارس للحد من زيادة تفشي الجائحة إلى اختلالات على مستوى التعليم، لا سيما في المجتمعات التي تعاني من الحرمان حيث نال نتائج التعليم جمة من التأثيرات السلبية. وفي الفترة ما بين فبراير 2020 وأكتوبر 2021، فرضت دول المنظمة إغلاق المدارس في جميع أنحاء البلاد بسبب جائحة كوفيد-19 لمدة 27 أسبوعا واتبعت إجراءات التعليم المفتوح جزئيا لمدة 20 أسبوعا في المتوسط، مما أثر على ما يقرب من 432 مليون طفل في المدارس الابتدائية والثانوية (SESRIC, 2022c). وفي هذا الصدد، هناك حاجة لاتخاذ إجراءات متضافرة بإشراك دول المنظمة والجهات المانحة والمنظمات الدولية في تعزيز فرص التعليم الجيد للجميع وضمان عدم تخلف أحد عن الركب كاستجابة لجائحة كوفيد-19.

معدلات الإنجاز في التعليم الابتدائي والثانوي زادت بشكل عام في دول منظمة التعاون الإسلامي

واجهت بعض دول منظمة التعاون الإسلامي تحديات في تحقيق مقاصد التعليم الأساسية، مثل؛ ضمان التحاق الأطفال بالمدارس ومشاركتهم فيها، وخاصة الإناث منهم والفئات الضعيفة الأخرى من السكان، وتوفير إمكانية الوصول إلى المواد الدراسية الأساسية وعدد كاف من المدرسين من أجل التلاميذ. وعلى وجه الخصوص، يعد معدل الإنجاز مؤشرا مهما يوفر معلومات أساسية بشأن النسبة المئوية لمجموعة من الأطفال أو الشباب الذين أكملوا صفًا معينًا.

على المستوى الابتدائي، ارتفع متوسط معدل الإنجاز العالمي من 77.6% المسجل عام 2000 إلى 86.6% في عام 2020. وبالمثل، ارتفع من 64.5% المسجلة في عام 2000 ليصل 76.3% في 2020 في مجموعة بلدان المنظمة استنادا إلى البيانات المتاحة بخصوص 46 بلدا عضوا في المنظمة. وفيما يتعلق بالوضع على المستوى القطري، بلغت معدلات الإنجاز 95% على الأقل في 18 دولة عضو عام 2020 (أو آخر عام متاح). وفي المقابل، كانت أقل من 50% في ثمانية بلدان أعضاء (غينيا بيساو والصومال وتشاد والنيجر وأوغندا وبوركينا فاسو وموزامبيق وبنين) (الشكل 19). وفيما يتعلق بالتقدم المسجل بين عامي 2000 و 2020، فيبدو أن نحو 26 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تسير على المسار الصحيح لتحقيق المقصد المتمثل في ضمان إتمام جميع الأطفال للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030، إذا كان معدل التقدم المحرز سيظل على نفس المستوى أو أعلى منه. (الشكل 19).

الشكل 19: معدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية، لكلا الجنسين (%، 2000 مقابل 2020)



المصدر: تم استخراج البيانات بتاريخ 2022/08/24 من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

في مرحلة التعليم الإعدادي، ومن بين 47 دولة في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها البيانات، بلغت معدلات الإنجاز أكثر من 95% في سبعة بلدان أعضاء (كازاخستان وتركمانستان وجمهورية قيرغيزستان وأوزبكستان وماليزيا والمالديف وأذربيجان) في عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الأردن وألبانيا وطاجيكستان وفلسطين

قريبة من تحقيق المقصد حيث تراوحت معدلات الإنجاز بين 92% و 94% في مستوى التعليم الإعدادي. وإذا تم الحفاظ على معدل التقدم القائم الذي لوحظ بين عامي 2000 و 2020 عند نفس المستوى أو أعلى، فسيكون من شأن خمسة دول أخرى في منظمة التعاون الإسلامي تحقيق أو قريبة من تحقيق المقصد بحلول عام 2030. ولم تُظهر البلدان المتبقية مستويات كافية من التحسن في معدلات إتمام المرحلة التعليمية الإعدادية لئتم اعتبارها "على المسار الصحيح" لتحقيق المقصد بحلول عام 2030.

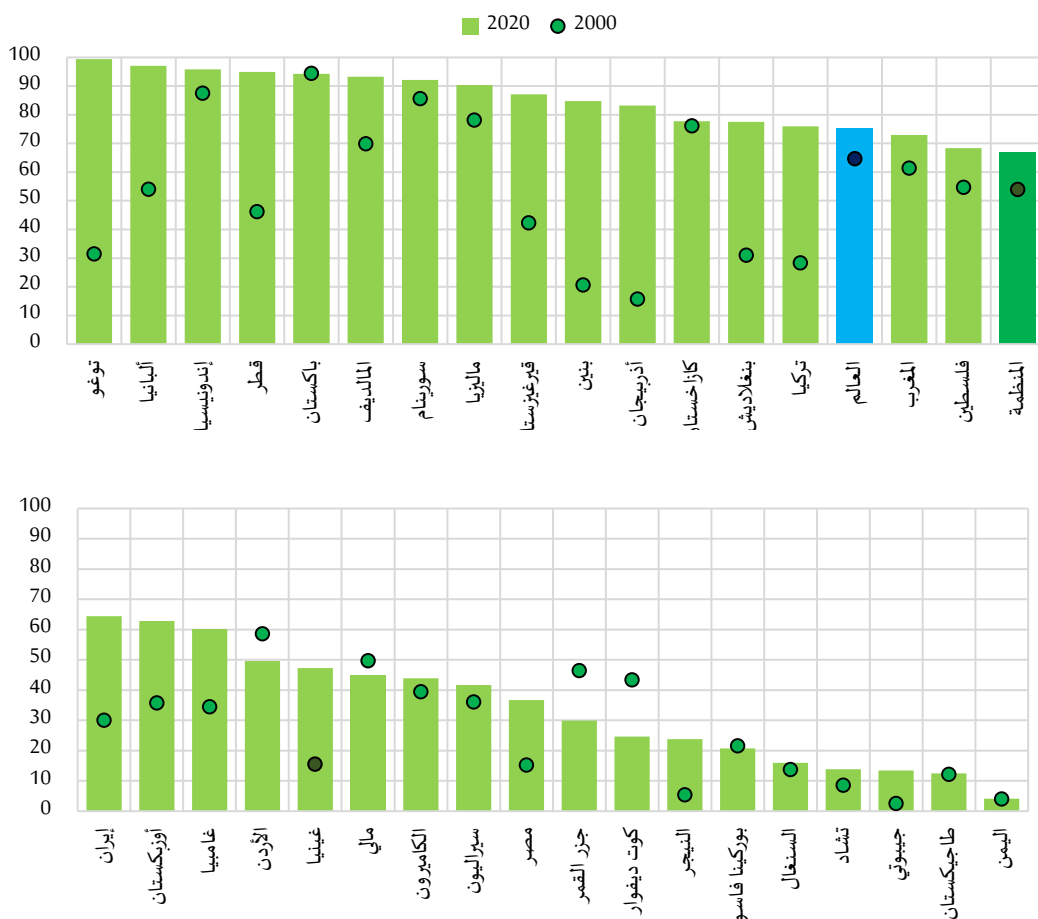
والوضع، مع ذلك، يتفاقم في المرحلة الثانوية التأهيلية من التعليم. فمن بين دول منظمة التعاون الإسلامي 46 التي تتوفر عنها بيانات كافية اعتباراً من 2020 (أو آخر سنة)، حققت كازاخستان وحدها المقصد بنسبة إنجاز بلغت 95.5%. وزيادة على ذلك، تسير أربعة دول في منظمة التعاون الإسلامي (ألبانيا وأذربيجان وأوزبكستان وتركمنستان) على المسار الصحيح لتحقيق المقصد بحلول عام 2030، وفقاً للتقديرات القائمة على معدلات التقدم المحرز في هذه البلدان التي لوحظت بين عامي 2000 و 2020. وقد أظهرت ثلاثة بلدان أخرى من بلدان المنظمة (إيران وجمهورية قيرغيزستان وماليزيا) تقدماً واعداً في معدلات إتمام التعليم الثانوي التأهيلي، مما سيحولها إمكانية تحقيق المقصد بحلول عام 2030 مع بذل جهود مكثفة أكثر بقليل ولكن شرط أن تكون متواصلة.

على الرغم من التقدم المحرز على مستوى الالتحاق بالمدارس، لا تزال هناك مخاوف بشأن حصول جميع الأطفال على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بحلول عام 2030

يُظهر معدل المشاركة في التعليم المنظم نسبة الأطفال في فئة عمرية معينة مسجلة في برنامج تعليمي منظم واحد على الأقل يشمل التعليم والرعاية. وفيما يتعلق ببرامج التعليم المنظمة قبل الابتدائي، فإن المقصد الأساسي هو توفير الوصول إلى هذا التعليم لجميع الأطفال. فخلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2020، ارتفع معدل المشاركة في التعليم المنظم قبل عام واحد من سن الالتحاق الرسمي للابتدائي من 53.9% إلى 66.8% في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي، بناءً على بيانات 34 دولة عضو، بينما ارتفع المتوسط العالمي أيضاً من 64.6% إلى 75.3% (الشكل 20).

فيما يتعلق بالوضع على المستوى القطري، فإن 8 من أصل 34 دولة في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر عنها بيانات كافية (إندونيسيا، باكستان، توغو، سورينام، قطر، المالديف، ماليزيا) حققت معدلات مشاركة تتراوح بين 90% و 100%. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تسعة بلدان أخرى (بنين وبنغلاديش وأذربيجان وتركيا وجمهورية قيرغيزستان وإيران وأوزبكستان وغينيا وغامبيا) تسير على المسار الصحيح لتحقيق نتائج عالية مماثلة بحلول عام 2030، بناءً على معدلات التقدم التي حققتها بين عامي 2000 و 2020. وفي المقابل، تم تسجيل أقل من ربع الأطفال في التعليم المنظم قبل عام واحد من سن الالتحاق الرسمي بالمدرسة الابتدائية في ثمانية بلدان في المنظمة عام 2020 (أو آخر عام متاح) (الشكل 20).

الشكل 20: معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%، 2000 مقابل 2020)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاة بتاريخ 2022/08/24 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وتفاصيل أخرى.

حققت غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي التكافؤ بين الجنسين في التعليم المدرسي

يتوخى المقصد 5.4 من مقاصد هدف التنمية المستدامة القضاء على الفوارق وتوفير فرص متساوية للحصول على التعليم والتدريب المهني للجميع بحلول عام 2030، لا سيما للفئات الضعيفة بما في ذلك، من بين آخرين، الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والإناث. وفي هذا السياق، تشير قيمة "1" لمؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدلة (محدودة في نطاق يتراوح بين 0 و 2) لمعدل الإنجاز إلى وجود تكافؤ بين الإناث والذكور. وبشكل عام، تشير القيمة التي تقل عن 1 إلى وجود تفاوت لصالح الذكور والقيمة التي تفوق 1 إلى وجود تفاوت يصب في مصلحة الإناث.

واعتباراً من عام 2020، سجلت 17 دولة في منظمة التعاون الإسلامي من أصل 29 دولة (تستوفي بياناتها معايير قياس التقدم المحرز) المساواة بين الجنسين أو التفاوت لصالح الفتيات في معدل الإنجاز في التعليم الابتدائي. كما اقتربت كل من طاجيكستان والكاميرون والعراق من تحقيق التكافؤ بين الجنسين في عام 2020 (أو آخر عام

متاح). وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تحقق أربعة بلدان أخرى في المنظمة التكافؤ بين الجنسين بحلول عام 2030 (الشكل 21)، استناداً إلى معدلات التقدم التي أظهرتها هذه البلدان في الفترة ما بين عامي 2000 و 2020.

الشكل 21: مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدل لمعدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية، 2000 مقابل 2020



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاة بتاريخ 2022/08/24 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وتفاصيل أخرى.

ويُظهر مؤشر التكافؤ المعدل بين الجنسين لمعدل الإنجاز في مرحلة التعليم الإعدادي في 13 دولة من أصل 29 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر عنها البيانات في عام 2020 (أو آخر عام متاح) تفاوتاً لصالح الفتيات بينما كانت 3 بلدان أعضاء (جمهورية قيرغيزستان وكازاخستان وطاجيكستان) قريبة جداً من تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، تسير ستة بلدان (أوغندا وتوغو وسيراليون وطاجيكستان وغينيا وموريتانيا) على المسار الصحيح لتحقيق المقصد بحلول عام 2030. وعلى النقيض من ذلك، فإن مستويات التكافؤ بين الجنسين منخفضة بشكل يندرج بالخطر مع عدم كفاية معدلات التقدم في سبعة من بلدان المنظمة.

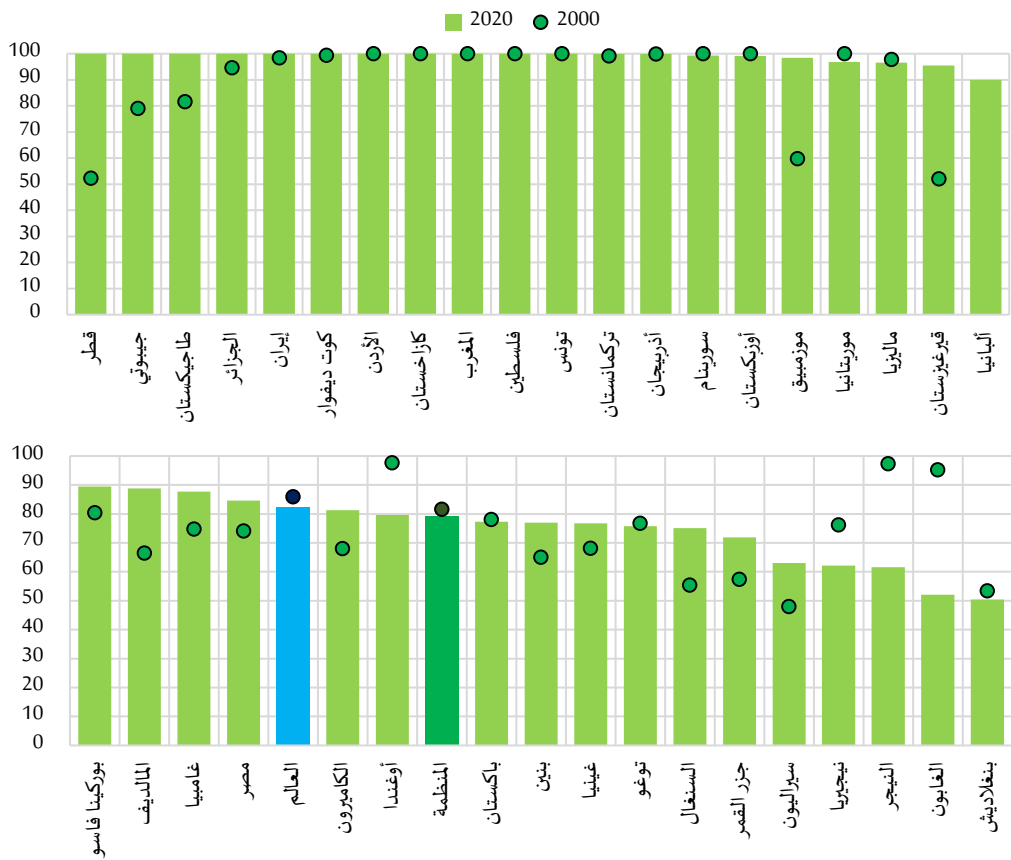
وفيما يتعلق بمعدلات الإنجاز في التعليم الثانوي التأهيلي، لوحظ وجود تفاوت بين الجنسين لصالح الفتيات في 11 بلداً من بلدان منظمة التعاون الإسلامي من بين 29 بلداً تتوفر عنها بيانات كافية. وبالإضافة إلى ذلك، تتموضع ثلاثة من بلدان المنظمة (إندونيسيا وباكستان وجمهورية قيرغيزستان) على مقربة كبيرة من تحقيق التكافؤ بين الجنسين. واستناداً إلى التقدم الذي تحقق، فإن ثمانية بلدان أخرى من بلدان المنظمة (كوت ديفوار وسيراليون

وموريتانيا والسنغال وباكستان وأوغندا وبنغلاديش والكاميرون) ستحقق إما التكافؤ بين الجنسين أو التفاوت لصالح الفتيات بحلول عام 2030. ولكن سبعة بلدان أخرى خرجت عن المسار الصحيح لتحقيق المقصد بحلول عام 2030.

هناك حاجة متزايدة لمعلمين مؤهلين في دول منظمة التعاون الإسلامي

يلعب المتخصصون والمهنيون المؤهلون والموارد البشرية بشكل عام دوراً مهماً في تنمية أي بلد وازدهاره. وإن عدم توفير التعليم المناسب للشباب يعيق النمو الاقتصادي المستقبلي لأي بلد. وفي هذا الصدد، يُعتبر المعلمون الحاصلون على تدريب كافٍ من الأمور المهمة لإحراز بلد معين للتقدم طويل الأجل.

الشكل 22: نسبة المدرسين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمدرسين، كلا الجنسين (%، 2000 مقابل 2020)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستقاة بتاريخ 2022/08/24 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وتفاصيل أخرى.

وعلى الصعيد العالمي، بلغت نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الحاصلين على الحد الأدنى من التدريب 82.5% في عام 2020. وللمقارنة، بلغت هذه النسبة 79.4% بالنسبة لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بناء على أحدث بيانات 37 دولة عضو. واعتباراً من عام 2020، كان لدى 19 دولة عضو أكثر من 95% من معلمي المرحلة

الابتدائية الذين تلقوا تدريباً منظماً للمعلمين. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة المعلمين المدربين في التعليم الابتدائي قرابة 90% في ثلاثة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي (ألبانيا وبوركينا فاسو والمالديف). واستناداً إلى وتيرة التقدم الذي تم إحرازه في فترة 2000-2020، فإن 95% (أو أكثر) من المعلمين في التعليم الابتدائي في ثلاثة بلدان أخرى في المنظمة قد تلقوا أيضاً على الأقل الحد الأدنى من التدريب المطلوب للتدريس في التعليم الابتدائي بحلول عام 2030 (الشكل 22).

وفي المقابل، انخفضت نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا الحد الأدنى المطلوب من التدريب في 12 دولة في المنظمة بين عامي 2000 و 2020. ومن بين هذه البلدان، يمكن ملاحظة تدهور واضح، من حيث المعدل السنوي للتغير والتغير الكلي بين السنتين على حد سواء، في أربعة دول في منظمة التعاون الإسلامي (أوغندا والغبون والنيجر ونيجيريا) (الشكل 22).

أُقيمت وتيرة التقدم على مستوى الوصول إلى التعليم بسبب إغلاق المدارس في ظل تفشي كوفيد-19

أثرت جائحة كوفيد-19 على المؤسسات والنظم التعليمية على جميع المستويات في جميع أنحاء العالم. وقد اتسع نطاق عدم المساواة في الحصول على التعليم بالنسبة للمجتمعات التي تعاني من الهشاشة والفقر والحرمان. وعلى وجه الخصوص، لوحظ هذا الوضع بجلاء عبر البلدان الأعضاء في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا التي تواجه أصلاً تحديات خطيرة في تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة 4 حتى قبل الجائحة مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى.

وتشير التقديرات إلى أنه على مدار العامين الماضيين منذ بدء الإغلاق الكلي للمدارس بسبب الانتشار السريع لكوفيد-19، فقد حوالي 147 مليون طفل أكثر من نصف تحصيلهم التعليمي الشخصي (UN, 2022). وفي الفترة ما بين فبراير 2020 وأكتوبر 2021، فرضت دول المنظمة إغلاق المدارس في جميع أنحاء البلاد بسبب جائحة كوفيد-19 لمدة 27 أسبوعاً واتبعت إجراءات التعليم المفتوح جزئياً لمدة 20 أسبوعاً في المتوسط، مما أثر على ما يقرب من 432 مليون طفل في المدارس الابتدائية والثانوية (SESRIC, 2022c). وعلى الرغم من طرح مقترح التعليم عن بعد على الفور وتطبيقه في معظم البلدان، فإن المزيد من الأطفال لا يزال يفتقر إلى هذا الخيار على مستوى العالم (UN, 2020).

هدف التنمية المستدامة 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

يركز هدف التنمية المستدامة 5 بشكل متعمق على جوانب المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وتعتبر جوانب هذا الهدف من حقوق الإنسان الأساسية وعناصر مهمة لعالم ينعم بالسلام والازدهار والاستدامة. فالمساواة بين الجنسين جانب يتقاطع مع عدد من أهداف التنمية المستدامة بحيث أنه ضروري لتحقيق العديد من المقاصد الأخرى في إطار أهداف التنمية المستدامة المختلفة مثل، من بين أمور أخرى، القضاء على الفقر وعدم المساواة والصحة الجيدة والرفاهية للجميع والعمل اللائق والنمو الاقتصادي.

وإن اعتماد جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة من قبل بلدان منظمة التعاون الإسلامي يعني أن الدول ملتزمة بهدف تحقيق المساواة بين جميع مواطنيها. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على البلدان معالجة المسائل المتعلقة بالعنف والتمييز ضد المرأة، وزواج الأطفال، والصحة الإنجابية والجنسية للمرأة، والمشاركة الفعالة للمرأة في أماكن العمل، وعلى مستوى الأدوار السياسية بدءاً من البرلمان إلى الهيئات المحلية وكذلك في الحياة العامة، وملكية الأراضي، ووضع القوانين والسياسات لضمان التنفيذ الفعال لهذه القضايا. ومن شأن جمع بيانات دقيقة عن جميع هذه الجوانب أن يسهل قياس التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

ولكن مع بقاء أقل من 10 سنوات حتى الوصول إلى الموعد النهائي عام 2030، لا يمكن التأكد مما إذا كانت بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم بأسره تسير على المسار الصحيح لأن العديد من المؤشرات في إطار هذا الهدف تظهر وجود فجوات وقصور في البيانات، والتي تشكل عائقاً جدياً في تقييم التقدم المحرز في الأهداف الجنسانية.

شهدت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية زيادة في مجموعة بلدان المنظمة

تُقاس نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، حالياً كما في 1 يناير من السنة المشمولة بالتقرير، على أنها عدد المقاعد التي تشغلها النساء في الغرف الفردية أو مجلس النواب في البرلمانات الوطنية، معبر عنها كنسبة مئوية لجميع المقاعد المشغولة (UNSD, SDG metadata).

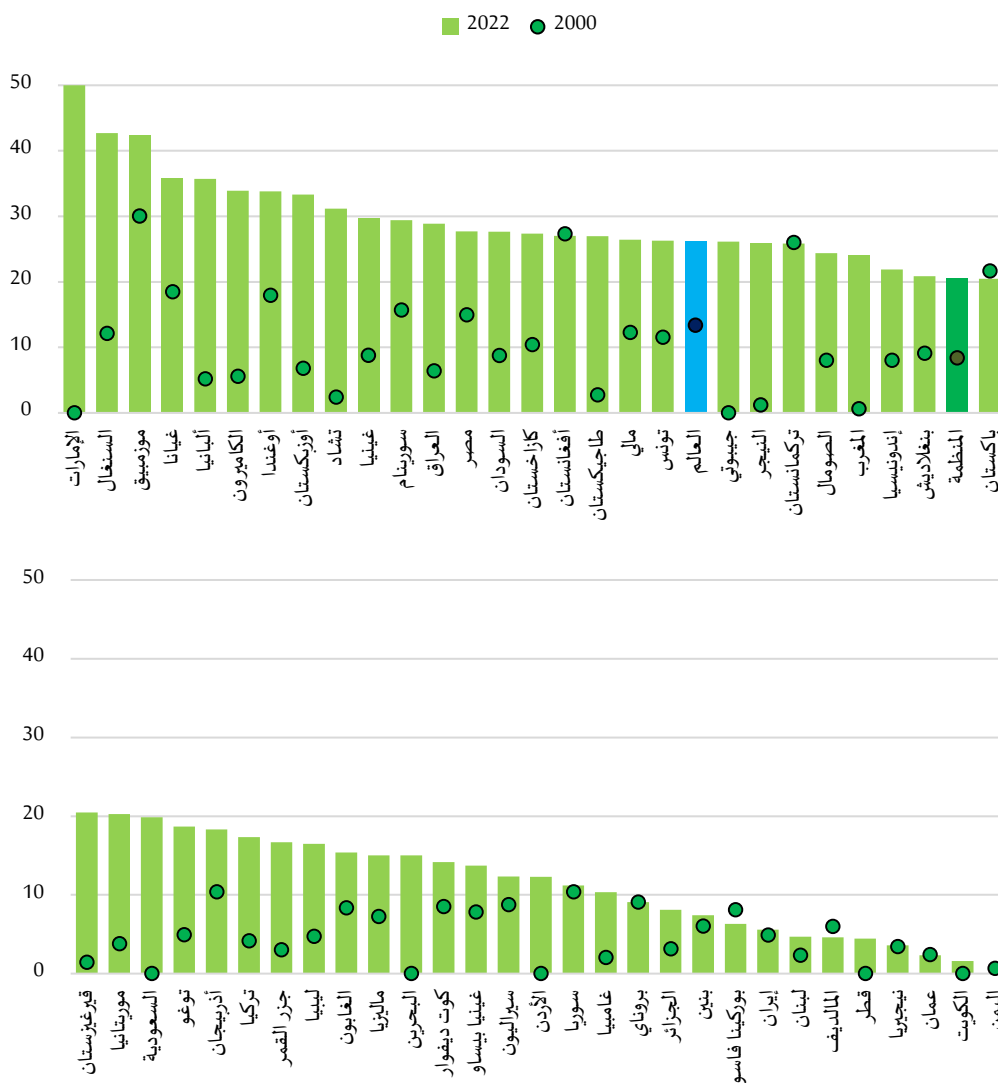
لطالما كانت المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المناصب السياسية القيادية. ولكن هذا الوضع بدأ يتغير في السنوات الأخيرة. فقد زادت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية على الرغم من أن الرجال لا يزالون ممثلين بشكل مفرط. وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت نسبة تمثيل النساء في البرلمانات من 13.3% إلى 26.2% في العقدين الماضيين، وارتفعت من 8.4% إلى 20.6% في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي خلال نفس الفترة. وتعتبر الزيادات المسجلة عالمياً وفي مجموعة دول المنظمة مؤشراً على أن البلدان تحرز تقدماً نحو تحقيق تمثيل متوازن بين الجنسين في برلماناتها الوطنية. وعلى الرغم من هذه الزيادات، فإن الغالبية العظمى من أعضاء البرلمان لا تزال من فئة الذكور.

واعتباراً من عام 2022، أصبحت الإمارات العربية المتحدة تتوفر على تمثيل للمرأة في البرلمان الوطني على قدم المساواة مع الرجل. وبالإضافة إلى ذلك، تشغل النساء على الأقل ثلث المقاعد في البرلمانات الوطنية لسبعة بلدان أخرى في المنظمة، هي السنغال (42.7%)، وموزمبيق (42.4%)، وغيانا (35.7%)، وألبانيا (35.7%)، والكاميرون

(33.9%)، وأوغندا (33.8%)، وأوزبكستان (33.3%). وفي المقابل، أبلغ 12 بلدا عضوا في المنظمة عن انخفاض طفيف في نسب المقاعد التي تشغلها النساء في برلماناتها الوطنية بنسبة تقل عن 10% (الشكل 23).

الشكل 23: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، (% من إجمالي عدد المقاعد)، 2000 مقابل 2022

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاه بتاريخ 03/08/2022 من قاعدة البيانات الإحصاءات لمنظمة التعاون الإسلامي



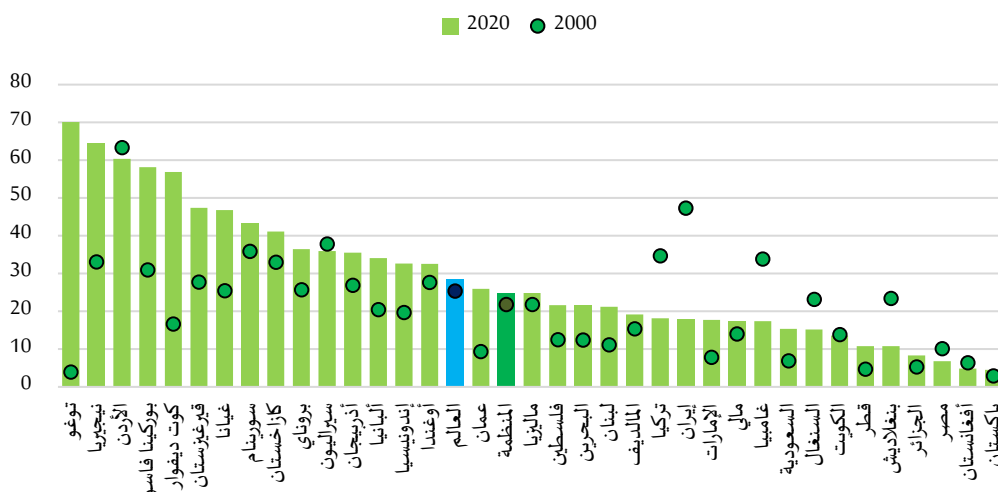
(OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

تتباين نسب النساء في المناصب القيادية والإدارية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير

تشير نسب النساء في المناصب الإدارية إلى "نسبة الإناث في إجمالي عدد الأشخاص المستخدمين في المناصب الإدارية" (UNSD, SDG metadata). وتعتبر مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في المناصب الإدارية إحدى السبل

لإطلاق عنان التقدم في مجال المساواة بين الجنسين، غير أن النساء ما زلن يتخلفن كثيراً عن الرجال من حيث عدد المناصب الإدارية. ففي عام 2020، شغلت النساء 28.3% فقط من المناصب الإدارية في العالم. وبالمثل، واستناداً إلى البيانات المتاحة عن 35 بلداً من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لم تشغل النساء سوى 24.9% من المناصب الإدارية في مجموعة بلدان المنظمة (الشكل 24).

الشكل 24: نسبة النساء في المناصب الإدارية، (%، 2000 مقابل 2020)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى البيانات المستقاة بتاريخ 03/08/2022 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

وعلى الرغم من انخفاض نسب النساء المتقلدة للمناصب الإدارية في كل من العالم ومجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فإن خمسة من بلدان المنظمة، هي توغو (70.1%)، وبنيجيريا (64.4%)، والأردن (60.3%)، وبوركينا فاسو (58.1%)، وكوت ديفوار (56.9%)، سجلت أداء أفضل من حيث تولي النساء للمناصب الإدارية. وهذا يوضح أن هذه البلدان قد تجاوزت درجة تكافؤ الفرص البالغة 50% التي تتطلبها الرجال والنساء لتقلد المناصب الإدارية على النحو المنصوص عليه في خطة عام 2030 (الشكل 24).

عانت النساء والفتيات من العبء المتزايد جراء الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي أثناء الجائحة

لقد ألحقت جائحة كوفيد-19 الضرر الكبير بالمرأة بطرق مختلفة بما في ذلك فقدان العمل، وتخفيض ساعات العمل مدفوعة الأجر، وفقدان الدخل، وزيادة العنف ضد النساء والفتيات. ولهذه التداعيات الناجمة عن الأزمة تأثير خطير على عقود من التقدم الهش المحرز في تضيق فجوة عدم المساواة بين الجنسين. فالجائحة مقترنة بالإغلاق الشامل وإغلاق المدارس والأعمال التجارية والقيود المفروضة على التنقل والخدمات الأخرى، حاصرت العديد من الأشخاص في المنازل مما أدى إلى زيادة الطلب على الرعاية والعمل المنزلي في الأسر المعيشية في جميع أنحاء العالم. ومما لا شك فيه أن النساء والفتيات يتحملن العبء الأكبر لهذه الرعاية والعمل المنزلي، مما يؤدي إلى زيادة الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي أثناء الجائحة التي أثرت على حياتهن المهنية (UN Women, 2021; PARIS21, 2022).

وضمن الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الجائحة، ظلت المرأة في الطليعة كمعلمة ومهنية صحية ومقدمة للرعاية غير مدفوعة الأجر ؛ ومع ذلك، عندما أنشأت الحكومات آليات خاصة للحوكمة والمشورة للمساعدة في التصدي للجائحة، كانت نسب النساء الموكلة إليهن مناصب قيادية في فرق العمل المعنية بكوفيد-19 في العديد من البلدان على صعيد العالم محدودة للغاية (UN Women and UNDP, 2021). وهذا يعني أن جائحة كوفيد-19 كشفت عن الضعف الشديد للمرأة وأبرزت مجموعة إضافية من الأدلة عن عدم المساواة بين الجنسين. ولذلك، من المهم أن تسعى كل خطة استجابة لكوفيد-19، ومجموعة تدابير الانتعاش، وميزنة الموارد، إلى النظر في المساواة بين الجنسين.

هدف التنمية المستدامة 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

يعترف الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة بأهمية النمو الاقتصادي الشامل للجميع، الذي يمكن أن يفضي إلى فرص عمل جديدة وأفضل مع عدم الإضرار بالبيئة. وهو يدعو إلى توفير فرص عمل وظروف عمل لائقة ينبغي توفيرها لجميع السكان في سن العمل. وعلاوة على ذلك، من شأن النمو الاقتصادي السريع أن يساعد بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل خاص على سد الفجوة القائمة في التنمية الاقتصادية مع البلدان المتقدمة. ولكن جائحة كوفيد-19 وحالة التوقف على مستوى الاقتصاد يؤديان إلى انكماشات الإنتاج وفقدان العمل في بلدان المنظمة. فنتيجة لهذه الجائحة، انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 3.5% في عام 2020. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي العالمي بلغ 5.7% في عام 2021، فلأسف من المتوقع أن تتباطأ وتيرة هذا الانتعاش وتراجع إلى 2.9% عام 2022 وتبقى عند 3% في فترة 2023-2024 بسبب الصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا (World Bank, 2022c).

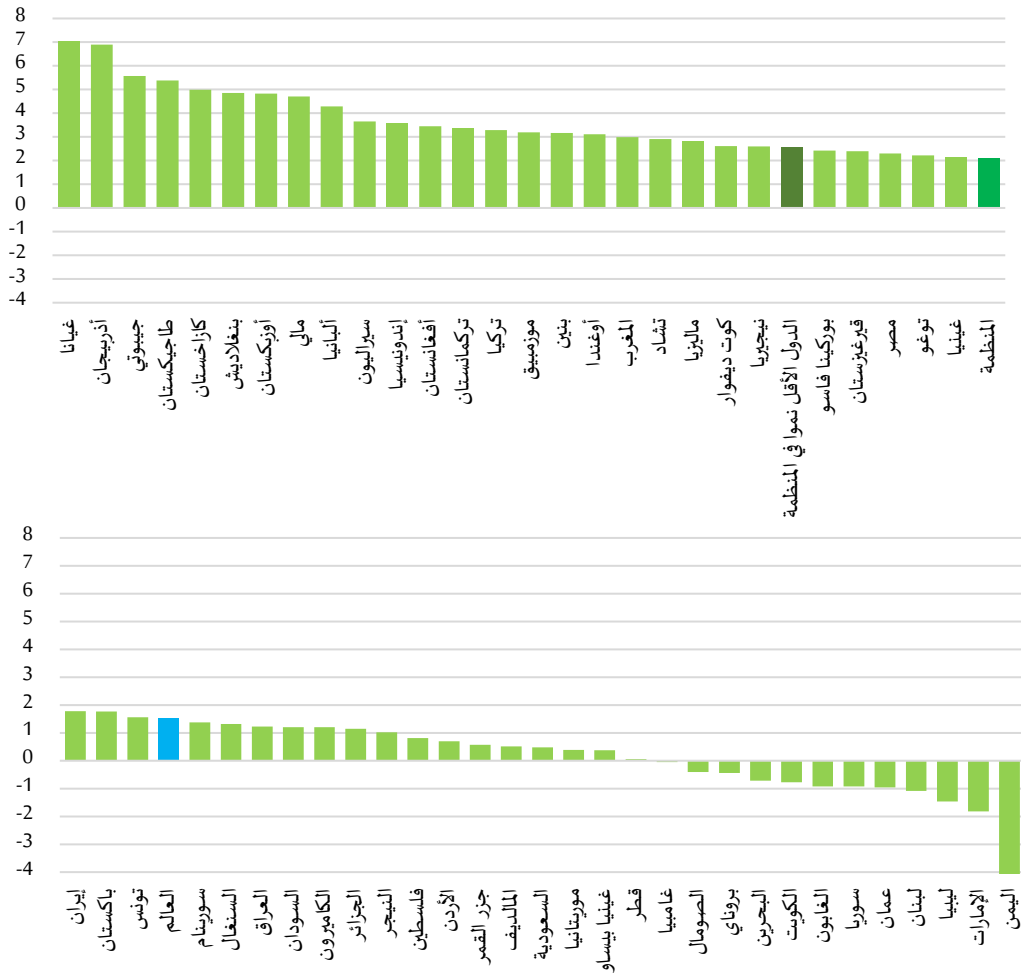
بدون جهود إضافية، ستخفق بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأقل نمواً في تحقيق مقصد نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 7% بحلول عام 2030

ويتم حساب نصيب الفرد من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كنسبة مئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بين عامين متتاليين. ويتم قياس بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لتسهيل كل من حساب معدلات النمو في البلاد وإنتاج البيانات الإجمالية الإقليمية والعالمية. ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بديلاً عن متوسط مستوى معيشة السكان في دولة أو منطقة معينة. ويمكن تفسير التغير الإيجابي في النسبة المئوية في هذا المؤشر على أنه زيادة في متوسط مستوى المعيشة للمقيمين (UNSD, SDG metadata).

في الفترة ما بين 2000-2020، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد 2.1% لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي ككل و 2.6% لمجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة التي تضم 21 دولة. وعلى الرغم من أن هذين المعدلين كانا أعلى قليلاً من المعدل العالمي (1.5%)، إلا أنه كان أقل من نصف المعدل المستهدف وهو 7% سنوياً. لذلك، لن تحقق البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة المقصد المتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنوياً ما لم تتسارع وتيرة تنميتها بشكل ملحوظ. وهذا يشير أيضاً إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما يتوجب القيام به لتحقيق هدف النمو الاقتصادي المطرد، خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة. ففي تلك البلدان، يعد تشجيع التنوع الاقتصادي أمراً مهماً جداً، فضلاً عن حماية البلدان من الأزمات الاقتصادية العالمية والوطنية غير المتوقعة إلى جانب ضمان الاستدامة على المدى الطويل والنمو الأكثر شمولاً.

وعلى المستوى القطري، لم تحقق سوى غيانا وأذربيجان معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط نحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في فترة 2000-2020. وإلى جانب غيانا وأذربيجان، لوحظ أن ثلاثة دول أخرى في منظمة التعاون الإسلامي (جيبوتي وطاجيكستان وكازاخستان) تستأثر بمتوسط معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد يبلغ 5% أو أكثر ما بين عامي 2000 و 2020. وفي نفس الفترة الزمنية، كانت قيمة متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد سلبية بالنسبة لـ 12 دولة عضو في المنظمة (الشكل 25).

الشكل 25: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (%، 2000-2020)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2022/09/06 من قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية، شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة (UNSD). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

تُظهر إنتاجية العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، على الرغم من التحسينات، تباينات واسعة

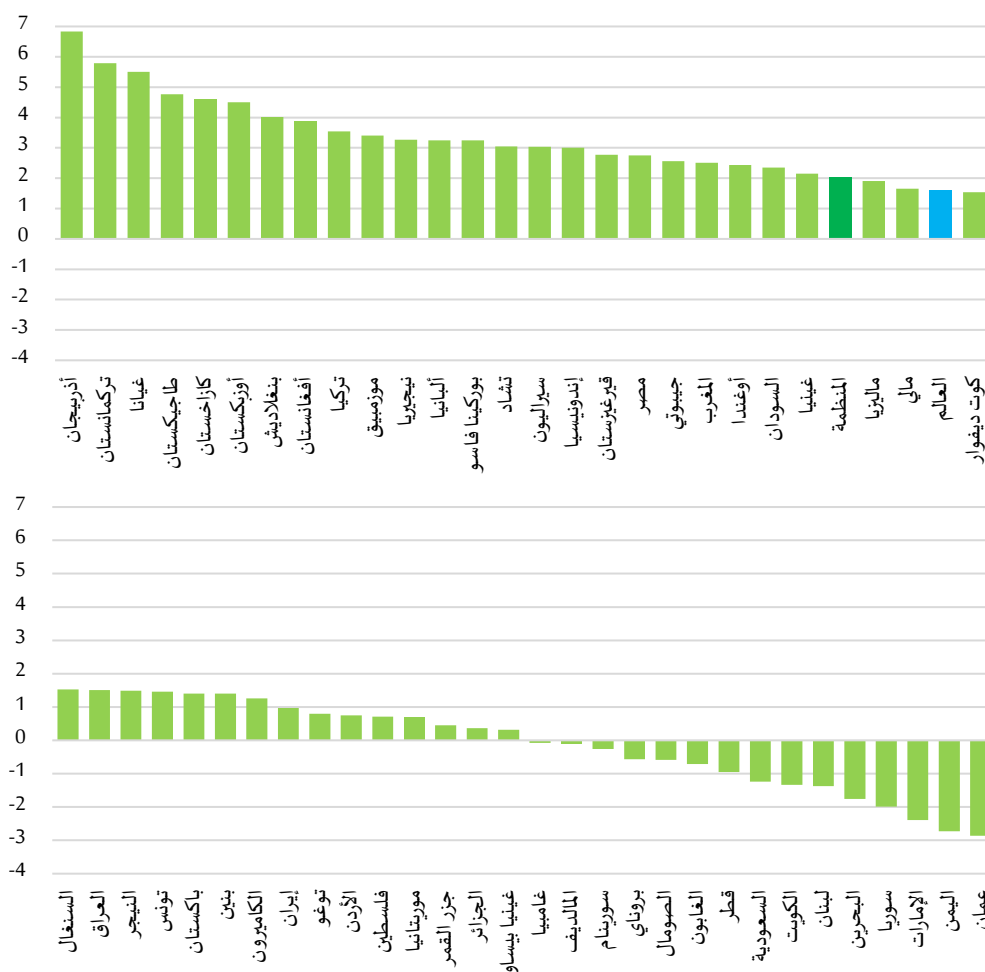
يعبر معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد عن النسبة المئوية للتغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل. ويعتبر مقياساً لنمو إنتاجية العمل؛ وبالتالي، توفير معلومات عن تنمية رأس المال البشري وكفاءته وجودته في عملية الإنتاج.

ومن بين سبل أخرى، يمكن تحقيق النمو الاقتصادي في بلد معين إما عن طريق زيادة فرص العمل أو عن طريق زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال عمل أكثر فعالية من قبل العاملين. ويلقي هذا المؤشر الضوء على تأثير الإنتاجية، كونه بذلك مقياساً رئيسياً للأداء الاقتصادي. كما يمكن لتقديرات إنتاجية العمل (والنمو) أن

تدعم صياغة سياسات سوق العمل ورصد آثارها من أجل صناع السياسات. ومن شأنها أن تسهم أيضا في فهم كيفية تأثير أداء سوق العمل على مستويات معيشة الأشخاص العاملين (UNSD, SDG metadata).

قُدر النمو في إنتاجية العمل - المقياس بالنتائج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل - بنسبة 2% لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي في فترة 2000-2021، التي كانت أعلى قليلا من النسبة العالمية (1.6%) (الشكل 26). ومع ذلك، تباطأ متوسط معدل نمو إنتاجية العمل لمجموعة دول المنظمة بعد الأزمة المالية التي عرفتھا فترة 2008-2009، إذ بلغ متوسط المعدل 1.4% بين عامي 2009 و 2021، بالمقارنة مع 2.9% المسجلة بين عامي 2000 و 2008. وباعتبار النمو في إنتاجية العمل من محفزات الزيادات المستدامة في الأرباح وتحسين مستويات المعيشة، فإن تباطؤ نمو الإنتاجية يشير بالتالي إلى تأثير سلبي على مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق مستويات أعلى من التنمية.

الشكل 26: متوسط معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (%، 2000-2021)



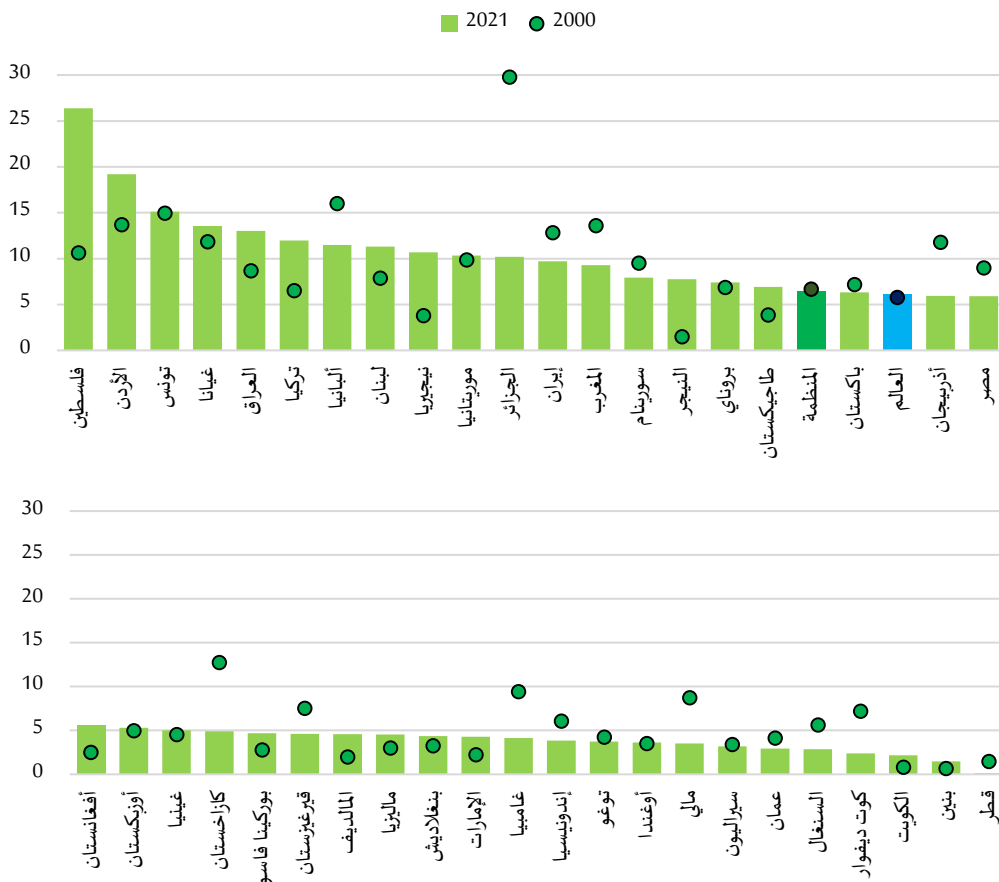
المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاة بتاريخ 2022/09/06 من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat). راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وتفاصيل أخرى.

وقد أظهرت مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي تباينا كبيرا في نمو إنتاجية العمل، بحيث كان في المتوسط أكثر من 5% بالنسبة لثلاث دول فقط من المنظمة (أذربيجان وتركمانستان وغيانا) ما بين عامي 2000 و 2021. وفي حين أن متوسط معدلات نمو إنتاجية العمل في 20 دولة عضو في المنظمة كانت تتراوح بين 2% و 5%، فقد كانت بين 0% و 2% في 18 دولة عضو في المنظمة في نفس الفترة. ومع ذلك، أظهرت 15 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي متوسط نمو سلبي في إنتاجية العمل لفترة 2000-2021 (الشكل 26).

يشكل ارتفاع معدلات البطالة مشكلة خطيرة لبعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يُعبّر معدل البطالة عن النسبة المئوية للقوى العاملة العاطلة عن العمل. وهو مقياس مفيد لقلّة استخدام اليد العاملة المتاحة. كما أنه يعكس عجز الاقتصاد عن توفير فرص عمل للأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل. لذلك، فقد يُظهر كفاءة وفعالية اقتصاد معين في استيعاب قوته العاملة وأداء سوق العمل (UNSD, SDG metadata).

الشكل 27: معدل البطالة، أعمار +15، كلا الجنسين (%، 2000 مقابل 2021)



المصدر: حسابات موظفي سيرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2021/09/06 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

انخفض متوسط معدل البطالة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي فقط من 6.6% المسجل عام 2000 إلى 6.5% في 2021 استنادا إلى البيانات المتاحة عن 42 بلد عضو في المنظمة. وفي هذا الصدد، يبدو أن مجموعة دول المنظمة تبقى خارجة عن المسار الصحيح لتحقيق المقصد المتمثل في تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع بحلول عام 2030 استنادا إلى وتيرة التقدم المسجل ما بين 2000 و 2021 (الشكل 27).

وتسبب البطالة الطويلة الأجل في آثار سلبية طويلة الأمد على الأفراد والمجتمع من خلال تعريض التماسك الاجتماعي للخطر وزيادة مخاطر الوقوع في براثن الفقر ونشوب الصراعات الاجتماعية. كما توجد تباينات كبيرة على صعيد بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث معدل البطالة. فخلال فترة 2000-2021، ارتفع معدل البطالة في 23 دولة وانخفض في 19 أخرى من أصل 42 دولة عضو في المنظمة تتوفر عنها البيانات (الشكل 27).

وكان معدل البطالة أقل من 5% في 19 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (قطر وبنين والكويت وكوت ديفوار والسنغال وعمان وسيراليون ومالي وأوغندا وتوغو وإندونيسيا وغامبيا والإمارات العربية المتحدة وبنغلاديش وماليزيا والمالديف وجمهورية قيرغيزستان وبوركينا فاسو وكازاخستان). ولكن المعدل كان مثيرا للقلق في 11 دولة عضو في المنظمة بقيمة أكثر من 10% استنادا إلى بيانات آخر سنة متاحة (من 2016 إلى 2021) (الشكل 27).

لا تزال نسبة الشباب المتواجدين خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب مرتفعة في جل بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تمثل نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب مقياسا لعدد الشباب المتواجدين خارج النظام التعليمي، وغير المنخرطين في برامج التدريب ولا في العمالة. وتُعرف أيضا باسم "معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب". وهي بمثابة مقياس أوسع للداخلين إلى سوق العمل المحتملين من الشباب أكثر من قياس البطالة بين الشباب لأنها تشمل أيضا الشباب غير الملتحقين بالعمالة مثل الشباب العاملين المحبطين وكذلك أولئك الذين هم خارج العمالة بسبب الإعاقة أو الانخراط في الأعمال المنزلية من بين أسباب أخرى. كما يعتبر معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب مقياسا أفضل للعالم الحالي من حيث الداخلين المحتملين من الشباب إلى سوق العمل بالمقارنة مع معدل عدم النشاط في صفوف الشباب باعتبار معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب يشمل الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو التدريب ولكنهم مستعدين حاليا للعمل ويبحثون عن عمل (UNSD, SDG metadata).

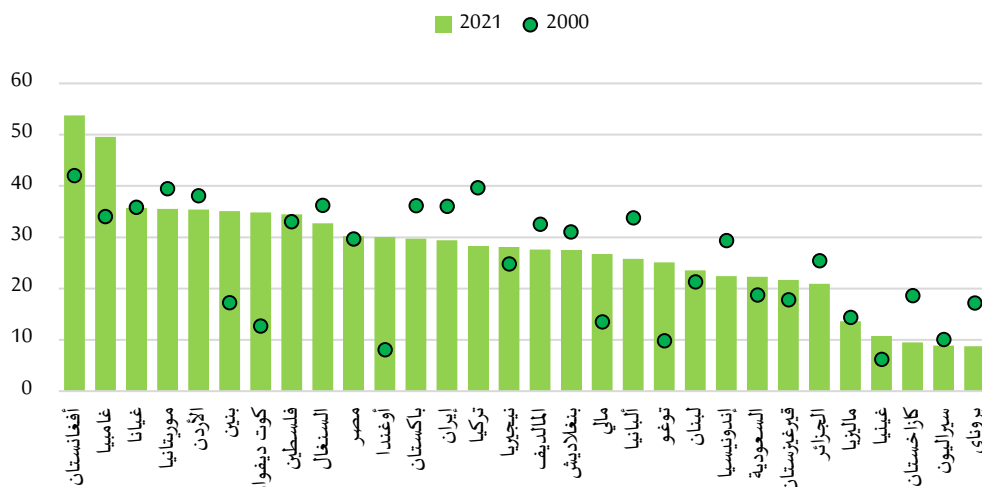
وقد عرف أداء دول منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بمعدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب مستويات متفاوتة تماما. ففي 30 دولة عضو في المنظمة تتوفر عنها البيانات، انخفض معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في 16 دولة وارتفع في 14 منها بين عامي 2000 و 2021. وسُجلت أكبر معدلات انخفاض في كل من تركيا وكازاخستان وبروناي وألبانيا وإندونيسيا وإيران وباكستان بأكثر من 5 نقاط مئوية. ومع ذلك، فقد ارتفع معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب بأكثر من 5 نقاط مئوية في 7 دول أعضاء في المنظمة يقع جلها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الشكل 28).

وكما تُشير أحدث البيانات على المستوى القطري، يعتبر الوضع بشكل عام أقل مواتاة، إذ أن أكثر من خمس الشباب كانوا خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في 25 من أصل 30 دولة عضو تتوفر البيانات عنها في 2021.

وبعبارة أخرى، يتضح أن مواهب وطاقات خمس الشباب في منطقة منظمة التعاون الإسلامي لم تُستخدم بشكل فعال في المساهمة في تنمية بلدانهم.

الشكل 28: نسبة الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، أعمار 15-24، كلا الجنسين (%، 2000 مقابل 2021

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاة بتاريخ 2022/09/06 من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي



(OICStat). راجع الملحق 1 للاطلاع على الاستثناءات وتفاصيل أخرى.

لا تزال جائحة كوفيد-19 تفرض تداعيات اقتصادية سلبية ووخيمة على بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تتسم اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي بالهشاشة حتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19. ويزيد كل من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ومستويات الديون القياسية، وأوضاع المالية العامة الهشة في بلدان المنظمة من تقويض القدرة على تنفيذ سياسات التصدي للتحديات الدورية استجابة للتطورات السلبية (World Bank, 2020b). وعلى خلفية هذه الصورة الهشة، يتفاقم وضع القدرات الإنتاجية لاقتصادات منظمة التعاون الإسلامي بسبب الأزمة العالمية الأخيرة التي أثارها تفشي كوفيد-19. وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي بدأ في الانتعاش، إلا أن هذا الأخير للأسف سيكون متفاوتا بسبب حالة عدم المساواة الشديدة في الوصول إلى اللقاحات عبر البلدان وكذلك بسبب الصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا (World Bank, 2022c).

هدف التنمية المستدامة 9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار

تعتبر الاستثمارات في البنية التحتية المادية والرقمية، بما في ذلك النقل والري والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وتشير الدراسات التجريبية إلى أن الاستثمار في البنية التحتية يرتبط بعلاقة قوية مع النمو في الإنتاجية والدخل، والتحسينات في مجالي الصحة والتعليم. وفي هذا الصدد، يدعو هدف التنمية المستدامة 9 إلى إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع البحث والابتكار.

ولتعزيز مستوى التنمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي والحقا بركب البلدان الأخرى في مختلف المجالات، من الضروري النهوض بالبنية التحتية للبلدان الأعضاء. وعلى الرغم من إحراز تقدم على مستوى المنظمة في بعض مؤشرات هدف التنمية المستدامة 9، إلا أنها لا تزال في الغالب عند مستويات متوسطة ولا يُتوقع تحقيقها للمقاصد المرجوة بحلول عام 2030.

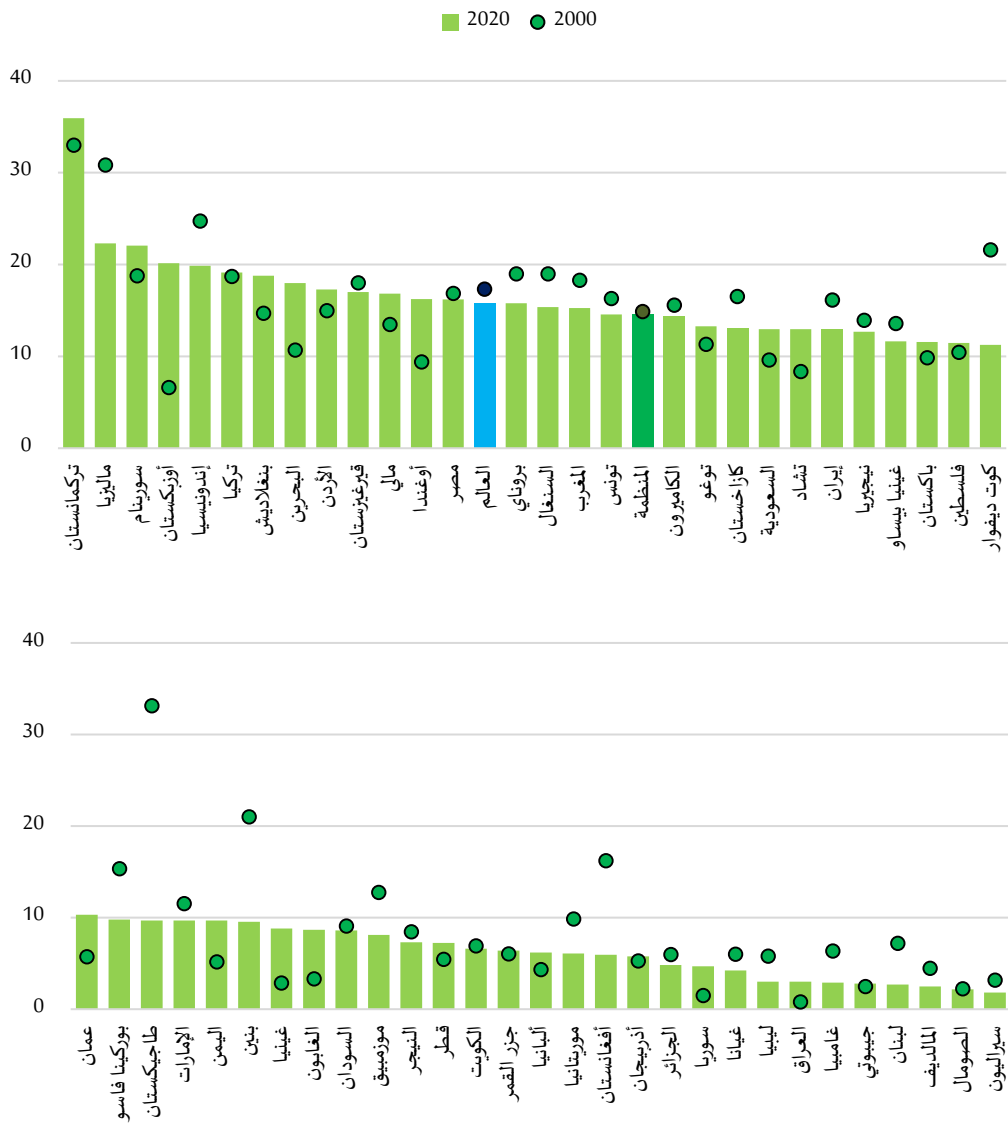
وإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي مطالبة بزيادة مستوى الاستثمارات في البنى التحتية لتعزيز التقدم التكنولوجي والابتكار حيث أصبح البحث والتطوير فاعلاً رئيسياً بالرغم من الآثار الراهنة غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم جداً تسهيل الدعم المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة وخاصة للقطاعات المحددة التي تأثرت مؤخراً بالجائحة بشكل كبير لإدارة احتياجاتها المالية خلال هذه الأوقات العصيبة.

هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي

تمثل القيمة المضافة للتصنيع (MVA) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة القيمة المضافة للتصنيع إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويستخدم الباحثون وصناع السياسات هذه القيمة على نطاق واسع لتقييم مستوى التصنيع في بلد معين. فإن حصة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي تعكس التطور الوطني لبلد معين بشكل عام، بحيث أن التصنيع هو أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية (UNSD, SDG metadata).

وفي فترة 2000-2020، تراجع معدل القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف بمقدار 0.33 نقطة مئوية في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 14.87% إلى 14.54%. وفي المقابل، انخفض المتوسط العالمي بمقدار 1.5 نقطة مئوية من 17.3% المسجلة في عام 2000 إلى 15.8% عام 2020. ومن هذا المنظور، لا يتوقع من مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة أن تحقق مقصد مضاعفة حصة الصناعة في ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2030 وخصوصاً إذا ما تواصلت وتيرة التقدم البطيئة المسجلة حتى الآن. وفي الواقع، زادت حصة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي في تسعة من البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة، بينما انخفضت في 12 منها منذ عام 2000. ولذلك، تحتاج بلدان المنظمة الأقل نمواً إلى مستويات كبيرة من الاستثمار لتعزيز تقدمها التكنولوجي ونموها الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، كانت النسبة أكثر من 20% في أربعة بلدان فقط وأقل من 5% في 11 دولة في جميع دول منظمة التعاون الإسلامي الـ 57 في عام 2020 (الشكل 29).

الشكل 29: القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) (%، 2000 مقابل 2020



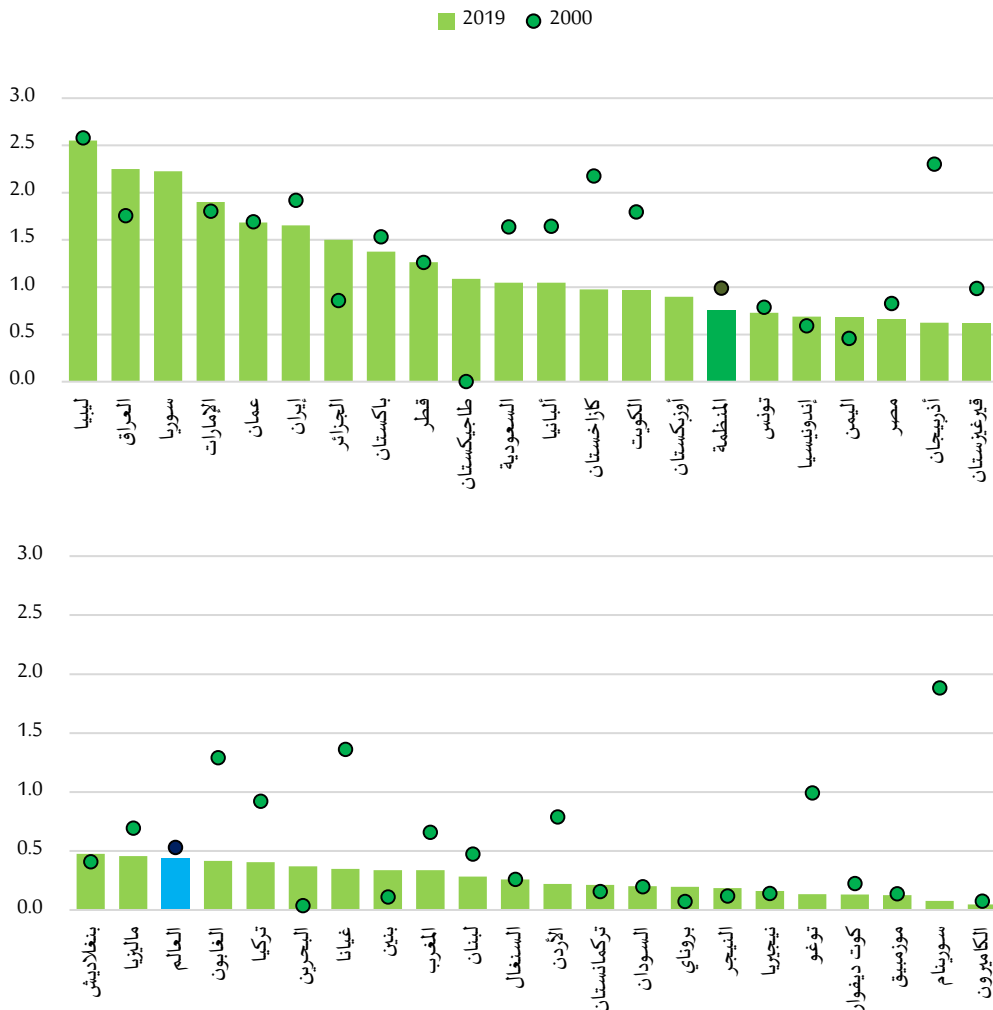
المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاه بتاريخ 03/08/2022 من قاعدة البيانات الإحصاءات لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

تظهر كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن التصنيع في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي اتجاهًا تنازليًا

تشير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع إلى النسبة بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود والقيمة المضافة للتصنيع. وتقاس بالكيلوغرام (كغ) من مكافئ ثاني

أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بأسعار الدولار الثابتة لعام 2015. وتقيس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع كثافة الكربون في الناتج الاقتصادي للتصنيع واتجاهاته. وعلى الرغم من أن الصناعات التحويلية تعمل عموماً على تحسين كثافة انبعاثاتها مع انتقال البلدان إلى مستويات أعلى من التصنيع، يمكن أيضاً تقليل كثافة الانبعاثات من خلال التغييرات الهيكلية وتنوع المنتجات في التصنيع (UNSD, SDG metadata).

الشكل 30: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالسعر الثابت للدولار لعام 2015) مقابل 2000



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى البيانات المستقاة بتاريخ 03/08/2022 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

وقد قُدرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بأسعار الدولار الثابتة لعام 2015 بـ 0.8 كغ من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2019،

ما يمثل تراجعاً بمعدل 0.2 كغ منذ سنة 2000. وفي المقابل، سجل المتوسط العالمي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بمعدل 0.4 كغ من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي عام 2019 بالمقارنة مع قيمته البالغة 0.5 كغ المسجلة عام 2000 (الشكل 30).

وبين عامي 2000 و 2019، خفضت غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع. فمن أصل 42 دولة من دول المنظمة التي تتوفر عنها البيانات، انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع في 26 دولة. وفي 2019، في حين كان لدى 12 دولة عضو في المنظمة معدلاً أكثر من 1 كغ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، كان لدى 9 دول منها معدلاً يتراوح بين 0.5 و 1 كغ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، وكانت معدلات 21 دولة عضو في المنظمة أقل من 0.5 كغ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (الشكل 30).

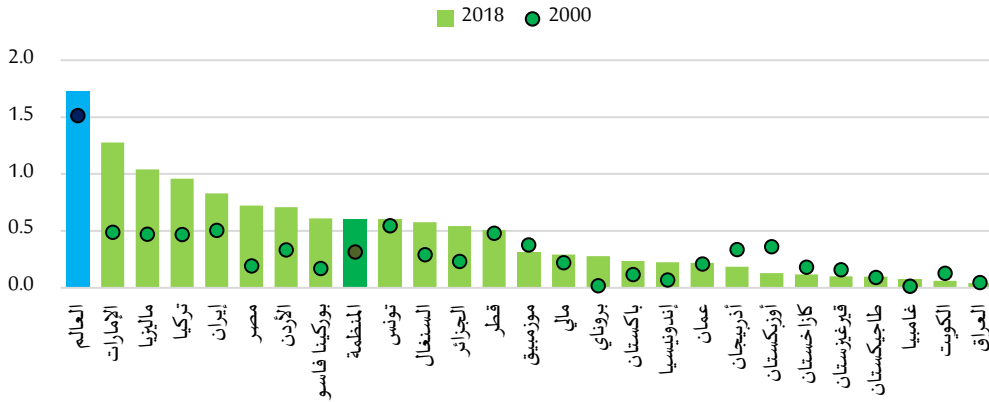
على الرغم من أن الإنفاق على البحث والتطوير أخذ في الارتفاع، إلا أن جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتخلف عن المتوسط العالمي

يمثل الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقدار الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير مقسوم على إجمالي الناتج الاقتصادي. وباعتبار الإنفاق على البحث والتطوير عامل تمكين رئيسي للنمو المستدام والشامل، فهو يساهم بشكل حيوي في تنمية رأس المال البشري من خلال خلق المعرفة وتحسين المهارات لوضع أحدث الحلول (UNSD, SDG metadata).

ومن شأن اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي النهوض بقدرتها التنافسية مع البلدان والمناطق الأخرى من خلال تعزيز بنيتها التحتية العلمية والتكنولوجية. وإن الإنفاق على البحث والتطوير لمجموعة بلدان المنظمة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي قد نما بشكل طفيف بمقداره 0.3 نقطة مئوية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2018. فبينما كان المتوسط العالمي 1.7%، حُصِصت نسبة 0.6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير في مجموعة دول المنظمة عام 2018 (الشكل 31).

وعلى المستوى القطري، زادت 18 من أصل 25 دولة في منظمة التعاون الإسلامي، التي تتوفر عنها البيانات، حصتها في الإنفاق على البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين عامي 2000 و 2018. وزيادة على ذلك، سجلت أربع دول في منظمة التعاون الإسلامي (الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، مصر، وتركيا) حوالي 0.5 نقطة مئوية وزيادة أكبر في قيمها في الفترة ما بين 2000 و 2018. ومع ذلك، تتخلف جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي، التي تتوفر عنها البيانات، عن المتوسط العالمي في الإنفاق على البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي المسجل عام 2018 (الشكل 31). وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة في مجال البحث والتطوير لتعزيز القدرات البحثية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 31: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%، 2000 مقابل 2018)



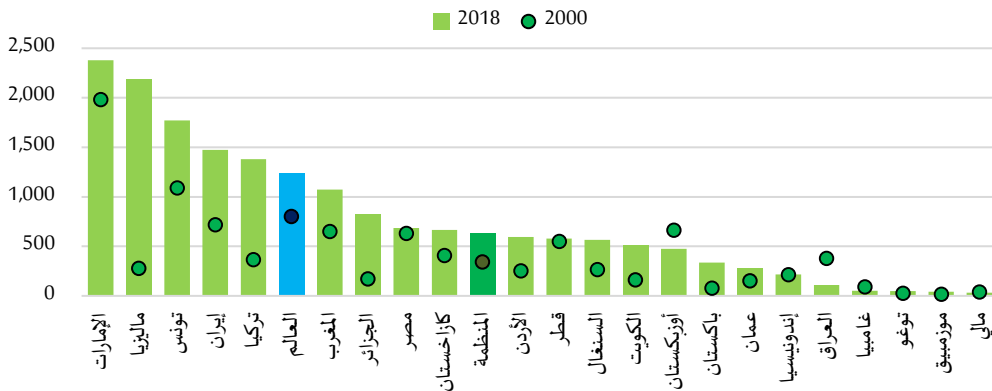
المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاة بتاريخ 03/08/2022 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

عرف عدد الباحثين في دول منظمة التعاون الإسلامي زيادة بشكل عام

يُعتبر هذا المؤشر مقياسا مباشرا لعدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص. ويُعرّف الباحثون على أنهم الأشخاص المتخصصون الذين يشاركون في تطوير المهارات والخبرات بالمفاهيم والتقنيات من خلال استخدام المعرفة المتاحة والأبحاث القائمة عليها (UNSD, SDG metadata).

واستنادا إلى البيانات المتاحة عن 22 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، سُجلت زيادة بشكل عام في عدد الباحثين لكل مليون نسمة في الفترة ما بين عامي 2000 و 2018. وعلى وجه التحديد، زادت 14 دولة عضو في المنظمة عدد عمالها في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص بأكثر من 50%. ومع ذلك، تجاوزت خمس دول فقط في المنظمة (الإمارات العربية المتحدة وماليزيا وتونس وإيران وتركيا) المتوسط العالمي في عام 2018 (الشكل 32).

الشكل 32: عدد الباحثين (بما يعادل الدوام الكامل)، لكل مليون نسمة، 2000 مقابل 2018



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاة بتاريخ 03/08/2022 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

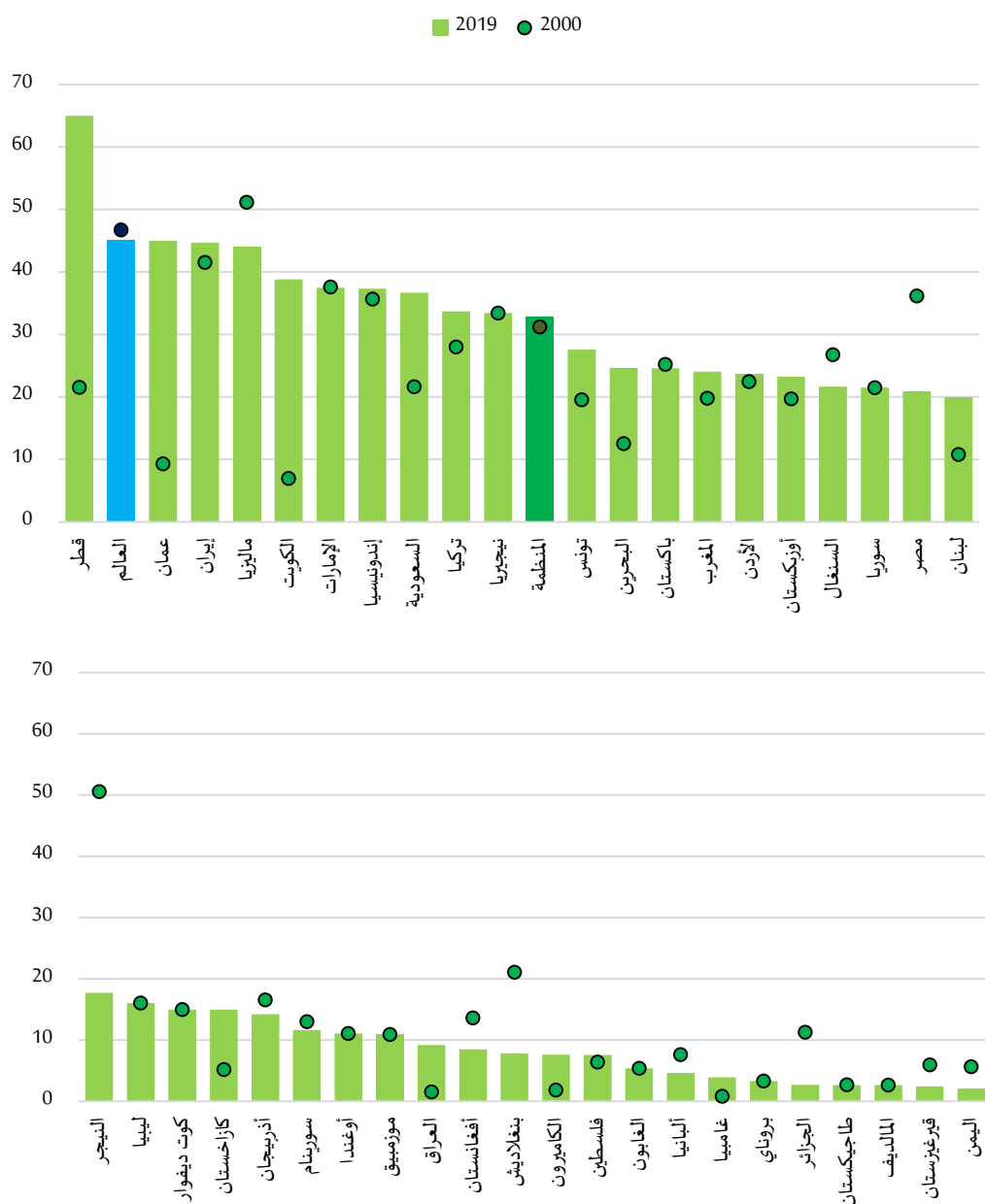
بالرغم من التحسن المسجل، عكست بلدان منظمة التعاون الإسلامي تباينا كبيرا في مجال الصناعة التحويلية عالية التكنولوجيا.

تمثل نسبة القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا (MHT) في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع قيمة النسبة بين القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا والقيمة المضافة للتصنيع. وتتطلب التنمية الصناعية انتقالا هيكليا من الأنشطة القائمة على الموارد والتكنولوجيا المنخفضة إلى أنشطة الصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا. إذ يوفر هيكل الإنتاج الحديث المتسم بدرجة عالية من التعقيد القائم على البحث والتطوير والابتكار فرصا أفضل لتنمية المهارات والنمو الاقتصادي. كما تعتبر أنشطة الصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا، في هذا الصدد، صناعات التصنيع ذات القيمة المضافة العالية. وتعكس زيادة حصة قطاعات الصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا تأثير أنشطة الابتكار، والبحث والتطوير معا (UNSD, SDG metadata).

وقد ارتفعت حصة الصناعات المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع بنسبة 1.7 نقطة مئوية من 31.2% المسجلة عام 2000 إلى 32.9% عام 2019 في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي المقابل، شهد العالم تراجعاً بنسبة 1.6 نقطة مئوية من 46.7% عام 2000 إلى 45.1% عام 2019 (الشكل 33). ونظرا لارتفاع المتوسط العالمي بشكل كبير عن متوسط المنظمة، فإن الدعم القوي والفعال لأنشطة البحث والتطوير والابتكار على مستوى السياسات العامة من القضايا المطلوبة والضرورية في هذه البلدان لسد الفجوات التنموية القائمة بين بلدان المنظمة وبقية العالم.

وعلى المستوى القطري، زادت نسبة الصناعات المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع بمقدار 10 نقاط مئوية أو أكثر في ستة دول، (قطر وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين وكزاخستان). وبشكل عام، بينما زادت حصة الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا المتوسطة إلى العالية والعالية في 18 دولة من دول المنظمة، ظلت راکدة في 9 دول وانخفضت في 15 دولة أخرى عضو في المنظمة خلال فترة 2000-2019 استنادا إلى البيانات المتاحة عن 42 بلدا عضوا في المنظمة. واستأثرت قطر وحدها بحصة في الصناعة التحويلية المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا أكبر من المتوسط العالمي في عام 2019. وكما تظهر هذه الأرقام، يتعين على دول منظمة التعاون الإسلامي اتخاذ إجراءات مستعجلة لدعم الصناعات المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا من أجل تحقيق تقدم تكنولوجي مستدام.

الشكل 33: نسبة القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة، %
2000 مقابل 2019

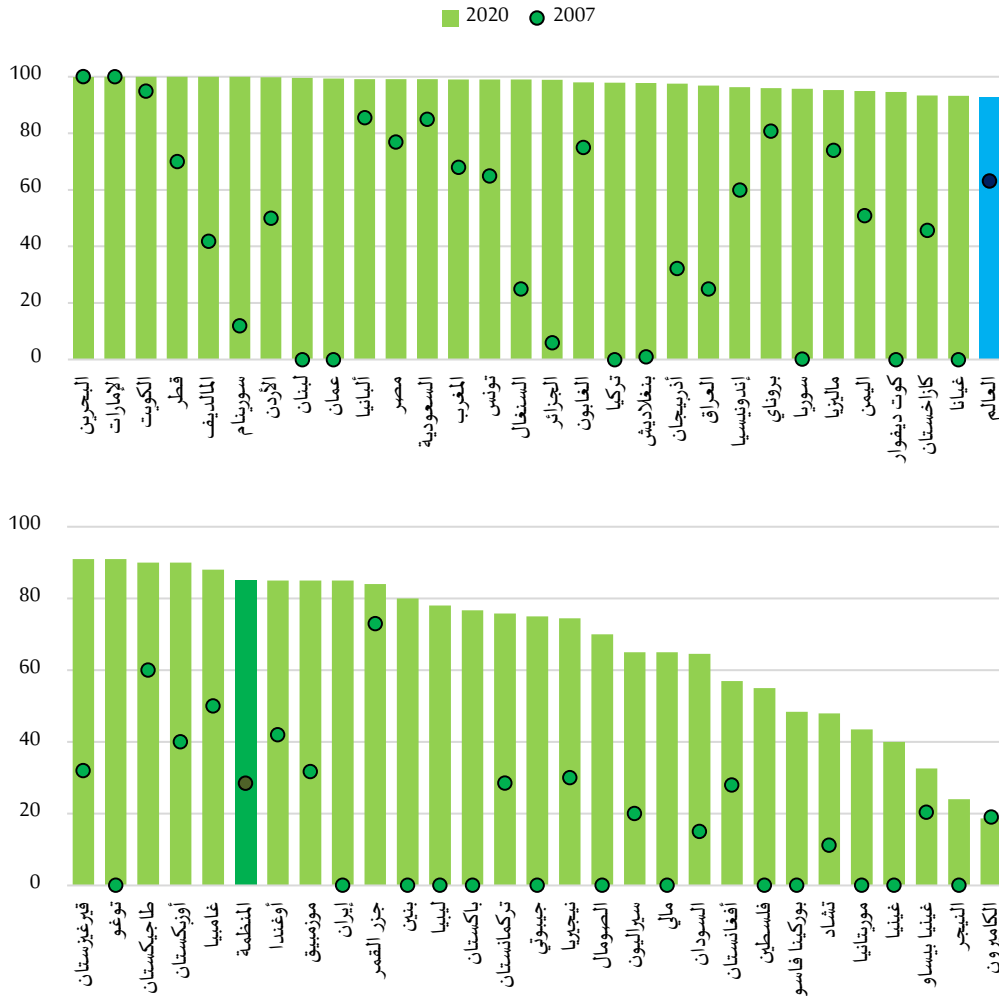


المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاة بتاريخ 03/08/2022 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

أصبحت التغطية بإشارات الهواتف الخلوية عامة تقريبا في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تشير نسبة السكان الذين تشملهم شبكات الهاتف الخليوي إلى النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في نطاق إشارات الهواتف الخلوية، بصرف النظر عما إذا كانوا مشتركين في خدمة الهواتف الخلوية أو مستخدميها أم لا. وتوفر تكنولوجيا الهاتف الخليوي من الجيل الثالث (G3) إمكانية وصول سريعة جدا وموثوقة وعالية الجودة بصورة متزايدة إلى الإنترنت والكمية المتزايدة من معلوماتها ومحتوياتها وخدماتها وتطبيقاتها. وفي هذا الصدد، تعد شبكات الهواتف الخلوية عالية السرعة ضرورية للتغلب على الحواجز المتعلقة بالبنية التحتية، ومساعدة الناس على الانضمام إلى مجتمع المعلومات والاستفادة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة في المناطق الأقل نمواً والمناطق الريفية (UNSD, SDG metadata).

الشكل 34: نسبة الأفراد الذين تشملهم على الأقل شبكة هاتف خلوي من الجيل الثالث %، 2000 مقابل 2020



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاة بتاريخ 03/08/2022 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

انتشرت خدمات الهواتف الخلوية بشكل أسرع من المتوقع. فبين عامي 2007 و 2020، تضاعفت تغطية شبكة الجيل الثالث 3 مرات تقريبا لتصل إلى 85% من إجمالي سكان منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، في عام 2020، شمل حوالي 93% من سكان العالم تغطية بشبكة الهاتف المحمول من الجيل الثالث.

وعلى المستوى القطري، حصل 90% على الأقل من السكان في 33 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي على إمكانية الوصول إلى الإنترنت من خلال شبكة الجيل الثالث بحلول عام 2020. وعلاوة على ذلك، كانت نسبة السكان الذين تشملهم شبكة الجيل الثالث ما بين 50% و 90% في 17 دولة في المنظمة، وكانت أقل من 50% في 7 دول في المنظمة (بوركينافاسو وتشاد وموريتانيا وغينيا وغينيا بيساو والنيجر والكاميرون) (الشكل 34).

وبالرغم من ذلك، فإن التواجد في نطاق شبكات الهواتف الخلوية عبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي لا يعني أن جميع السكان قادرون على الاستفادة منها. ولا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق تغطية شبكات الجيل الثالث أو شبكات ذات جودة عالية لتشمل المناطق الريفية والبعيدة في جميع البلدان الأعضاء. وزيادة على ذلك، يجب تقديم هذه الخدمات إلى الفئات السكانية الأكثر حرمانا والمعرضة للخطر وبأسعار معقولة.

تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة استثماراتها في البنية التحتية والتصنيع والتكنولوجيا لتسريع الانتعاش من جائحة كوفيد-19

على الرغم من التحديات القائمة في إطار تجاوز جائحة كوفيد-19، إنه من الضروري زيادة الاستثمارات في البنية التحتية لتعزيز التقدم التكنولوجي والابتكار حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجالا حتميا وضروريا لجميع المجتمعات للتخفيف من التداعيات السلبية لهذه الأزمة. فقد تعرضت الاقتصادات ذات القطاع الصناعي المتنوع والبنية التحتية القوية (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل وخدمات المرافق) لأضرار أقل وهي تشهد انتعاشا أسرع من الصدمات السلبية للجائحة (UN, 2022).

هدف التنمية المستدامة 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

لا تزال معالم أزمة المناخ في جميع أنحاء العالم تتشكل بينما يتباعد المجتمع العالمي عن الالتزام الكامل المطلوب لعكس الوضع المتدهور. ويستمر الفشل الذي تعرفه الجهود العالمية للتخفيف من الأنشطة البشرية العديدة المتضمنة للتلوث وإزالة الغابات وغيرها من الأنشطة غير الملائمة للبيئة في زيادة وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى خسائر في الأرواح وتعطيل سبل العيش وخسائر اقتصادية.

ومن أجل اتخاذ إجراءات عاجلة، يؤكد هدف التنمية المستدامة 13 على مكافحة تغير المناخ وآثاره بحلول عام 2030. فتبني الدول لاتفاقية باريس وإطار سيندي للحد من مخاطر الكوارث لفترة 2015-2030 عام 2015 جاء ضمن مساعي تحقيق هذا الهدف والحصول على بيئة مستدامة واقتصادات ومجتمعات قادرة على التكيف مع تغير المناخ بحلول عام 2030.

وشكلت اتفاقية كانكون لعام 2010 أول وثيقة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) تشير إلى حد الاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية (UNFCCC, 2010). ويقر مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ أيضا أن استقرار متوسط درجة الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية هو الحد الآمن اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعلميا لظاهرة الاحترار العالمي (UN, 2019). وف ظل ما سبق، تحتاج جميع البلدان إلى تكثيف جهودها في الحد من الانبعاثات في جميع القطاعات لتجنب حدوث كارثة مناخية على كوكبنا.

شهد عدد الأشخاص المتضررين مباشرة جراء الكوارث تفاوتاً كبيراً في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تحدث كل سنة كوارث طبيعية مثل الزلازل وأمواج تسونامي والثورات البركانية والانهيارات الأرضية والأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات وموجات الحر والجفاف في جميع أنحاء العالم. وكثيراً ما يؤدي حدوثها إلى تدمير البيئة المادية والبيولوجية والاجتماعية، مما يؤثر بدوره تأثيراً بعيد المدى على حياة السكان المتضررين ورفاههم وصحتهم.

ويعتبر عدد الأشخاص المتضررين مباشرة جراء الكوارث لكل 100.000 من السكان أحد المؤشرات الهامة لدراسة هذه الظاهرة. بحيث يقيس هذا المؤشر عدد الأشخاص المتأثرين (الذين عانوا من إصابة أو مرض أو أي آثار صحية أخرى، والذين تم إجلاؤهم أو نقلهم أو نزحوا أو تعرضوا لأضرار مباشرة على مستوى سبل عيشهم وأصولهم الاقتصادية والبدنية والاجتماعية والثقافية والبيئية) بشكل مباشر من جراء الكوارث لكل 100.000 نسمة (UNSD, SDG metadata).

وقد تفاوت عدد الأشخاص المتضررين مباشرة جراء الكوارث لكل 100.000 نسمة بشكل كبير في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2005 و 2020. فبناء على بيانات آخر عام متاح بشأن 41 بلداً عضو في المنظمة، ظل عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث أعلى للغاية من 1000 من أصل كل مائة ألف شخص في 9 بلدان أعضاء في المنظمة. تلتها مجموعة أخرى مكونة من تسعة بلدان في المنظمة سجلت أرقاماً بالمئات وكانت أقل من 100 لكل 100.000 شخص في 23 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي.

سُجل أكبر انخفاض على الإطلاق في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال جائحة كوفيد-19

أدت الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في عام 2020 إلى تقليل الطلب العالمي على الطاقة، مما أدى إلى انخفاض بنسبة 5.2% (حوالي ملياري طن متري) في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية (CO_2) في عام 2020. وكان هذا الانكماش في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أكبر انخفاض على الإطلاق وأكثر بخمس مرات تقريبا من الانخفاض المسجل عام 2009 في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ومع ذلك، كان هذا الإنجاز قصير الأجل حيث أدى الإلغاء التدريجي للقيود المفروضة ذات الصلة بكوفيد-19 وتصاعد الصراع بين أوكرانيا وروسيا إلى زيادة الطلب على مصادر الطاقة القائمة على الهيدروكربونات. ونتيجة لذلك، شهدت 2021 زيادة بنسبة 6% في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة، وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق وعكس تماما الانخفاض المرتبط بالجائحة والذي شوهد عام 2020 (UN, 2022).

- ESCAP (Economic and Social Commission for Asia and the Pacific). (2022). *Asia and the Pacific SDG Progress Report 2022: Widening disparities amid COVID-19*. <https://www.unescap.org/knowledge-products-series/sdg-progress-assessment-report>
- Eurostat. (2022). *Sustainable development in the European Union — Monitoring report on progress towards the SDGs in an EU context — 2022 edition*. <https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-statistical-books/-/ks-09-22-019>
- PARIS21. (2022). *Gender Statistics Module of the National Strategy for the Development of Statistics Guidelines*. <https://paris21.org/NSDS-gender-module-english>
- Sachs, J., Lafortune, G., Kroll, C., Fuller, G., Woelm, F. (2022). *From Crisis to Sustainable Development: the SDGs as Roadmap to 2030 and Beyond*. *Sustainable Development Report 2022*. Cambridge: Cambridge University Press. <https://www.sustainabledevelopment.report/>
- SESRIC (Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries). (2022a). *OIC Statistics (OICStat) Database*. <https://www.sesric.org/oicstat.php>
- SESRIC (Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries). (2022b). *SESRIC COVID-19 Pandemic Database for OIC Member Countries*. Ankara. <https://www.sesric.org/oicstat.php>
- SESRIC (Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries). (2022c). *Socio-Economic Impacts of the COVID-19 Pandemic in OIC Countries: Pathways for Sustainable and Resilient Recovery*. <https://www.sesric.org/publications-detail.php?id=545>
- UN (United Nations). (2019). *UN Climate Action Summit 2019*. <https://www.un.org/en/climatechange/2019-climate-action-summit>
- UN (United Nations). (2022). *The Sustainable Development Goals Report 2022*. <https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2022.pdf>
- UN Women and UNDP. (2021). *Covid-19 Global Gender Response Tracker*. https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Publications/Global%20Factsheet_Version%203_Nov%202021_final.pdf

- UN Women. (2021). *Women and Girls Left Behind; Glaring Gaps in Pandemic Responses*. <https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Publications/glaring-gaps-response-RGA.pdf>
- UNFCCC (United Nations Framework Convention on Climate Change). (2010). *Cancun Agreements*. <https://unfccc.int/process/conferences/pastconferences/cancun-climate-change-conference-november-2010/statements-and-resources/Agreements>
- UNSD (United Nations Statistics Division). (2022). *Global SDG Indicators Database*. <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>
- UNSD (United Nations Statistics Division). *SDG Indicators Metadata Repository*. <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>
- WHO (World Health Organization). (2017). *Levels and Trends in Child Malnutrition*. https://www.who.int/nutgrowthdb/jme_brochure2017.pdf
- World Bank. (2020a, May 1). *Hunger amid plenty: How to reduce the impact of COVID-19 on the world's most vulnerable people*. <https://blogs.worldbank.org/voices/hunger-amid-plenty-how-reduce-impact-covid-19-worlds-most-vulnerable-people>
- World Bank. (2020b). *Global Economic Prospects, January 2020: Slow Growth, Policy Challenges*. Washington, DC: World Bank. DOI: 10.1596/978-1-4648-1468-6. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.
- World Bank. (2022a). *Pandemic, prices, and poverty*. <https://blogs.worldbank.org/opendata/pandemic-prices-and-poverty>
- World Bank. (2022b). *Understanding Poverty. Open Data: Free and Open Access to Global Development Data*. <https://www.worldbank.org/en/understanding-poverty#a>
- World Bank. (2022c). *Global Economic Prospects, June 2022*. Washington, DC: World Bank. doi: 10.1596/978-1-4648-1843-1. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

الملحقات

الملحق 1: ملاحظات فنية

تستند التقديرات الموجودة في هذا التقرير إلى البيانات التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة للأمم المتحدة والتي تعتبر مستودع الأمم المتحدة للبيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة.

وتُفضل القيم الإجمالية للمؤشرات الموزونة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لتوفير تقديرات أقوى، على الرغم من أنه عندما تكون التقديرات الموزونة غير ممكنة، يتم استخدام المتوسطات الحسابية لتقديم صورة أوضح.

فعندما لا تكون البيانات الخاصة بمؤشر معين من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة متوفرة بشكل كاف، فقد اخترنا نقطتين مرجعيتين، متموضعتين بعيداً عن بعضهما البعض خلال الفترة ما بين 2000 و 2021، من أجل تقدير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مع العلم أن النقطتان المرجعيتان هما سنة الأساس التي تكون عادة عام 2000 وآخر سنة 2021. وبالنسبة لسنة الأساس، في الحالات التي لا تتوفر فيها بيانات 2000، تم استخدام البيانات الأولى ابتداءً من 2001 وما بعدها. ولتوليد البيانات للسنة المرجعية 2021، في الحالات التي لا تتوفر فيها بيانات 2021، تم استخدام أحدث بيانات السنة ابتداءً من 2020 إلى 2015 للتركيز على التقدم المحرز في السنوات الأخيرة. كما تم استخدام مجموعة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الطريقة المذكورة أعلاه لحساب القيم الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي.

اختيار المؤشرات

تم اختيار مؤشرات كل هدف من أهداف التنمية المستدامة على أساس المعايير التالية:

- يجب أن تتوفر البيانات عن 28 من أصل 57 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي بأكبر قدر ممكن.
- يجب أن تتوفر البيانات لفترتين زمنيتين على الأقل، سنة الأساس وآخر سنة.
- يتم تمثيل كل مقصد بمؤشر واحد على الأقل.
- يتم تمثيل كل هدف بثلاثة مقاصد على الأقل، باستثناء أهداف التنمية المستدامة 5 و 12 و 13 (بسبب عدم كفاية عدد المؤشرات).
- يجب أن تكون من بين المؤشرات التي اقترحتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والمتاحة على قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية للأمم المتحدة.
- يجب أن يكون هناك بيانات وصفية واضحة وموجزة.

ملاحظات واستثناءات خاصة بالأهداف

هدف التنمية المستدامة 1

الشكل 4: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (%). 2000 مقابل 2021
قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي" باستخدام "السكان، المجموع" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 6: نسبة السكان المشمولين باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية (%). 2020
قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة السكان المشمولين باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية" باستخدام "السكان، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 7: نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب (%). 2000 مقابل 2020
قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب" باستخدام "السكان، المجموع" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 8: نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية، التعليم (%). 2000 مقابل 2021
قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية، التعليم" باستخدام "الإنفاق النهائي للاستهلاك العام للحكومة، الأسعار الثابتة لعام 2015"، كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat). ونظرا لاستخدام بيانات سنة أساس مختلفة لبعض دول منظمة التعاون الإسلامي، فقد تم تفضيل النفقات الحكومية بالأسعار الثابتة بدلا من الأسعار الجارية كوزن ترجيحي.

هدف التنمية المستدامة 2

الشكل 9: انتشار نقص التغذية (%). 2001 مقابل 2019
قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "انتشار نقص التغذية" باستخدام "السكان، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 10: نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد (%). 2000 مقابل 2020
قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد" باستخدام بيانات إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 4 سنوات كأداة ترجيح تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

هدف التنمية المستدامة 3

الشكل 12: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، كلا الجنسين، (لكل 1,000 ولادة حية). 2000 مقابل 2020
قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، كلا الجنسين" باستخدام "السكان، أعمار ما بين 0 و 4" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الشكل 13: معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة، كلا الجنسين (لكل 1,000 ولادة حية). 2000 مقابل 2020
قُدرت متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة، كلا الجنسين" باستخدام "السكان، أعمار ما بين 0 و 4" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الشكل 14: عدد الإصابات بداء السل، (لكل 100,000 شخص)، 2000 مقابل 2020

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "عدد الإصابات بداء السل" باستخدام "السكان، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 15: مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة، 2000 مقابل 2019

يمثل متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة" قيم المتوسط الحسابي للبلدان التي تتوفر عنها البيانات.

الشكل 16: معدل الاستعمال الحالي للتبغ المقاس حسب السن بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فما فوق، كلا الجنسين، (%، 2000 مقابل 2020

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل الاستعمال الحالي للتبغ المقاس حسب السن بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فما فوق، كلا الجنسين" باستخدام "السكان، أعمار 15+" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 17: نسبة السكان المستهدفين ذوي إمكانية الوصول إلى لقاح الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي، (%، 2000 مقابل 2020

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي في "نسبة السكان المستهدفين ذوي إمكانية الوصول إلى لقاح الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

الشكل 18: كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 نسمة)، 2000 مقابل 2020

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء" باستخدام "السكان، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

هدف التنمية المستدامة 4

الشكل 19: معدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية، لكلا الجنسين (%، 2000 مقابل 2020

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل معدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية، لكلا الجنسين" من خلال استخدام "السكان في سن التمدرس، الابتدائي، كلا الجنسين" كأداة ترجيح تم الوصول إليها من خلال قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء (UIS).

الشكل 20: معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%، 2000 مقابل 2020

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين" من خلال استخدام "السكان في سن التمدرس، سنة قبل السن الرسمي للالتحاق بالابتدائي، كلا الجنسين" كأداة ترجيح تم الوصول إليها من خلال قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء (UIS).

الشكل 22: نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين، لكلا الجنسين (%، 2000 مقابل 2020

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين، لكلا الجنسين" باستخدام "عدد المعلمين، التعليم الابتدائي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

هدف التنمية المستدامة 5

الشكل 23: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، (% من إجمالي عدد المقاعد)، 2000 مقابل 2022
قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية" باستخدام "إجمالي عدد المقاعد في البرلمانات الوطنية" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 24: نسبة النساء في المناصب الإدارية، (%، 2000 مقابل 2020

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة النساء في المناصب الإدارية" باستخدام "السكان، أعمار +15، الإناث" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

هدف التنمية المستدامة 8

الشكل 25: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (%، 2000-2020

قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" باستخدام "السكان، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليه من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat). يُحسب معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في العام $t + 1$ باستخدام الصيغة التالية: $[(G(t + 1) - G(t)) / G(t)] \times 100$ ، حيث $G(t + 1)$ هو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في 2015 بالدولار الأمريكي في العام $t + 1$ و $G(t)$ هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2015 بالدولار الأمريكي في العام t . متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسودان خلال فترة 2009-2019. لذلك، تم استبعاد معدل النمو السنوي لعام 2008 لمجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة خلال حساب "متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد" حيث أن تضمين السودان يؤثر على متوسط قيمة المجموعة بشكل كبير.

الشكل 26: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (%، 2000-2021

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل" باستخدام "إجمالي العمالة، أعمار +15 -- التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية" التي تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية. يُحسب معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل في العام $t + 1$ باستخدام الصيغة التالية: $[(G(t + 1) - G(t)) / G(t)] \times 100$ ، حيث أن $G(t + 1)$ هو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل شخص عامل في 2010 بالدولار الأمريكي في العام $t + 1$ و $G(t)$ هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل في 2010 بالدولار الأمريكي في العام t . لم يتم تضمين البيانات الخاصة بليبيا بسبب القيم المتطرفة.

الشكل 27: معدل البطالة، أعمار +15، كلا الجنسين (%، 2000 مقابل 2021

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل البطالة" باستخدام "إجمالي القوى العاملة، أعمار +15 -- التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية.

هدف التنمية المستدامة 9

الشكل 29: القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) (%، 2000 مقابل 2020)

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي" باستخدام "الناتج المحلي الإجمالي، الأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 30: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرامات ثاني أكسيد الكربون بالأسعار الثابتة للدولار للعام 2015) 2000 مقابل 2019

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع" باستخدام "التصنيع، القيمة المضافة، الأسعار الثابتة لعام 2015 (بالدولار الأمريكي)" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat). لا تظهر بيانات سوريا لعام 2000 (17.1) في الشكل بسبب طبيعتها المتطرفة.

الشكل 31: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%، 2000 مقابل 2018)

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي" باستخدام "الناتج المحلي الإجمالي، الأسعار الثابتة لعام 2015 (بالدولار الأمريكي)" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 32: عدد الباحثين (بما يعادل الدوام الكامل)، لكل مليون نسمة، 2000 مقابل 2018

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "عدد الباحثين (بما يعادل الدوام الكامل)، لكل مليون نسمة" باستخدام بيانات "السكان، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 33: نسبة القيمة المضافة للصناعة المتوسطة إلى العالية والعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة، %، 2000 مقابل 2018

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة القيمة المضافة للصناعة ذات التكنولوجيا المتوسطة إلى العالية والعالية في إجمالي القيمة المضافة" باستخدام "التصنيع، القيمة المضافة، الأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat).

الشكل 34: نسبة الأفراد الذين تشملهم على الأقل شبكة هاتف خلوي من الجيل الثالث %، 2000 مقابل 2020

قُدِّر متوسط منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة الأفراد الذين تشملهم على الأقل شبكة هاتف خلوي من الجيل الثالث" باستخدام "السكان، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي (OICStat). السنة الأولى المتاحة للبيانات المتعلقة بالمتوسط العالمي هي 2014.

الملحق 2: قائمة المؤشرات المختارة للتقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الفقر المدفع	SDG	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي (%)	0
الفقر الوطني	SDG	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني (%)	تخفيض بمقدار النصف على الأقل
الحماية الاجتماعية	SDG	نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم السن القانونية المقررة للحصول على معاش التقاعد، النسبة المئوية، كلا الجنسين، (%)	100
الوصول إلى الخدمات الأساسية	SDG	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية (%)	100
	SDG	نسبة السكان الذين يستفيدون من الخدمات الصرف الصحي الأساسية (%)	100
المرونة تجاه الكوارث	SDG	الأشخاص المتضررون بشكل مباشر من جراء الكوارث (لكل 100,000 نسمة)	منعدم
	SDG	الخسارة الاقتصادية المباشرة التي تعزى إلى الكوارث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	منعدم
تعبئة الموارد من أجل التعليم	SDG	نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية، التعليم (%)	منعدم

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
نقص التغذية	SDG	انتشار نقص التغذية (%)	2.5
	SDG	نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم بصورة معتدلة، أعمار أقل من 5 سنوات (%)	0
سوء التغذية	SDG	نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن بصورة معتدلة أو حادة، أعمار أقل من 5 سنوات (%)	0
	SDG	نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال بصورة معتدلة أو حادة، الأعمار أقل من 5 سنوات، (%)	0
الاستثمار في الزراعة	SDG	مؤشر التوجه الزراعي بالنسبة للنفقات الحكومية	منعدم

الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الوفيات النفاسية	SDG	معدل الوفيات النفاسية (لكل 100,000 ولادة حية)	70
وفيات الأطفال	SDG	معدل الوفيات دون سن الخامسة، لكلا الجنسين (لكل 1,000 ولادة حية)	25
	SDG	معدل وفيات حديثي الولادة، لكلا الجنسين (لكل 1,000 ولادة حية)	12
الأمراض المعدية	SDG	الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، جميع الأعمار، كلا الجنسين (لكل 1000 نسمة)	0
	SDG	الإصابات بداء السل (لكل 100,000 نسمة)	0
	SDG	الإصابات بداء الملاريا، السكان في حالة الخطر (لكل 1000 نسمة)	0
الأمراض غير المعدية والصحة النفسية	SDG	معدل الوفيات التي تعزى إلى أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو مرض السكري أو الأمراض التنفسية المزمنة (الاحتمالية)، لأعمار 30-70، كلا الجنسين، (%)	تخفيض بمقدار الثلث على الأقل
	SDG	معدل الوفيات بسبب الانتحار، كلا الجنسين، (لكل 100,000 نسمة)	منعدم
استهلاك الكحول	SDG	استهلاك الكحول للفرد خلال سنة تقويمية، الأعمار +15، كلا الجنسين (لترات من الكحول النقي)	منعدم
الوفيات بسبب حوادث السير	SDG	معدل الوفيات بسبب الإصابات الناجمة عن حوادث السير، كلا الجنسين، (لكل 100,000 نسمة)	تخفيض بمقدار النصف على الأقل
الصحة الإنجابية	SDG	نسبة النساء في سن الإنجاب اللاتي تمت تلبية حاجتهن لتنظيم الأسرة بالأساليب الحديثة، أعمار 15-49 (%)	100
التغطية الصحية	SDG	مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة (UHC)	100
الوفيات بسبب التسمم غير المتعمد	SDG	معدل الوفيات الناجمة عن حالات التسمم غير المتعمد، كلا الجنسين، الوفيات (لكل 100,000 نسمة)	منعدم
مكافحة التبغ	SDG	معدل انتشار تعاطي التبغ الحالي حسب العمر بين الأشخاص، أعمار +15، كلا الجنسين (%)	منعدم
تغطية التحصين	SDG	نسبة السكان المستهدفين الذين يحصلون على 3 جرعات من اللقاح ضد الخناق والكزاز والسعال الديكي (%)	100
	SDG	نسبة السكان المستهدفين الذين يمكنهم الحصول على جرعة ثانية من اللقاح المحتوي على مضاد الحصبة (%)	100
	SDG	نسبة السكان المستهدفين الذين يمكنهم الحصول على الجرعة الثالثة من اللقاح ضد المكورات الرئوية المتقارنة (%)	100
	SDG	كثافة العاملين في مجال الصحة، أطباء الأسنان (لكل 10.000 نسمة)	منعدم
كثافة العاملين في مجال الصحة	SDG	كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 نسمة)	منعدم
	SDG	كثافة العاملين في مجال الصحة، موظفي التمريض والقبالة (لكل 10.000 نسمة)	منعدم
	SDG	كثافة العاملين في مجال الصحة، الصيادلة (لكل 10.000 نسمة)	منعدم
	SDG	كثافة العاملين في مجال الصحة، الصيادلة (لكل 10.000 نسمة)	منعدم

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
معدل الإكمال	SDG	معدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية، كلا الجنسين، (%)	100
	SDG	معدل الإنجاز، المرحلة الإعدادية، كلا الجنسين (%)	100
	SDG	معدل إتمام التعليم الثانوي، كلا الجنسين (%)	100
المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	SDG	معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%)	100
	SDG	مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدل لمعدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)	1
المساواة في الحصول على التعليم	SDG	مؤشر التكافؤ بين الجنسين بصورته المعدلة لمعدل إكمال التعليم، المرحلة الابتدائية	1
	SDG	مؤشر التكافؤ بين الجنسين بصورته المعدلة لمعدل إكمال التعليم، المرحلة الإعدادية	1
	SDG	مؤشر التكافؤ بين الجنسين بصورته المعدلة لمعدل الإنجاز، الثانوية العليا	1
المدارس التي تصلها خدمة الكهرباء	SDG	نسبة المدارس التي تتوفر على إمكانية الحصول على الكهرباء، الابتدائي (%)	100
	SDG	نسبة المدارس التي تصلها خدمة الكهرباء، الإعدادي (%)	100
	SDG	نسبة المدارس التي تصلها خدمة الكهرباء، الثانوي التأهيلي (%)	100
معلمين أكفاء	SDG	نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، ما قبل الابتدائي، كلا الجنسين (%)	منعدم
	SDG	نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، الابتدائي، كلا الجنسين (%)	منعدم
	SDG	نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، الإعدادي، كلا الجنسين (%)	منعدم
	SDG	نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، الثانوية التأهيلي، كلا الجنسين (%)	منعدم

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
المرأة في ريادة الأعمال	SDG	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، (%) (من إجمالي عدد المقاعد)	منعدم
	SDG	نسبة النساء في المناصب الإدارية (%)	منعدم

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

المقاصد	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
مياه آمنة صالحة للشرب	SDG	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب المسيرة بشكل آمن (%)	100
	SDG	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي المسيرة بشكل آمن (%)	100
إمكانية الوصول إلى النظافة	SDG	نسبة السكان الذين يتوفرون على المرافق الأساسية لغسل اليدين في المباني (%)	100
	SDG	نسبة السكان الذين يمارسون عملية التغوط في العراء (%)	0
كفاءة استخدام المياه	SDG	كفاءة استخدام المياه (دولار أمريكي لكل متر مكعب)	منعدم
	SDG	مستوى الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة (%)	منعدم

الهدف 7: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وبتكلفة ميسورة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الوصول إلى خدمات الطاقة	SDG	نسبة السكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الحصول على الكهرباء (%)	100
حصة الطاقة المتجددة	SDG	حصة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي (%)	منعدم
كفاءة الطاقة	SDG	مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية (ميجاجول بتعادل القوة الشرائية للنتائج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت لعام 2017)	تخفيض بمقدار النصف على الأقل
الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة	SDG	نصيب الفرد من الكهرباء المتجددة المثبتة، سعة التوليد، جميع أنواع الطاقة المتجددة (واط)	منعدم

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
النمو الاقتصادي حسب الفرد	SDG	معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد الواحد (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة: 7 البلدان الأقل نموا غير الأعضاء: 5
النمو في إنتاجية العمل	SDG	معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل شخص مشغل (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة: 7 البلدان الأقل نموا غير الأعضاء: 5
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	SDG	نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد، جميع المواد الخامة، (طن)	منعدم
معدل البطالة	SDG	معدل البطالة، 15 سنة فأكثر لكلا الجنسين (%)	منعدم
معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب	SDG	نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب، أعمار 15-24، كلا الجنسين (%)	منعدم
الوصول إلى الخدمات المالية	SDG	نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول، 15+ سنة، كلا الجنسين (%)	100

الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
حصة الصناعة من العمالة والناتج المحلي الإجمالي	SDG	القيمة المضافة للتصنيع (الأسعار الجارية للدولار الأمريكي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة: مضاعفة الحصة البلدان الأقل نموا غير الأعضاء: منعدم
الولوج إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	SDG	عمالة التصنيع كنسبة من مجموع العمالة (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة: مضاعفة الحصة البلدان الأقل نموا غير الأعضاء: منعدم
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	SDG	نسبة المشاريع الصناعية الصغيرة بقرض أو خط ائتمان (%)	منعدم
البحث والتطوير	SDG	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالأسعار الثابتة للدولار لعام 2015)	منعدم
	SDG	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	منعدم
	SDG	الباحثون (بمعادل دوام كامل) لكل مليون نسمة	منعدم

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
التصنيع المتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة	SDG	نسبة القيمة المضافة للصناعة العالية والمتوسطة التكنولوجيا من مجموع القيمة المضافة (%)	منعدم
تغطية شبكات الهاتف الخليوي بالنسبة للجيل الثالث (G3)	SDG	نسبة الأفراد الذين تشملهم شبكات الهاتف الخليوي، الجيل الثالث (%)	منعدم

الهدف 10: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الشمول الاقتصادي	SDG	نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت 50% من متوسط الدخل (%)	منعدم
عدم المساواة على مستوى الدخل	SDG	حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي (%)	منعدم
اللاجئون حسب بلد المنشأ	SDG	عدد اللاجئين حسب بلد المنشأ (لكل 100.000 نسمة)	منعدم
تكاليف التحويلات النقدية	SDG	متوسط تكاليف التحويلات لإرسال 200 دولار إلى بلد متلقي معين كنسبة من المبلغ المحوّل (%)	3

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الإسكان والخدمات الأساسية	SDG	نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء العشوائية (%)	0
المرونة تجاه الكوارث	SDG	الأشخاص المتضررون بشكل مباشر من جراء الكوارث (لكل 100,000 نسمة)	منعدم
المرونة تجاه الكوارث	SDG	الخسارة الاقتصادية المباشرة التي تعزى إلى الكوارث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	منعدم
جودة الهواء	SDG	المتوسط المستويات السنوية للجسيمات الدقيقة، الإجمالي (ميكروغرام لكل متر مكعب)	منعدم

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	SDG	نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد، جميع المواد الخام، (طن)	منعدم
الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة	SDG	نصيب الفرد من الكهرباء المتجددة المثبتة، سعة التوليد، جميع أنواع الطاقة المتجددة (واط)	منعدم

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
المرونة تجاه الكوارث	SDG	الأشخاص المتضررون بشكل مباشر من جراء الكوارث (لكل 100,000 نسمة)	منعدم
	SDG	الخسارة الاقتصادية المباشرة التي تعزى إلى الكوارث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	منعدم

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
التلوث البحري	SDG	انحرافات الكلوروفيل-أ، الاستشعار عن بعد (%)	منعدم
حفظ الموارد البحرية	SDG	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية (KBAs) التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	منعدم
صيد الأسماك المستدام	SDG	مصيد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	منعدم

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وصيانتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

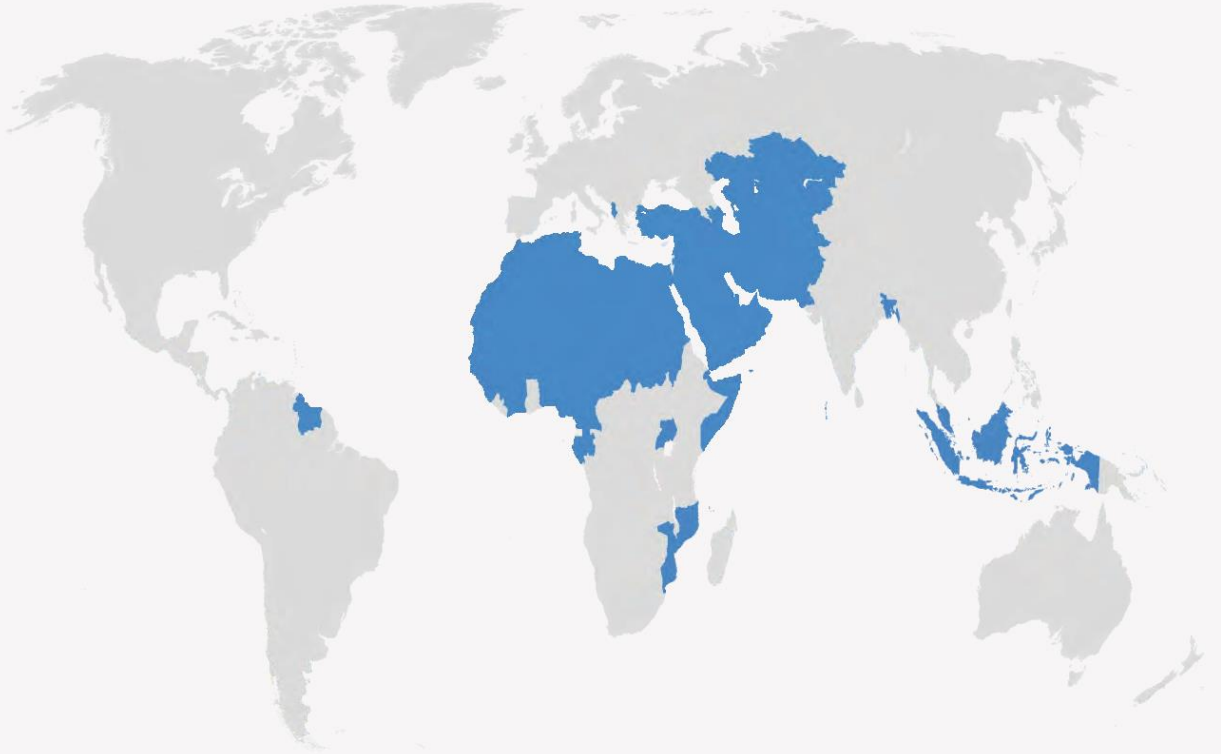
الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية	SDG	المجال الغابوي كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (%)	منعدم
	SDG	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	منعدم
	SDG	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	منعدم
	SDG	الكتلة الحيوية فوق سطح الأرض في الغابات لكل هكتار	منعدم
الإدارة المستدامة للغابات	SDG	نسبة مساحة الغابات ذات خطة إدارة طويلة الأمد (%)	منعدم
	SDG	نسبة مساحة الغابات داخل المناطق المحمية التي تم إنشاؤها بشكل قانوني (%)	منعدم
النظم الإيكولوجية للجبال	SDG	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الجبلية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	منعدم
خطر انقراض الأنواع	SDG	مؤشر القائمة الحمراء	1

الهدف 16: تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
جرائم القتل العمد	SDG	ضحايا القتل العمد، كلا الجنسين (لكل 100.000 شخص)	منعدم
الاتجار بالبشر	SDG	ضحايا الاتجار بالبشر الذين تم الكشف عنهم، جميع الأعمار، كلا الجنسين	0
المعتقلون غير المحكوم عليهم	SDG	المعتقلون غير المحكوم عليهم كنسبة من إجمالي عدد السجناء (%)	منعدم
الرشوة	SDG	حالات دفع الرشاوي، % الشركات التي تتلقى طلب واحد على الأقل لدفع رشوة	منعدم
الإنفاق الحكومي	SDG	الإنفاق الحكومي الأولي كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة (%)	منعدم

الهدف 17: تعزيز أساليب تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الميزانية المحلية التي تمولها الضرائب المحلية	SDG	نسبة الميزانية المحلية التي تمولها الضرائب المحلية (%)	منعدم
خدمة الديون	SDG	خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات (%)	منعدم
متوسط التعريفات العالمية المرجحة	SDG	متوسط التعريفات العالمية المرجحة، مركز الدولة الأولى بالرعاية، المنتجات الكاملة أو غير المجزئة (%)	منعدم
متوسط التعريفات العالمية المرجحة	SDG	متوسط التعريفات العالمية المرجحة، مركز الأفضلية، المنتجات الكاملة أو غير المجزئة (%)	منعدم
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	SDG	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	منعدم



مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
(سيسرك)

Kudüs Cad. No:9 Diplomatik Site 06450 ORAN-Ankara, Türkiye
Tel: (90-312) 468 61 72-76 Fax: (90-312) 468 57 26
Email: cabinet@sesric.org Web: www.sesric.org